# مقومات الدولة المصرية
# وآفاق المستقبل

الطبعة الأولى
1446هـ 2024 م
جميع حقوق الطبع محفوظة
للناشر : دار زهور المعرفة والبركة
127 ش أثر النبي – مصر القديمة – القاهرة
01288456070 - 01151523759
البريد الكتروني:Ahmad Abdul Rahman Mous5@gmail.com

احمد عبد الرحمن موسى

# مقومات الدولة المصرية
# وآفاق المستقبل

**اخراج فني**
سليمان مناع

**غلاف**
يوسف محمد حسين

127 **ش أثر النبي - مصر القديمة - القاهرة**
**ت**:01151523759 - 01288456070
**دار زهور المعرفة والبركة للنشر والتوزيع**

## الفهرسة اثناء النشر

موسى. أحمد عبد الرحمن
مقومات الدولة المصرية وآفاق المستقبل
احمد عبد الرحمن موسى
القاهرة . دار زهور المعرفة والبركة 2024
136 صفحة؛ 24 سم.
تدمك:9789776769661
1 – مضر التنمية الاقتصادية
2 – مصر – الأحول الاقتصادية
3 – العنوان: 338.962

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

للناشر دار زهور المعرفة والبركة
127 ش أثر النبي – مصر القديمة – القاهرة
01288456070 - 01151523759
اسم الكتاب : مقومات الدولة المصرية وآفاق المستقبل
المـــــؤلف : احمد عبد الرحمن موسى

| رقم الايداع |
| --- |
| 2024/17364 |
| الترقيم الدولى |
| 978-977-6769-66-1 |

الطبعة الأولى

توزيع دار زهور المعرفة والبركة
127 ش أثر النبي – مصر القديمة – القاهرة
01288456070 - 01151523759

# المقدمة

مصر شهدت على مدار تاريخها، العديد من التحديات والصراعات التي أسهمت بدرجة أو بأخرى في عرقلة مسيرة التنمية، وحرصت على التغلب عليها لمواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية، مستثمرة في ذلك تفردها بالموقع الجغرافي الأكثر تميزاً في العالم، والذي لعب الدور الحيوي في عملية التنمية، فرغم تراكم العديد من المشاكل الاقتصادية في مصر، إلا أن بزوغ رؤية جديدة لحسم تلك المشاكل، وتطبيق برامج إصلاح اقتصادية تختلف كلياً عما سبقها، لتركيزها على معالجة أصول المشاكل والتهديدات، إلى جانب العمل على إدراك المستقبل بكل أدواته، ساهم في تخطي تلك التحديات والصعاب.

فالدولة المصرية عملت على الاستثمار في مشروعات البنية التحتية الحكومية العملاقة، خاصة المرتبط منها بقطاع التشييد والبناء، والتي تعد قاطرة النمو للاقتصاد المصري، حيث ساهمت بشكل رئيسي في تحقيق معدل نمو موجب بالعام المالي 2022/2021 بلغ 3.2%، كما ساعدت في الحد من تسارع البطالة المصاحبة لتعطل استثمارات القطاع الخاص على خلفية أزمة كورونا، فضلاً عن أن الإنفاق على تلك المشروعات، ساهم في توفير سيولة نقدية داخل الأسواق لدفع حركة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وقد شهدت الدولة المصرية العديد من الإنجازات على أرض الواقع في مختلف المجالات، وقد تحققت هذه الإ نجازات نظراً لوجود قدرات وامكانيات كبيرة، وكان في مقدمة هذه الإنجازات المشروعات القومية التي نفذتها الدولة ومازالت تنفذها في القطاعات الحيوية التي تهم المواطن المصري وتضمن له حياة آدمية وبيئة صحية، وفيما يلي رصد لأبرز إنجازات الدولة المصرية في عدد من القطاعات الخدمية .

# جغرافيّة جمهوريّة مصر العربيّة

**الموقع** :

تقع جمهوريّة مصر العربيّة في الجزء الشماليّ الشرقيّ من قارّة أفريقيا، ولها امتداد آسيويّ من الجهة الجنوبيّة الغربيّة، لذا تعدّ دولةً عابرةً للقارّات.

يحدّ مصر من الجهة الشماليّة البحرُ الأبيض المتوسّط، حيث يصل طول ساحله إلى 995كم تقريباً، ومن الشّرق؛ البحر الأحمر، ويبلغ طول ساحله1941كم، وتحدّها من الجهة الشماليّة الشرقيّة فلسطين المحتلّة وقطاع غزّة؛ بحدود يبلغ طولها 265كم، ومن الغرب ليبيا، بحدود طولها 1115كم، ومن الجنوب السّودان، بحدود طولها 1280كم.

**المساحة والسكّان** :

تبلغ مساحة جمهوريّة مصر الكليّة حوالي 1.002.000كم2، وتبلغ المساحة المأهولة بالسكّان ما يقارب 7.8% من المساحة الكليّة. تُقسّم مصر إدارياً إلى 27 محافظةً، وتحتلّ المرتبة الأولى عربيّاً والسّادسة عشرة عالميّاً من حيث عدد، بلغ عدد السكان بالداخل طبقا لاحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في اكتوبر 2020 ( 100.983.817 نسمة) فيما يبلغ عدد المصريين بالخارج (10.247.303 نسمة )

**التّضاريس** :

نظراً لتعدُّد التّضاريس في مصر، فإنّها تُقسم إلى أربعة مناطق حسب نوع التّضاريس، وهذه المناطق هي:

- وادي النّيل والدّلتا: تشكّل هذه المنطقة 4% تقريباً من المساحة الكليّة لدولة مصر.

- الصحراء الغربيّة: تشكل ما يقارب 68% من المساحة الكليّة لدولة مصر، وتُقسَم قسمين: قسم شماليّ؛ ويضمّ كلاً من منطقة المنخفضات العُظمى، والسّهل الساحليّ، والهضبة الشماليّة، وآخر جنوبيّ؛ ويضمّ العديد من الواحات، مثل: الواحة الخارجة، والدّاخلة، والفرافرة، والعوينات.
- الصّحراء الشرقيّة: تشكّل 28% من المساحة الكليّة لدولة مصر، وتشمل شبه جزيرة سيناء، وتتميّز عن الصحراء الغربيّة بوجود المرتفعات الجبليّة المطلّة على البحر الأحمر.
- شبه جزيرة سيناء: تشكّل 6% من المساحة الكليّة لدولة مصر، وتُقسَم ثلاثة أقسامٍ: القسم الشماليّ؛ ويشمل أراضيَ سهليّةً، والقسم الأوسط؛ الذي يشكّل منطقة الهضاب الوسطى، والقسم الجنوبيّ؛ ويشمل جبالاً جرانيتيّةً وعرةً.

## أهميّة موقع مصر الجغرافيّ

كان لموقع مصر الجغرافيّ الأثر الكبير في نشوء حضاراتٍ عدّةٍ على مدى التاريخ القديم، ويُعزى ذلك إلى أربعة عوامل أساسيّةٍ تقوم عليها أيّة حضارةٍ، وهي: الموقع وإمكانيّة التّواصل مع المناطق المجاورة، والمناخ المناسب، وخصوبة التّربة، وإمكانيّة استقرار الناس في المنطقة، ومن العوامل التي ساعدت على وجود الحضارات في مصر منذ القِدَم:

موقع مصر الجغرافيّ، وربطه بين قارّتي: آسيا، وأفريقيا، بالإضافة إلى ربطه بين البحرين: الأحمر، والأبيض المتوسّط.

## أهميّة الموقع الجغرافيّ اقتصادياً :

استطاعت دولة مصر أن تحتلّ مراتبَ جيّدةً اقتصادياً، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

- وجود نهر النّيل: شكّل وجود نهر النّيل أهميّة كبيرةً في مجال الزّراعة التي ظهرت في مصر منذ عصور ما قبل التاريخ، حيث أُقيمت شبكات الريّ؛ لتوزيع المياه وتخزينها، وبناء السّدود عليه، وشقّ القنوات، فانتشرت زراعة كلٍّ من: القطن، والقمح، والبلح، وقصب السكّر، والفواكه الحمضيّة، والبقوليّات، كما شجّع التنوّع الحيويّ لنهر النيل عمليّة الصّيد. ويُعدّ نهر النيل مصدر جذب للسّياحة المعروفة باسم السّياحة النيليّة.
- وجود قناة السّويس: ربطت هذه القناة البحر الأبيض المتوسّط بالبحر الأحمر، ما أدّى إلى توفير وقت السُفن المارّة فيها؛ وذلك بسبب تقليل المسافة التي ستعبرها، ويمرّ في قناة السويس ما نسبته 40% تقريباً من التّجارة البحريّة المنقولة عبر الدُول، ممّا يُحقّق أرباحاً هائلةً للدّولة سنويّاً، حيث بلغت قيمة الإيرادات من هذه القناة في عام 2014م ما يقارب 5.465 مليار دولارٍ.

# بناء الدولة المصريةالجديدة

**أولاً:المحور الاقتصادي:**

في ظل الصدمات التي يتعرض لها العالم من أزمات وبائية كأزمة كورونا وأزمات جيوسياسية كالحرب بين روسيا وأوكرانيا، بالإضافة إلى الصدمات البيئية والتغيرات المناخية، فانه من الضروري أن يتسم الاقتصاد المصري بخمسة خصائص أساسية وهي:

- الصلابة من خلال تعزيز الإصلاح الهيكلي والاقتصادي.
- المرونة حتى نضمن التعافي السريع من الصدمات وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في بعض القطاعات.
- العدالة من خلال اقتصاد أكثر إنصافا يتبنى تفعيل شبكات الحماية الاجتماعية، وإعادة صياغة البعد الاجتماعي لتخفيف العبء على الفئات المتضررة جراء الأزمات العالمية.
- الذكاء من خلال التحول نحو اقتصاد أكثر رقمنة.
- الاستدامة من خلال مراعاة البعد البيئي.

**ثانياً: المحور السياسي والمؤسسي:**

- مواجهة الشائعات بالاستناد على الحجج والبراهين المنطقية والحقائق الملموسة والواقعية،وذلك من خلال استراتيجية متكاملة تشارك فيها كل مؤسسات الدولة، بالإضافة الى عقد مؤتمرات ولقاءات بالمحافظات.
- الاهتمام بالتربية الإعلامية وتوعية الجمهور بأهميتها كقضية أمن قومي، باعتبارها أحدث وسائل التصدي لحروب المستقبل، حيث أنها تهدف إلى إعداد الرأي العام لفهم كيفية التعامل مع الإعلام، وتعلم

مهارات التفكير الناقد، لحسن الانتقاء والاختيار منها، والمشاركة فيها، سواء عن طريق تدريسها في مناهج التعليم أو دورات تدريبية أو برامج توعية في وسائل الإعلام.

- دعم الترويج للجهورية الجديدة، من خلال وضع مجموعة من الاستراتيجيات الترويجية تبرز مكانة مصر التاريخية، على غرار الحدث الخاص بنقل المومياوات وطريق الكباش.
- تعزيز المشاركة السياسية وتقوية دور الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية لاستيعاب الطاقات الشبابية، من أجل تكوين فكر جمعي يعزز من فكرة المواطنة واحترام الاخر.
- ضرورة الحوار بين الأحزاب وخاصة القديمة كالوفد والناصري والتجمع والأحزاب الحديثة كمستقبل وطن،من أجل الاتفاق على الأهداف قصيرة وطويلة الأجل.
- التركيز على تقوية دور مؤسسات المجتمع المدني، انطلاقا من مبادرة رئيس الجمهورية بأن يكون عام 2022 عام المجتمع المدني.
- سرعة اصدار قانون الادارة المحلية الجديد تمهيداً لانتخاب المجالس المحلية الجديدة، باعتبارها الاستحقاق الدستوري الغائب منذ يناير 2011، حيث تتبلور أهمية هذه المجالس في دراسة مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة إشراك المحافظين في اصدار القرارت ذات الصلة بهذه المشكلات.
- اعادة هيكلة الجهاز التنظيمي للدولة بما يحقق الفعالية ويدعم أهداف الجمهورية الجديدة، وذلك من خلال تقسيم الدولة الى مجموعة من الأقاليم يتم ادارتها من خلال مجلس وزراء مصغر، ومشكل من حاكم الإقليم ممثلاً لمجلس الوزراء وعدد من القيادات الممثلة للوزارات

المختلفة، حيث أن ذلك من شأنه أن يعزز من اللامركزية ويضمن تحقيق الموضوعية والمساواة في تنفيذ القوانين وتوفير قدر من التعاون والتكامل في الاشراف والرقابة على المحليات.

**ثالثاً: المحور الاجتماعي:**

- التأكيد علي موقف الدولة المصرية الصلب في مواجهة الفساد، واطلاق الاستراتيجية الوطنية الاولي 2014 حتي 2018 والثانية 2019 حتي 2022 بنفسه وحرصه على التنفيذ الدقيق للاستراتيجية .
- تطوير رؤية التعليم ووضعها تحت اشراف السيد رئيس الجمهورية لتطبيقها،حتى تتماشى مع رؤيه مصر 2030 بالاضافة الى التركيز على التخطيط السليم لبرامج التعليم عن بعد واستغلال الامكانيات البحثية سواء في التعليم او البحث العلمي.
- تعزيز جهود الدولة في مد مظلة التأمين الصحي الشامل لتتضمن جميع المحافظات في ظل الجمهورية الجديدة.
- التوسع في المبادرات الرئاسية لتحسين مؤشرات الصحة العامة للمجتمع المصري،وتوحيد الجهود المتعلقة بالتوعية بمشروعات الدولة للاصلاح الصحي، خاصة مبادرة حياة كريمة والتعريف بالخدمات الصحيةالمقدمة للمواطنين من خلال المبادرة.
- إعادة النظر فى تجربة تمكين الشباب والمرأة وتلافي بعض النتائج السلبية، لتحقيق مزيد من التمكين.

**رابعا: محور الشباب:**

- إعداد وتنفيذ حملة توعية موسعة فى اوساط التجمعات الشبابية، خاصة بالجامعات والمعاهد التعليمية، يتم خلالها شرح مفصل لمفهوم الجمهورية الجديدة.

- سرعة اصدار الاستراتيجية الوطنية للشباب والنشء في مصر بحيث تتكامل مع جهود الدولة الرامية الي تمكين الشباب.
- تفعيل التعهدات الواردة بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان في الجزء المتعلق بحقوق الشباب.
- التوسع في برامج تدريب شباب العمال والفلاحين وخريجي التعليم الفني، مع ربطهم بمهارات القرن الحادي والعشرين ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة- تقديم حوافز معنوية ومادية لمساعدة المبادرات والمشروعات الشبابية على تقنين أوضاعها وتفعيل دورها في المجتمع.

# مشروعات قدمت لاعداد الجمهورية الجديدة

380 **مليار جنيه لمشروعات العشوائيات**:

اقتحمت الحكومة ممثلة فى وزارة الإسكان وصندوق تطوير العشوائيات ملفاً شائكاً، عانى منه المواطنون والحكومات المتعاقبة لعشرات السنين، وهو ملف تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة، والمناطق غير المخططة، من أجل توفير حياة كريمة لأهالينا بتلك المناطق، ولأول مرة تنفذ الحكومة مشروعات سكنية بديلة للعشوائيات بهذه المواصفات من حيث جودة الإنشاءات وكماليات السكن فهى مشروعات أشبه بالكومباوندات وتليق بآدمية المصريين حيث تم تنفيذ 165.958 ألف وحدة، فى 298 منطقة تم تطويرها، بتكلفة 41 مليار جنيه (26 ملياراً للمشروعات + 15 مليارا قيمة الأراضي)، وجارٍ تنفيذ 74.927 ألف وحدة أخرى، فى 59 منطقة بتكلفة 22 مليار جنيه (14 ملياراً للمشروعات + 8 مليارات قيمة الأراضي)، كما تم تطوير 53 منطقة غير مخططة، وجارٍ تطوير 17 منطقة أخرى، بتكلفة إجمالية 318 مليار جنيه.

550 **مشروعا ضخما بقطاع مياه الشرب والصرف الصحي**

أولت الوزارة اهتماماً كبيراً بمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى من خلال مد وتدعيم خدمات مياه الشرب والصرف الصحى، من أجل توفير كوب مياه نظيف للمواطنين، ومعالجة مياه الصرف الصحى، وإعادة استخدامها فى الأغراض المخصصة وخاصة خدمات الصرف الصحى بالمناطق الريفية، ففى مجال مياه الشرب، تم الانتهاء من تنفيذ 295 مشروعاً، بتكلفة 38.5 مليار جنيه، وجارٍ تنفيذ 62 مشروعاً، بتكلفة 8.3 مليار جنيه.

وفى مجال صرف صحى المدن، تم الانتهاء من تنفيذ 194 مشروعاً، بتكلفة 20 مليار جنيه، كما تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية لـ54 محطة للمعالجة الثنائية والثلاثية، تصرف على المجارى المائية القريبة من نهر النيل بالصعيد، بطاقة 1.2 مليون م3/يوم، بتكلفة 8.9 مليار جنيه، وجارٍ تنفيذ 35 مشروعاً، بتكلفة 6.2 مليار جنيه، وفى مجال صرف صحى المناطق الريفية، تم الانتهاء من توصيل خدمات الصرف الصحى لـ703 قرى، بتكلفة 5.6 مليار جنيه، وجارٍ توصيل خدمات الصرف الصحى لـ169 قرية، بتكلفة 7.5 مليار جنيه.

## المشروع القومى لتنمية الأسرةالمصرية

مصر لديها تجربة بارزة في مواجهة مشكلة الزيادة السكانية، التجربة التي يجب أن تكتمل كما بدأت، ونأمل أن تستعيدها مصر الفترة المقبلة. فلكي نرتقي بحياة المواطن المصري يجب خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني.

فمازال العدد الضخم من السكان يتركز في 7.8 بالمئة فقط من مساحة مصر التي تزيد عن مليون كيلو متر، لتعاني مصر من الكثافة السكانية العالية إذا ما قورنت بالكثافة السكانية في الدول الأوروبية. وما تقوم الدولة من تنفيذه حالياً من مشروعات قومية في المدن الجديدة سيعيد رسم الخريطة السكانية في مصر، ويعيد توزيع السكان على نحو يحقق الأمن القومي المصري.

وتنفذ الدولة المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، بمحاوره المختلفة وباشتراك كافة الأجهزة المختصة، والذي يهدف للإرتقاء بجودة حياة المواطن المصري والأسرة المصرية، ويتم تنفيذه في نطاق جغرافي يشمل كافة أنحاء الجمهورية.

**المحافظات المستهدفة خلال المرحلة الأولى**:

يستهدف مشروع تنمية الأسرة خلال المرحلة الأولى محافظات أسيوط وسوهاج وقنا والمنيا والأقصر وأسوان والجيزة والشرقية والدقهلية، جاء ذلك اعتماداً على 4 مؤشرات وهي الأكثر فقرا، والأعلى في معدلات الإنجاب الكلي، والأعلى من حيث الحاجة غير المُلباة، والأعلى في نسبة المواليد، مع الأخذ في الاعتبار محافظات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة، التي

تشتمل على نحو 1520 قرية على مستوى 52 مركزاً في 20 محافظة، بالوجهين القبلي والبحري. في حين أن النطاق الجغرافي للخطة يشمل جميع أنحاء الجمهورية، على مدار المدى الزمني لتنفيذ الخطة ( ثلاث سنوات).

**الفئات المستهدفة**:

الفئات المستهدفة من الخطة هي السيدات من 18 حتى 40 سنة، طلبة الجامعات، تلاميذ المدارس، أطفال القرى والنجوع، تجمعات الريف، رجال الدين، الداعيات والراهبات.

**محور التدخل الخدمى**:

محور التدخل الخدمي يتضمن خفض الحاجة غير الملباة للسيدات، من وسائل الصحة الإنجابية وإتاحتها بالمجان للجميع، من خلال تدريب وتوطين 1500 طبيبة، والتعاون مع 400 جمعية أهلية لتقديم خدمات الصحة الانجابية، إلى جانب تجهيز مراكز الخدمة المتنقلة.

**المحور الثقافي والتوعوي والتعليمي**

ويهدف إلى رفع وعي المواطن بالمفاهيم الأساسية للقضية السكانية، وبالآثار الاجتماعية والاقتصادية للزيادة السكانية، وذلك من خلال صياغة رسائل إعلامية على مستوى الدولة وحملات إعلانية بجميع وسائل الإعلام المتاحة، من أجل

توعية (6 مليون) سيدة في سن الإنجاب و(2 مليون) من الشباب المقبلين على الزواج، إلى جانب تنفيذ برنامج "جلسات الدوار "، والذى يشمل تدريب القيادات الدينية وإقامة جلسات لهم في أماكن في القرى و النجوع، بقوة استهداف 10 مليون،الى جانب التوعية بمفهوم تنظيم الأسرة من منظور حقوق الطفل .

فضلاً عن فعاليات ثقافية ومناهج تعليمية، من خلال الندوات التثقيفية الموجودة في أكثر من 4200 مركز شباب في المحافظات المصرية ومن خلال 5100 وحدة صحية منتشرة في المراكز والقرى.

**محور التحول الرقمى** :

يهدف إلى إنشاء منظومة الكترونية موحدة لميكنة وربط جميع الخدمات المقدمة للأسرة المصرية، وذلك عن طريق بناء "منظومة الأسرة المصرية" لربط كل من: قاعدة بيانات الزواج، قاعدة بيانات الأسرة، قاعدة بيانات تكافل وكرامة، قاعدة بيانات وحدات صحة وتنمية الأسرة، مع قاعدة بيانات صندوق تأمين الأسرة المصرية، وذلك بهدف قياس درجة الالتزام بشروط برنامج الحوافز المقترح.

## السياسة الخارجية

تتمثل أهم مبادئ السياسة الخارجية المصرية في دعم السلام والاستقرار في المحيط الإقليمي والدولي، ودعم مبدأ الاحترام المتبادل بين الدول، والتمسك بمبادئ القانون الدولي، واحترام العهود والمواثيق، ودعم دور المنظمات الدولية وتعزيز التضامن بين الدول، وكذلك الاهتمام بالبعد الاقتصادي للعلاقات الدولية، كما تلتزم مصر بسياسة خارجية متوازنة ترتكز علي مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للغير، وترتبط بالأهداف والمصالح الإستراتيجية في إطار استقلال القرار المصري.

كما تسعى السياسة الخارجية المصرية لضمان إنجاز أهداف حماية الأمن القومي المصري والمصالح المصرية العليا، وتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة، وتعزيز مقومات الأمن والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية، والسعي نحو السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط، والسعي لتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومواجهة الإرهاب على المستوى الدولي باتباع استراتيجية شاملة.

ومصر من الأعضاء المؤسسين لجامعة الدول العربية ويوجد بها المقر الرئيسي لها، كذلك هي عضو مؤسس في الأمم المتحدة منذ عام 1945، وقد تولى أحد ابنائها وهو الدكتور بطرس بطرس غالي منصب الأمين العام للأمم المتحدة خلال الفترة من (1992- 1996)، كما انتخبت مصر 6 مرات عضواً غير دائم في مجلس الأمن الولي كان آخرها في 2016-2017، بالإضافة إلى عضويتها بالاتحاد الأفريقي الذي ساهمت في إنشائه، والعديد من الاتحادات والمنظمات الدولية، ولديها علاقات دبلوماسية مع أغلب دول العالم.

تمت صياغة علاقات مصر الدولية على أسس الشراكة والمصالح المتبادلة، والتوازن وتنشيط سياسة مصر الخارجية في مجموعة من الدوائر التي فرضتها هوية مصر وانتمائها ودورها الحضاري والثقافي وموقعها الجغرافي والسياسي وهي: الدائرة العربية انطلاقاً من انتماء مصر إلى الأمة العربية، وتسعى مصر إلى تحقيق التضامن العربي وإقرار السلام والأمن والتنمية للشعوب العربية، ثم الدائرة الأفريقية التي تمثل أولوية للسياسة المصرية، وتتحمل مصر مسئولية كبيرة في تحقيق مصالح القارة الأفريقية ودعم التعاون الأفريقي، ثم الدائرة الإسلامية حيث أن مصر لها دور تنويري مهم في إبراز الوجه المعتدل الوسطي للإسلام والتعاون مع الشعوب الإسلامية.

## المقومات الاقتصادية

الدولة المصرية عملت على الاستثمار في مشروعات البنية التحتية الحكومية العملاقة، خاصة المرتبط منها بقطاع التشييد والبناء، والتي تعد قاطرة النمو للاقتصاد المصري ؛ حيث ساهمت بشكل رئيسي في تحقيق معدل نمو موجب بالعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بلغ ٢.3%، كما ساعدت في الحد من تسارع البطالة المصاحبة لتعطل استثمارات القطاع الخاص على خلفية الأزمة، فضلا عن أن الإنفاق على تلك المشروعات، ساهم في توفير سيولة نقدية داخل الأسواق لدفع حركة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

## أبرز المؤشرات الاقتصادية :

الاقتصاد المصري نما بمعدل 3.2% خلال الربع الأخير من العام المالي 2021/2022، فيما بلغ معدل النمو خلال العام المالي نفسه 6.6%، مقارنة بمعدل نمو بلغت قيمته 3.3% خلال العام المالي 2021/2020.

وترجع الزيادة في معدل النمو خلال العام المالي السابق إلى طفرة النمو المُحققة في الشهور التسعة الأولى من ذلك العام بواقع 7.8%.وذلك بفضل نمو عدد من القطاعات الرئيسية أبرزها قطاع الاتصالات الذي شهد نمواً بنسبة 16.7%، وقطاع الاستخراجات بنسبة 9.8%، وقطاع التشييد والبناء بنسبة 8.8%، وقطاع خدمات التعليم والصحة بنسبة 3.8%، وقطاع الزراعة بنسبة 3.3%، وقطاع الصناعة بنسبة 2.8%.

بلغ حجم الاستثمارات العامة في العام المالي 21/2022 نحو 933 مليار جنيه وبمعدل نمو 46% مقارنة بالعام السابق (وبنسبة زيادة 535% مقارنةً بعام 2015/2014).وكان 721.1 مليار جنيه عام 2018/2017 .

استقر معدل البطالة في مصر خلال الربع الثاني من عام 2022 عند 7.2% المسجل خلال الربع السابق، في حين تراجع بواقع 0.1 نقطة مئوية عن الفترة المماثلة من العام الماضي ٢٠٢١، وهو ما أرجعه خبراء إلى استيعاب المشروعات القومية للعمالة،، مقارنة بـ 10% خلال الفترة نفسها لعام 2018.

معدل التضخم السنوي لإجمالي محافظات الجمهورية ارتفع إلى 15.3% في شهر أغسطس 2022 من 6.4% لنفس الشهر من 2021. هذه الزيادة جاءت بسبب ارتفاع أسعار الخضروات والحبوب والخبز الدخان والسلع والخدمات المستخدمة في صيانة المنزل وخدمات النقل، في حين انخفضت أسعار الفاكهة واللحوم والدواجن.

إيرادات السياحة في البلاد خلال عام 2021 تجاوزت 13 مليار دولار لتعود إلى مستويات ما قبل الجائحة كورونا.

كانت إيرادات السياحة نحو 4 مليارات دولار في 2020، بانخفاض 70% من 13.03 مليار في العام السابق، وسط جائحة كوفيد-19 التي ألحقت ضررا شديدا بالقطاع مقارنة بـ 9.8 مليار دولار عام2018/2017.

- كان هناك مخطط لتنفيذ 700 ألف وحدة سكنية متوسط واجتماعي ونقل للعشوائيات حتى يونيو 2020.
- تم توجيه استثمارات ضخمة لقطاع الصحة تقدر بقيمة 83 مليار جنيه.
- تم إنشاء مصنع لقاح مرض إنفلونزا الطيور بطاقة 400 مليون جرعة سنوياً.
- كما تم رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الأنسولين إلى 80% .
- إلي جانب إنشاء مصنع لإنتاج علاج الأورام لخفض نسبة الاستيراد إلى 30%، وإنتاج 92 مستحضرا لعلاج الأورام محليا.

# الاقتصاد الأزرق فى مصر

مصر فى مقدمة الدول التى تعتمد على الاقتصاد الأزرق، لأنها الأولى عالمياً من حيث الموقع الجغرافى، حيث تمتلك أربعة آلاف كيلومتر شواطئ على البحرين الأحمر والمتوسط، وأهم ممر ملاحى (قناة السويس)، ونهر النيل، وتسع بحيرات، بالإضافة إلى 60 ميناءً كبيراً وصغيراً ومتخصصاً كل هذه الثروة المائية يتعين علينا أن نحسن استغلالها حتى نصل الى مستوى دول مثل الدنمارك والنرويج وفنلندا واليونان وسنغافورة ودبى والمغرب، وهى دول لا تمتلك شواطئ مثلنا، ومع ذلك حققت طفرات بسبب حسن استغلال مواردها المائية.

الاقتصاد الأزرق طوق النجاة للتنمية الاقتصادية، ويتمثل فى ضرورة تحويل الموانئ المصرية إلى لوجيستية، شحن وتفريغ وخدمات وتعبئة وإعادة تصدير وتصنيع وصيانة وتمويل السفن والصناعات البحرية الثقيلة والخفيفة.

الاقتصاد الأزرق يتمثل أيضاً فى السياحة الشاطئية وسياحة الكروز من القاهرة إلى أسوان ورشيد ودمياط فى نهر النيل أو الموانئ، وربطها بالرحلات العالمية، وأيضاً استغلال الساحل الشمالى ومطروح فى فصل الشتاء للأوروبيين، وكذلك سياحة اليخوت والغوص والصيد.

كما يتمثل الاقتصاد الأزرق فى استخراج البترول والغاز من أعماق البحار والمحيطات، وأيضاً إعادة استخدام مياه الصرف الصحى والاستفادة من الأمطار والسيول.

# فرص الاستثمار في محافظة البحر الأحمر

**الموقع والمساحة**:

- مساحة المحافظة :119ألف كم2 وتبلغ المساحة المأهولة 77.740كم2 والمساحة بدون الظهير الصحراوي 6.879كم2 ومساحة الظهير الصحراوي 112.121كم2 كما يبلغ طول ساحلها 1080كم بعرض 240 كم.
- اقرب خط سكك حديد : سفاجا / قنا .
- الموانى التجارية : ميناء الغردقة , ميناء سفاجا , ميناء القصير .
- المطارات : مطار الغردقة , مطار مرسى علم .

**الفرص الاستثمارية بالمحافظة**

تبلغ مساحة الظهير الصحراوي للمحافظة 112.121كم2، ويبلغ طول شاطئ البحر الأحمر 1080 كم بمتوسط عرض 240 كم ويوجد خلال هذا الطول مناطق متناثرة خاليه من الشعاب المرجانية، وذلك كله يعد من ضمن المزايا العديدة المتواجدة في محافظة البحر الأحمر والتي من الممكن استغلالها في مشروعات متعددة.

مساحة المواقع المقترحة لإقامة مناطق صناعية جديدة بها :

- مدينة رأس غارب المساحة 29.75 فدان
- مدينة الغردقة المساحة 59.5 فدان
- مدينة القصير المساحة 2.1 فدان،
- قرية الحمراوين المساحة 1738.1 فدان

- مدينة مرسى علم المساحة 78 فدان
- مدينة الشلاتين المساحة 40 فدان

**المشروعات الخدمية** :

- إقامة مدارس ومعاهد فنية لخدمة الأنشطة المختلفة في المحافظة و أنشاء مدارس للتدريب على الغطس .

الموقع :- رأس غارب- الغردقة - سفاجا – القصير- مرسى علم.

توفير عمالة فنية لقطاع السياحة النشط بالمحافظة.

**المشروعات التنموية** :

- محطة تحليه مياه عملاقة : بطاقة 100 ألف م3 يوميا في المرحلة الأولى تصل إلى 200الف م3 في المرحلة الثانية .
- استخراج الأملاح من منطقة الملاحات : بطاقة 12 ألف طن يوميا في المرحلة الأولى تتضاعف في المرحلة الثانية .

الموقع : المنطقة الممتدة من رأس شقير إلى رأس غارب.

توافر العمالة بالمنطقة.

المواقع المقترحة قريبة من مرافق البنية الأساسية .

- إنشاء مركز عالمي للمؤتمرات

بالمدن التالية ( رأس غارب- الغردقة – سفاجا – مرسى علم ).

- إقامة دور سينما وأسواق تجارية .

بالمدن التاليه ( راس غارب - الغردقة – سفاجا- القصير- مرسى علم).

**مزايا متعددة**

وتقدم المحافظة مزايا متعددة للمشروعات التي سوف تقام على ارض المحافظة وهى كالاتى :

1. طريقة التخصيص : أن يكون حق الانتفاع لمدة 3 سنوات ثم يتم تملك الأرض في حالة التحقق من جدية المشروع .
2. المزايا النسبية:-

- تسهيلات في سداد قيمة الأرض بحيث يتم سداد 4/1 ثمن الأرض والمرافق والباقي علي أقساط سنوية
- يتم منح مهلة 3 سنوات التنفيذ.

## أهم المشروعات على أرض الواقع

1. **المشروعات التنموية** :

- أعلنت محافظة البحر الأحمر، عن طرح مشروعات جديدة وعملاقة بداية من يناير 2018. من ضمن تلك المشروعات إنشاء أكبر مجمع للثروة الحيوانية والداجنة بمحافظة البحر الأحمر. و تم إقامة المشروع على مساحة ألف فدان بالكيلو 42 شمال الجونة، لتلبية مطالب واحتياجات السوق المحلية وتحقيق الأمن الغذائى فى هذا المجال.
- ويضم المشروع مجمع الثروة الحيوانية والداجنة، يتكون من مجمع حظائر متعددة ومخازن تشمل حظائر ماشية – أغنام – ومخازن للعلف ومبانى إدارية، ومجمع مزارع للثروة الداجنة.

- وتتكون مزرعة الدواجن من عنابر لتربية الدواجن بإجمالى 10 عنابر بمساحة وبسعة إنتاجية ثلاثين ألف طائر فى الدورة الواحدة، ومدة الدورة أربعون يوما، بالمجمع البيطرى وإدارة صحة الحيوان، ويشمل مستشفى بيطرى، مجمع المجازر الآلية، المجمع البيطرى للدجاج ويشمل مستشفى صحة الدجاج، ومصنع أدوية وأمصال ومركز بحوث، ومجزر آلى للدواجن بطاقة إنتاجية أربعون ألف دجاجة فى وردية العمل الواحدة.
- كماتم إنشاء مجمع صناعات غذائية قائمة على اللحوم والجلود ومنتجات الألبان، مركز توزيع وتصنيع الأعلاف، وإنشاء قسم للتعبئة والتغليف ومصنع كرتون وبلاستك ومطبعة، ومجموعة ثلاجات تبريد وتجميد، ومحطة لمعالجة المياه الخاصة بالمشروع، جراج متكامل يشمل معدات نقل الحيوانات – عربات ثلاجة – ورش إصلاح وصيانة، مبنى إدارى وسكن عاملين، ومجموعة مخازن المشروع، وقسم صيانة ومحطة مواد بترولية – محطة موازين محطة مولدات كهرباء احتياطية، إقامة مصنع للعبوات البلاستيك والكارتون والطباعة بمساحة 2 فدان بغرض إقامة صناعات العبوات البلاستيك والكارتون لتعبئة وتغليف كافة المنتجات الحيوانية ومصنع للطباعة على البلاستيك والورق .
- مشروع إنشاء قرية ذكية بالغردقة لدعم وتنمية التكنولوجيا ومؤسسات الأعمال على الصعيدين المحلى والإقليمى، بالمؤتمر الاقتصادى المقرر إقامته بالغردقة يناير المقبل .
- تم إنشاء المشروع على مساحة 550 ألف م2،بهدف دعم وتنمية الكيانات التكنولوجية ومؤسسات الأعمال على الصعيدين المحلى والإقليمى، ليعد أحد العلامات البارزة فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرى.

**مشروعات اقتصادية**:

- من ضمن المشروعات العملاقة بالمحافظة إنشاء منطقة حرة عامة على مساحة 455 ألف متر بجوار الميناء الجاف بسفاجا.
- تضم المنطقة الحرة مشروعات لمحطات الخدمات الملاحية والتي توفر خدمات معدات الإنقاذ والسلامة البحرية لخدمة جميع لنشات السياحة والسفن والقوارب فى مدن رأس غارب – والغردقة – والقصير – وسفاجا – ومرسى علم، و إنشاء جميع مشروعات الخدمات اللوجيستية، ومشروعات الخدمات البترولية والتعدينية والتى سوف تقدم خدمات لمشروعات البترول والتعدين في الزعفرانة – ورأس غارب – وسفاجا – ومرسى علم – والشلاتين.

**مشروعات سياحية**:

- مشروع إنشاء مارينا لليخوت بمدينة القصير، والذى يُعدنقلة نوعية فى سياحة اليخوت الباحثة عن المياه الدافئة وحل مشكلة قوائم الانتظار فى محافظة البحر الأحمر، وسيتم إنشاء مارينا اليخوت بالقصير على مساحة 500 ألف م2 بتكلفة مليار جنيه، مضيفا أنه سيتم طرح عدة مشروعات من شأنها ضمان زيادة طاقة المحافظة من السفن السياحية.و مكونات المشروع تضم ميناء سياحى ومارينا لليخوت وفنادق وخدمات سياحية وتجارية.
- مشروع مدينة ملاهى عالمية على مساحة 6 ملايين متر مربع بمنطقة

المركز السياحى الجديد جنوب مدينة الغردقة، الذى تبلغ مساحته 20 مليون متر مربع، حيث تُعد أكبر ملاهى ترفيهية على غرار "ديزنى لاند" على مساحة 6 ملايين متر مربع، تحتوى على منطقة الملاهى الرئيسية وفنادق متنوعة ومتعددة، ومطاعم وكافيهات وملاهى مائية.

**مشروعات رياضية**:

- مشروع مدينة رياضية عالمية، وذلك لأستهداف الأنشطة السياحية الرياضية والمؤتمرات والمعارض الدولية والتسوق.على مساحة مليون متر مربع، شمال مدينة الغردقة تشمل ملاعب دولية وملاعب متعددة للتدريب لاستقبال معسكرات الأندية العالمية والمحلية والمنتخبات وإقامة المسابقات المحلية والدولية- ملاعب تنس واسكواش مجهزة للمسابقات العالمية – مركز جيمانيزيم عالمي- حمامات سباحة أوليمبية – أكاديمية رياضية – إقامة ستاد كرة قدم دولى واستاد بولو ومجمع فنادق سياحية وخدمات .

**مشروعات الأمن الغذائى**

- بداية من العام المالى 2014/2015، شهدت محافظة البحر الأحمر طفرة غير مسبوقة فى إنشاء المجازر الآلية، فى إطار خطة طموح لتحويل المحافظة إلى سلة لحوم، وذلك بالتنسيق مع وزارات التنمية المحلية والزراعة والتجارة، لاستغلال مختلف المقومات التى تمتلكها المحافظة فى هذا المجال، وعلى رأسها الموانى البرية التى تربطها

بالسودان والدول الإفريقية الأخرى، التى تعتبر سلة عملاقة للثروة الحيوانية، علاوة على ميناء سفاجا البحري، الذى يمكن أن يصبح منفذا لاستقبال مختلف رءوس الحيوانات القادمة من الخارج.

- أهم المشروعات فى هذا المجال إنشاء وتطوير المجازر الآلية بمدن الشلاتين والغردقة وسفاجا ورأس غارب. ويعد مجزر الشلاتين واحدا من المجازر الحديثة والمتطورة على مستوى الجمهورية، حيث كانت المحافظة قد خصصت لانشائه نحو ٦٣ ألف متر مسطح، من أجل أن يصبح نواة حقيقية لإقامة منطقة صناعية متكاملة، تتعلق بتوفير اللحوم وبعض المنتجات الأخرى، مثل تصنيع الجلود وغيرها من المشروعات التى تعد ظهيرا لمثل هذه المشروعات الكبيرة.
- تم إعداد خطة لتنمية الثروة الحيوانية في منطقة حلايب وشلاتين، تعتمد زيادة إنتاجيتها من اللحوم والألبان، لتلبية الاحتياجات المحلية بالمنطقة.
- إلى جانب إقامة مجزر آلي في منطقة حلايب، يستهدف إنتاج لحوما تطابق المواصفات المصرية والعالمية التي تضمن سلامة اللحوم غذائيا، والاستفادة القصوى من مخلفات الذبح، كما أن المجزر سيكون مخصصا لذبح الماشية "أبقار وأغنام وإبل"، والواردة من السودان وإثيوبيا، وإريتريا، ما يفيد زيادة الثروة الحيوانية في مصر، ويوفر المياه المهدرة في إنتاج اللحوم عن طريق التربية المحلية يوميا، ويعظم الاستفادة من مخلفات ذبح الماشية، وأهمها دباغة الجلود خارج منطقة شلاتين لحمايتها من التلوث البيئي .

# مصر منطقة لوجستية عالمية متطورة

## أهمية الخدمات اللوجستية

أصبحت الخدمات اللوجتستية جزءًا مهمًا وحيويًا في سلسلة التوريد، كما أنها مفيدة للشركات المُصنّعة والعملاء، وتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف: إذا حصلت على إدارة لوجستية جيدة ستقلل من تكاليفك وتزيد من كفاءة منتجاتك وخدماتك، فيمكنك توفير التكلفة والحفاظ على انخفاض النفقات بمراقبة كيفية إدارة كل شيء.

## اليات تحويل مصر لمنطقة لوجستية عالمية

قامت وزارة المالية في مصر ممثلة في مصلحة الجمارك بإستحداث "نظام التسجيل المسبق لمعلومات الشحنات ACI"، للتسهيل علي المستوردين والمستخلصين الجمركين عملية متابعة البضائع المستوردة بكل سهولة.

- ويقوم النظام بالعمل من خلال خطوات بسيطة تسهل علي كل الأطراف، حيث يساعد الجمارك والجهات المعنية في بدء إجراءات الإفراج قبل وصول الشحنات، من خلال إتاحة تبادل مسبق لمعلومات ومستندات الشحنات إلكترونيا، مضيفا أنه يساعد فى القضاء على ظاهرة البضائع المهملة والرواكد بالموانئ، من خلال إتاحة بيانات المصدر والمستورد والسلعة قبل شحنها، وتقييم المخاطر الأولية للشحنات، ثم تقوم مصلحة الجمارك بالرد على طلب المستوردين أو المتسخلصين،
- بالقبول وإصدار رقم القيد الجمركى المبدئى لكل شحنة.
- بالرفض مع توضيح سببه، حيث يتم إبلاغ المستوردين أو المستخلصين إذا كانت هناك سلعة محظور دخولها مصر قبل شحنها من المصدر الأجنبى، بما يوفر الوقت والجهد والتكلفة.

- البضائع المستوردة لن تدخل مصر بدون التسجيل في برنامج الـ ACI
- كما أن المستوردين والمستخلصين الجمركيين سوف يكون لهم دور كبير مع جهود الدولة في القضاء على ما يعرف بأسم المستورد الكاحول، ذلك الشخص مجهول الهوية الذى يكون الجانى فى قضايا البضائع مجهولة المصدر أو الممنوع دخولها للبلاد، والشحنات المخالفة قانونيا، ومن ثم تتخلص المنافذ الجمركية من البضائع المهملة والراكدة.

## المنطقة اللوجستية بطنطا

وفيما يلى معلومات عن المنطقة اللوجستية

- يقام المشروع على 83 فداناً أى مساحة 344 ألف متر مربع ويخدم 42 مليون نسمة.
- المشروع يقوم على تنفيذه شركة فيرن بروجلوبال ويرأسها مستثمر

مصرى أمريكى بحجم استثمارات 6 مليارات جنيه.

- المشروع سيوفر 50 ألف فرصة عمل لأبناء محافظة الغربية.
- تضم المنطقة اللوجستية مشروعات منها مول تجارى عالمى ومنطقة لوجستية للأدوية، أندية، مستشفيات، مراكز تدريب، مركز لخدمة السيارات.
- تم الانتهاء من تنفيذ المنطقة اللوجستية فى منطقة سبرباى بطنطا بنسبة 80% من الإنشاءات الخاصة بها، و الانتهاء من إقامة المنطقة بالكامل فى شهر إبريل 2022.
- المنطقة سيكون بها أكبر منطقة لوجستية لتخزين الأدوية ما سيساهم بشكل كبير في ثبات أسعار الأدوية وتوافرها بشكل كبير وسيقضي علي النقص في بعض أنواع الأدوية كما أن المشروع سيضم أكبر منطقة تجارية منها مناطق لتخزين الفاكهة والخضراوات علي مدار العام وهو ما سيساهم في توافر جميع أنواع الفاكهة والخضراوات طوال العام وبأسعار مناسبة، وسيكون له تأثير إيجابي في ثبات أسعارها علي مدار العام.

## إنشاء المنطقة اللوجستية في طنطا

- انتهت محافظة الغربية، من تطوير وإنشاء المنطقة اللوجستية في طنطا بافتتاح المنطقة التجارية الخاصة ببيع السلع والخضروات وتخزينها، والنادي الرياضي ومجمع الصيادلة والمول التجاري والمركز الطبي.
- أصبحت المنطقة اللوجستية التي تبلغ اجمالي استثماراتها أكثر من ٥٠ مليار جنيه وتوفر أكثر من ٥٠ ألف فرصة عمل جاهزة لتقديم خدماتها للمواطنين بعدما أصبحت أول منطقة لوجستية من نوعها في إقليم الدلتا.

## تأثير المنطقة على الدلتا

- المنطقة اللوجستية ستحول منطقة الدلتا إلى منطقة استثمارية وتجارية كبرى، ما يؤدى إلى تحسين دخول أهالى المنطقة من خلال توفير نحو 50 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة .
- وتم الاتفاق مع جميع المحال والشركات العارضة على تقديم عروض للجمهور، بتخفيض من 20ـــ40%، وأن هذه التخفيضات مستمرة لفترة محددة .

## أكبر منطقة تجارية على مستوى محافظات مصر

المنطقة اللوجستية بالغربية

تُعد المنطقة التجارية واللوجستية بمحافظة الغربية "داون تاون دلتا" أول وأكبر منطقة تجارية ولوجستية على مستوى محافظات مصر، تم إنشاؤها بالتعاون بين شركة "فيرن بروجلوبال" للاستثمار وجهاز تنمية التجارة الداخلية

التابع لوزارة التموين، ضمن خطة الدولة لإنشاء مثل هذه المناطق بجميع محافظات الجمهورية، وتتوسط المنطقة التجارية عشر محافظات بوسط الدلتا وتخدم 42 مليون نسمة.

## المنطقة تعمل بنظام إلكتروني:

"المنطقة اللوجستية ستعمل بنظام إلكتروني بداية من وصول الدواء من المصنع حتى يدخل إلى المنطقة اللوجستية حتى يصل إلى مكان الصرف سواء أكانت صيدلية أو مستشفى"، و أن هذه المنطقة هي الأولى من نوعها في مصر، وبنهاية هذا العام ستكون اكتملت، وتضم توكيلات للسيارات والسيراميك ومناطق لتجارة الجملة والتجزئة، وهي متكاملة وستخدم محافظة الغربية والمحافظات المحيطة بها.

## منطقة لوجستية بالمنصورة

- تم تدشينها في ديسمبر ٢٠٢١، بمساحة 46 فدانا بالمنصورة باستثمارات 2 مليار جنيه. و من المتوقع أن توفر المنطقة نحو 20 ألف فرصة عمل، وتتضمن مراكز تجارية ومناطق ترفيهية.
- المرحلة الأولى من مشروع المنطقة التجارية واللوجستية بمحافظة الدقهلية، هي انشاء مركز المنصورة التجاري، الذي سيتضمن مناطق ترفيهية، مثل دور سينما وملاهي ومطاعم، و وفروع للبنوك وصيدليات وصالات للألعاب الرياضية، و كذلك معارض بيع سيارات وهايبر ماركت ومعارض لوحدات تجارية وإدارية ومخازن، وتم افتتاح المرحلة الأولى خلال 2023.

## مركز تجاري عالمى بالمنصورة

- يقع المركز التجاري بالقرب من المدينة الجديدة، وبموقع استراتيجي، على بعد 5 دقائق من قلب مدينة المنصورة، وعلى طريق المنصورة – طلخا، يمتد المركز التجاري على مساحة 150.000 متر مربع، بينما تصل المساحة البنائية للمركز التجاري إلى 45,000 متر مربع، وتبلغ اجمالي مساحته التأجيرية40,000 متر مربع، بالإضافة لمساحات خارجية مخصصة للأنشطة المتنوعة والترفيه العائلي.
- يُعد مركز المنصورة التجاري، هو ثاني مول تجارى فى منطقة الدلتا، وهو أيضًا ثانى المولات التجارية التى تُقام خارج القاهرة الكبرى والإسكندرية، طبقًا للمعايير العالمية المتعارف عليها فى هذا النوع من المشروعات.

## الاستثمار الاجنبى

- ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال العام المالي (2021–2022) لتسجل نحو 8.9 مليار دولار بمعدل نمو 71.4 بالمئة مقارنة بالعام المالي السابق عليه 2020–2021، وهذه الزيادة هي الأعلى منذ 10 سنوات.
- مصر جاءت في المرتبة الثالثة على المستوى العربي في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بنحو 5.4 مليار دولار لتستحوذ بذلك

على 16.4% من إجمالي التدفقات الاستثمارية في المنطقة العربية خلال 2021.

- وقد بلغت زيادة نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر 20.2%، لتحتل بذلك المركز الأول على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا عام 2019، باستثمارات 13.7 مليار دولار، مقارنة بالمركز الرابع عام 2018، باستثمارات 11.4 مليار دولار، وذلك على الرغم من انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنسبة 14.9%، لتصل إلى 115.2 مليار دولار عام 2019، مقارنة بـ 135.4 مليار دولار عام 2018.
- هذا وقد استحوذت مصر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنسبة 11.9% عام 2019، مقارنة بـ 8.4% عام 2018، كما احتلت المركز 15 عالمياً من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2019، مقارنة بالمركز الـ 23 عام 2018.
- تم تنفيذ 58 مشروعاً أجنبيًا في مصر خلال 2021 بواسطة 50 شركة أجنبية، وفرت 9 آلاف وظيفة جديدة.
- مدينة القاهرة جاءت في المرتبة الخامسة من حيث أهم المدن المستقبلة للمشروعات بنحو 25 مشروعا، بينما احتلت مدينة القاهرة الجديدة المرتبة الأولى من حيث متوسط حجم التكلفة الاستثمارية لمشروع بنحو 506 ملايين دولار، على المستوى العربي جاءت قطاعات خدمات الأعمال والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية كأهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي وفقًا لعدد المشروعات.

- ويذكر أن كانت هناك زيادة في عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة بمصر بنسبة 60%، لتحتل بذلك المركز الثاني في هذا الشأن بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا عام 2019، بعدد 136 مشروعاً، مقارنة بالمركز الثالث عام 2018، بعدد 85 مشروعاً، وذلك بعد الإمارات التي احتلت المركز الأول بـ 393 مشروعاً، كما احتلت جنوب إفريقيا المركز الثالث بـ 123 مشروعاً، والسعودية في المركز الرابع بـ 117 مشروعاً، في حين احتلت المغرب المركز الخامس بـ 102 مشروعاً.

## القطاع الصناعى

### مؤشرات قطاع الصناعة

حققت الصناعة المصرية العديد من المؤشرات الإيجابية خلال عام 2021، تمثلت فى تحقيق معدل نمو صناعى 6.5% خلال العام المالي 2020/2021، كما بلغت مساهمة الناتج الصناعي حوالي 17% في الناتج المحلي الاجمالي، كما ساهم قطاع الصناعة في توفير الآلآف من فرص العمل خلال عام 2021، وذلك على الرغم من الظروف والتحديات الصعبة التي واجهها الاقتصاد العالمي جراء كوفيد 19.

وفى هذا الإطار عملت الحكومة بكافة أجهزتها مع وزارة التجارة والصناعة، لتوفير المناخ الجاذب للإستثمار فى القطاع الصناعي، حيث تم إعداد قائمة بـ100 إجراء تحفيزى،وذلك بناء على توجيهات رئيس مجلس الوزراء

للنهوض بالصناعة المصرية وجذب المستثمرين للإستثمار فى القطاعات الصناعية المختلفة.

## إتجاه الدولة نحو تشجيع التصنيع

في إطار اتجاه الدولة نحو تشجيع التصنيع، وخطة القيادة السياسية لتشغيل الشباب، قامت الحكومة المصرية بافتتاح العديد من المشروعات الصناعية في الفترة الأخيرة،من أهمها مبادرة " مصنعك جاهز بالتراخيص " وكذلك عدة مشروعات بالصعيد.

## خطوات في مجال التنمية الصناعية

- منح 10 آلاف و223 رخصة تشغيل لمنشآت صناعية.
- بلغ عدد المصانع الحاصلة على سجل صناعى، وبدأت الانتاج الفعلى خلال عام 2021، نحو 2778 مصنع في مختلف الأنشطة الصناعية،باستثمارات تبلغ 17 مليار و993 مليون جنيه وتوفر 181 ألف و452 فرصة عمل جديدة في 27 محافظة.
- افتتاح عدد 5 مجمعات صناعية فى (الأقصر-بنى سويف-المنيا- البحر الأحمر- قنا) بإجمالى 1178، وحدة تعمل فى قطاعات مواد البناء والصناعات الكيماوية والهندسية والغذائية والنسيجية ومواد البناء الديكورية.
- طرح 5 مجمعات بمحافظات (أسيوط- أسوان – الفيوم- قنا) بواقع مجمع فى كل محافظة،ومجمعين فى محافظة الفيوم بإجمالى وحدات 1692 وحدة، تعمل فى مجالات الصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية والدوائية والجلود والمفروشات والملابس الجاهزة.

## في مجال تحديث الصناعة

- تم تقديم 1749 خدمة لعدد 683 شركة مستفيدة فى مجال الدعم الفني للشركات الصناعية، بتكلفة 37.9 مليون جنيه،وذلك فى قطاعات الصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية، وصناعة النسيج،وصناعات الطباعة والتغليف، والصناعات الخشبية والدوائية، ومواد البناء والجلود، والتجمعات الصناعية والخدمات المرتبطة بالصناعة.
- تم دراسة 126 مخرج بحثي لتحديد إمكانية تسويقها وتشبيكها بالمجتمع الصناعي.
- بناء قدرات رواد الأعمال لعدد 232 مستفيد فى قطاع الحرف اليدوية والتراثية.
- المساهمة فى استحداث نحو 40 تصميم جديد للمنتجات اليدوية، و أيضاً ضم 13 وحدة إنتاجية في قطاع الحرف التراثية للعمل تحت مظلة الاقتصاد الرسمي.
- مساندة 236 شركة للحصول على تمويل من القطاع المصرفى، وكذا تقديم 61 خدمة مالية للشركات.
- فى إطار مبادرة حياة كريمة، تم حصر الطاقات التصنيعية في عدد من القطاعات الصناعية، تضمنت 160 شركة، فى قطاعات الصناعات الخشبية والأثاث،والصناعات الطبية والغذائية والكيماوية، والنسيجية والهندسية، والطباعة والتغليف، إلى جانب قطاعات مواد البناء والصناعات المعدنية،وذلك لمساعدتها على المشاركة فى المبادرة.
- توفير 107 فرصة تصديرية لـ 40 شركة مستفيدة للتصدير، لعدد من الاسواق العربية والافريقية والاوروبية.

- اعداد قاعدة بيانات لعدد 210 منشأة صناعية، و110 مورد بالبرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلى،حيث تم التفاوض مع 53 منشاة صناعية و74 مورد محلى لاحلال المنتجات المحلية مكان المستوردة، وتم ادارة 40 عملية تشبيك بين المصنعين.
- تم إعداد دراسات وردود فنية بشأن مقترحات لتعميق التصنيع المحلى واحلال الواردات، تضمنت 6 دراسات في مجالات المواد الغذائية وصناعة الرمان وصناعة السكر وصناعة غزول البوليستر، وانتاج الوجبات المدرسية ومبادرة دعم صغار الصيادين،
- في إطار مبادرة حصر المصانع المتعثرة والمتوقفة والمغلقة، تم حصر 362 مصنع وتحديد اسباب تعثرها وذلك بمحافظتى قنا وسوهاج.

## إجراءات تحفيزية للنهوض بالقطاع الصناعى

- من أبرز القرارات الداعمة للقطاع الصناعى، تشكيل المجلس التنفيذى لتعميق المنتج المحلى، وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون هيئة التنمية الصناعية،وإعادة تشكيل مجلس تحديث الصناعة وتعيين مجلس إدارة جديد لاتحاد الصناعات .
- 2778- مصنع حصل على سجل صناعى وبدأ الانتاج الفعلى خلال عام 2021 باستثمارات تبلغ 17 مليار و993 مليون جنيه وتوفر 181 ألف فرصة عمل جديدة في 27محافظة
- 1749- خدمة قدمها مركز تحديث الصناعة لـ683 شركة فى مجال الدعم الفنى للشركات الصناعية بتكلفة 37.9 مليون جنيه.
- تم إصدار 834 مواصفة مصرية ودراسة 2500 مشروع مواصفة

قياسية أجنبية...ومنح علامة حلال لـ198 منشأة تنتج 3601 منتج،وإجراء 36 ألف تحليل وإختبار لعينات غذائية وغير غذائية بمعامل مصلحة الكيمياء.

- إتاحة خدمات المراكز التكنولوجية لـ 2659 شركة...واختيار 8 شركات للمنافسة على جائزة الابتكار الصناعي.
- تخريج 14 ألف و 300 طالب وطالبة بنظام التلمذة الصناعية...وتنفيذ 144 برنامج تدريبى لـ602 عامل بالشركات الصناعية.

**تصنيع الاثاث فى مصر**:

- تمتلك مصر قاعدة صناعية قوية في مجال الأثاث فطبقا لبيانات مركز معلومات اتحاد الصناعات المصرية فإن الاستثمارات الموظفة في صناعة الأثاث تتجاوز 5.3 مليارات جنيه وتتركز معظمها في مدينة دمياط .. وأن صناعة الأثاث الخشبي تتصدر قائمة الصناعات الخشبية الأخرى من حيث الأهمية حيث تبلغ منشآتها المسجلة باتحاد الصناعات نحو 500 منشأة ومصنع بالإضافة إلى مئات الورش الصغيرة المغذية لصناعة الأثاث .
- كما يبلغ عدد العمال العاملين بهذه الصناعة نحو 43 ألف عامل. وكذلك تمثل 7.2% من إجمالي المنشآت الصناعية وتوازي استثماراتها حوالي 6% من إجمالي استثمارات المنشأة الصناعية في كلا القطاعين العام والخاص. وصناعة الاثاث في مصر الان تنافس أكبر الدول المصدرة للأثاث في العالم وهي ماليزيا وأندونيسيا وهونج كونج وتايلاند ورومانيا .

- وتتركز صناعة الاثاث في مصر بشكل اساسي في محافظة دمياط بالوجه البحري اذ انها تنتج ما يقرب من ثلثي الانتاج من الاثاث الخشبي في مصر ذات الجودة والذوق العالي الذي يساير أحدث التصميمات وتعتمد صناعة الاثاث في محافظة دمياط على الصناعات الخشبية. وتنتج محافظة دمياط ما يقرب من ثلثي إنتاج الأثاث بمصر ويبلغ إنتاج الإجمالي السنوي 375 ألف حجرة ما بين (نوم –وسفرة –صالون– وانتريه) فضلاً عن إنتاج المطابخ والكرسي وبهذه الحرفة ما يقرب من 100 ألف عامل فضلا عن الأنشطة الصناعية والتجارية المساعدة ويقدر الإنتاج اليومي بما يقرب من مليونان من الجنيهات المصرية . ونظراً لجودة المنتج الدمياطي من الأثاث وتوائمه مع ما يحدث من تطور عالمي لهذه الصناعة، فقد وجد الأثاث الدمياطي له مكاناً على الخريطة التصديرية منذ سنوات لينافس الإنتاج العالمي ويتفوق عليه، ويوجد بمحافظة دمياط معرض دائم لصناعة الأثاث يتم من خلاله عرض كافة المنتجات التي تصنع داخل المحافظة .

## (المجمعات الصناعية) ودعم المنتج المحلى

نجحت وزارة الصناعة خلال السنوات الماضية فى إنشاء 17 مجمعا صناعيا بـ 15 محافظة على مستوى الجمهورية بتكلفة استثمارية اجمالية بلغت حوالى 10 مليار جنيه.

وتنتشر المجمعات الجديدة فى محافظات »الغربية، والبحيرة، والإسكندرية، والفيوم، وبنى سويف، والمنيا، وأسيوط، والبحر الأحمر، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان«، لعدد من المجالات على رأسها المفروشات والملابس الجاهزة، والصناعات البلاستيكية، والغذائية، والهندسية والكيماوية البسيطة، ومواد البناء، وعدد آخر من القطاعات التى تسعى الحكومة لزيادة إنتاجها فى السوق المحلية وتوجيه الفائض نحو التصدير، وتقليص وارداتها بهدف توفير العملة الصعبة.

**أهمية المجمعات الصناعية** :

- تساهم المجمعات في تحقيق قفزة صناعية واقتصادية كبرى خلال الفترة المقبلة.
- توفير 4317 وحدة صناعية للشباب.
- التسهيل على المستثمرين بإتاحة وحدات صناعية مجهزة سواء بنظام الإيجار أو التمليك.
- توطين صناعة وطنية معينة لتعميق التصنيع المحلي.
- توفير احتياجات السوق المصري من الصناعات الجديدة المتقدمة تكنولوجياً.
- تساهم المجمعات الصناعية في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- إحلال المنتجات الوطنية محل المستوردة، وإيجاد قاعدة صناعية من الموردين المحليين.
- توفير المناخ المناسب لتمكين القطاع الخاص وصغار المستثمرين.
- وجدير بالذكر أن المجمع الصناعي عبارة عن وحدات صناعية متكاملة، تضم شبكة كهربا ومياه وتوفير جميع الخدمات فضلا عن متابعة القائمين على تلك المصانع حتى يتمكنوا من إخراج المنتج المطلوب صناعته.

**جهود الدولة فى إنشاء المجمعات الصناعية كالتالي**:

- تشجيع إنشاء المجمعات الصناعية على مستوى الجمهورية، فضلًا عن العمل على الاستفادة منها في دعم شباب المستثمرين في مجال الصناعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك توفير المزيد من فرص العمل وتعزيز عملية

تعميق الإنتاج المحلي، وذلك من خلال إتاحة برامج تمويلية ميسرة لتوفير الآلات والمعدات اللازمة للمستثمرين، إلى جانب مراعاة المقومات والإمكانات والمميزات التنافسية للمحافظات المختلفة، فضلًا عن الفرص الاستثمارية المتوافرة واحتياجات المناطق المقام بها المجمعات الصناعية.

- الإسراع من الانتهاء من المجمعات الصناعية قيد الإنشاء ودراسة إنشاء مجمعات إضافية،خاصة في مجال إنتاج مستلزمات الصناعة، وذلك لامتلاك القدرة ولتوطين تلك الصناعات.
- إلى جانب الاستمرار في تبسيط إجراءات الحصول على وحدات بالمجمعات الصناعية الجديدة التي تم طرحها، وخفض التكاليف ذات الصلة بعمليات التقييم ودراسات الجدوى، بالإضافة إلى وضع حزم تشجيعية للصناعات المغذية لزيادة نسب المكون المحلي.
- في إطار خطة النهوض بالقطاع الصناعي، كانت هناك مبادرة "مصنعك جاهز بالترخيص" وتم خلال تلك المبادرة إنشاء المجمعات الصناعية، التي ساهمت في توفير فرص عمل للشباب فتم الاهتمام بالمصانع الصغيرة من ناحية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة.
- من هذا المنطلق أنشأت الدولة 17 مجمع صناعي، 4 منهم بدأ عملهم في الفترة ما بين 2014 لـ 2020، وخلال عام 2021 تم طرح 7 مجمعات، وخلال الفترة القادمة سيتم طرح 6 مجمعات أخرى، بالإضافة إلى التخطيط لإنشاء عدد من المجمعات الصناعية من خلال مبادرة حياة كريمة، بإجمالي 317 مصنعا، وتم التنسيق مع وزارة التنمية المحلية والمحافظات للبدء في الخطوات.

## تقديم مزايا وحوافز غير مسبوقة للمستثمرين بالمجمعات الصناعية

- تبسيط الشروط والمستندات المطلوبة للحصول على الوحدات بالمجمعات الصناعية.
- تخفيض سعر كراسة الشروط من 2500 جنيه الى 500 جنيه.
- الغاء التكاليف المعيارية نظير دراسة الطلب،البالغة 2500 جنيه.
- تخفيض مبلغ جدية الحجز من 50 الف جنيه الى 10 الاف جنيه.
- اعفاء المستثمرين من سداد مقابل تقديم العروض- البالغ الف جنيه.
- الغاء رسوم تقديم التظلم في حالة رفض الطلبات، والبالغة 10 الاف ج.
- توسيع قاعدة البنوك الممولة لتصل الى 8 بنوك، بالاضافة الى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ورفع سقف التمويل ليصل الى 100% من قيمة الوحدة.
- منح مهلة مدتها 6 اشهر مع امكانية زيادتها الى 9 اشهر لدفع القيمة الايجارية.
- تخفيض القيمة الايجارية لتتراوح بين 15,5 و27 جنيه للمتر بدلاً من 20-31 جنيه للمتر الواحد.
- مد فترة الايجار للوحدات لتصل الى 10 سنوات بدلاً من 5 سنوات.
- اتاحة فرصة الحصول على اكثر من وحدة بحد أقصى 8 وحدات.

## المدن الصناعية الجديدة

- أنشأت الدولة 3 مدن صناعية جديدة شملت مدينة الجلود بالروبيكي على مساحة 511 فدانا وتم الانتهاء من المرحلة الأولى منها، وتم افتتاح مدينة الأثاث الجديدة بدمياط على مساحة 331 فدانا بالإضافة إلى إنشاء مدينة النسيج الجديدة بالسادات على مساحة 3 ملايين متر، فضلًا عن إنشاء 5 مناطق صناعية بنظام المطور الصناعي، بواقع 3 مناطق صناعية بمدينة السادات، ومنطقتين بمدينة العاشر من رمضان بإجمالي 646 قطعة أرض، وتبلغ مساحتها الإجمالية 7.9 مليون متر مربع أراضي صناعية مرفقة وتبلغ استثماراتها المتوقعة 23 مليار جنيه وتوفر 37 ألف فرصة عمل.
- تم الانتهاء من تشغيل مدينة الروبيكى للجلود على مساحة 160 فدان، وبدء المرحلة الثانية بدمياط، ومدينتين للنسيج فى بدر، إلى جانب المجمعات الصناعية الصغيرة فى مدن السادات وجنوب الرسوة وغيرها، وذلك للحد من الاستيراد العشوائى، وفتح الطريق أمام الصناعة الوطنية، ليصل إجمالي المصانع الصغيرة التي يجري تدشينها أكثر من 4 آلاف مصنع.
- كما تم منح موافقات وتراخيص لإنشاء مصانع جديدة، وتوسعات بمصانع قائمة بلغ إجماليها 17 ألفا و140 منشأة صناعية بتكلفة استثمارية تصل إلى 44 مليار جنيه وتتيح 140 ألف فرصة عمل.

- وقد شملت الموافقات جميع محافظات الجمهورية، وذلك فى عدد من الأنشطة ومنها الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية والغذائية ومشروبات والخشب ومنتجاته ومواد البناء وخزف وصينى وحراريات وغزل ونسيج وملابس وجلود وصناعات تحويلية وكيماويات.

## مدينة صناعية بـ(مدينة الغردقة)

## نبذةعن مدينة الغردقة

الغردقة هي العاصمة الإدارية لمحافظة البحر الأحمر، وتقع بها جزر الجفتون وأم قمر ومجاويش وأبو رمادة وأبو منقار والفنادير وشدوان، ومن أشهر منتجعاتها الجونة وسهل حشيش وسوما باي ومكادي باي، وتتمثل أحيائها الرئيسية في حي الدهار وحي السقالة وحي الأحياء.

وتبلغ مساحتها الكلية 460.5 كم وتعد المدينة الرابعة في الترتيب من حيث المساحة بين مدن محافظة البحر الأحمر، بعد مدن رأس غارب وسفاجا والقصير.

## الموقع

تقع مدينة الغردقة على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر على خط طول 48' 33° شرقاً وخط عرض 15' 27° شمالاً، ويحدها شمالاً مدينة رأس غارب بمسافة 143 كم، وجنوباً مدينة سفاجا بمسافة 61 كم، وتطل على ساحل البحر الأحمر

من جهة الشرق، وغرباً على جبال البحر الأحمر، وتغطي شواطئها مساحة 40 كم من الشريط الساحلي للبحر الأحمر.

## ثانى أكبر مدينة صناعية فى مصر بالغردقة

- بعد افتتاح المجمع الصناعي بمدينة الغردقة في ٢٥ديسمبر ٢٠٢١، أصبحت هذه المدينة الصناعية هي ثاني أكبر مدينة صناعية على مستوى الجمهورية، بعد محافظة الإسكندرية، حيث كانت تعتمد محافظة البحر الأحمر على السياحة وأصبحت من أفضل " 25مقصداً سياحياً" فى العالم، فكان لابد أن تتجه إلى التنمية الصناعية واستغلال الثروات التي تزخر بها مدن المحافظة وتوفير فرص عمل جديدة للشباب وتشجيع الاستثمار.

**ملامح المنطقة الصناعية الجديدة** :

- تضم المنطقة الصناعية الجديدة بمدينة الغردقة 159 وحدة صناعية، ، حيث يعد أول مجمع للخدمات الصناعية بمدينة الغردقة، بتكلفة ٥٠٠ مليون جنيه، والذى يضم 218 مصنعاً صغيراً ومتناهى الصغر، على مساحة 40 فدانا غرب المدينة، ضمن مشروعات المناطق الصناعية التى تقيمها الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ومن المقرر أن يتم تخصيص تلك الورش الصغيرة بمجمع الغردقة لصناعات تخدم القطاع السياحي والفندقي،كما ان كافة الجهات المعنية قامت باتباع كافة معايير الجودة أثناء عملية إنشاء المجمع الصناعي، و هو ليس مجرد مشروع للمرحلة الحالية فقط، ولكنه مشروع قومي يهدف إلى تشجيع الابتكارات الناجحة،والتركيز على المشروعات الصناعية التى تلبى احتياجات القرى السياحية والسائحين، الي جانب الهدف الاساسى هو توفير فرص العمل للشباب .

**معلومات عن المدينة الصناعية**

ومن المعروف أن المدينة الصناعية تحتوى على «218»ورشة، تصل مساحة الورشة إلى «315»متراً مسطحاً،جميعها مغطاة بالصاج العازل للحرارة على الطريق الدائري، شمال مدينة الغردقة، بتكلفة «650»مليون جنيه، وملحق مبنى إداري للمشروع ومسجد ومطعم وسوبر ماركت، ومبنى للمعارض لعرض منتجات المصانع، وكذلك تم افتتاح فرع لأحد البنوك بالمدينة.

**وحدة صناعية صديقة للبيئة**

- المدينة الصناعية، تعد هي الأولى من نوعها بالغردقة ومتطورة وصديقة للبيئة.
- واتبعت الجهات المعنية معايير الجودة كافة في أثناء عميلة إنشاء المجمع الصناعي، وليس مجرد مشروع للمرحلة الحالية فقط، للقضاء على

مشكلة البطالة وتشجيع الابتكارات الناجحة والتركيز على المشروعات الصناعية، التي تلبى احتياجات القرى السياحية والسائحين، وإن الهدف الأساسي هو توفير فرص العمل للشباب وكذلك أن تكون مدينة الغردقة خضراء وصديقة للبيئة.

- المدينة تضم 218 مصنعا متوسط وصغيرا على مساحة 189 ألف متر بتكلفة نصف مليار جنيه، تضم مصانع صغيرة على مساحات تتراوح بين 300 و600 متر.
- قامت الهيئة العامة للتنمية الصناعية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بتسليم ١٥٩ وحدة صناعية بأول مدينة صناعية متطورة وصديقة للبيئة بالغردقة، وذلك للمتعاقدين بنظامي الايجار والتمليك، ضمن مبادرة إنشاء مجمعات صناعية متطورة متكاملة،بعدد من المحافظات، وتخدم هذه الورش والمصانع الصغيرة، بمجمع الغردقة، القطاع السياحي والفندقي.
- وقامت الجهات المعنية باتباع كافة معايير الجودة أثناء عملية إنشاء المجمع الصناعي وكذلك أن تكون مدينة الغردقة خضراء وصديقه للبيئة.
- وتم تجهيز الوحدات بواجهات معمارية حديثة متميزة، وجميع الوحدات مجهزة بحنفية حريق وصندوق إطفاء، كذلك مدخل تغذية المياه بقطر 2 بوصة، ومخرج للصرف الصحي قطر 6 بوصة، وكذلك مدخل كهرباء جهد منخفض حتى 50 ك.ف أمبير.
- وتحرص المحافظة على إقامة المشروعات الصديقة للبيئة كتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، و العمل على تحسين الصورة الذهنية والبصرية بتطوير الشوارع والمباني وزيادة المساحات المزروعة بالأزهار .

# مدينة شق الثعبان العالمية للرخام

**نبذة عن المنطقة** :

تقع منطقة شق الثعبان بطرة المعادى شرق طريق الاتوستراد بمدينة القاهرة وبعمق 5 كم حتي حدود محمية وادي دجلة شرقاً و تتكون من 3 مناطق كوتسيكا وبدر الليثي وشق الثعبان علي مساحة 1608 أفدنة بمساحة تقديرية 6.5 ملايين متر مربع بطول واجهة علي الاتوستراد 1.8كم وتشتمل على 1858 مصنعا وورشة لتصنيع وتصدير الرخام، ويعمل بمنطقة شق التعبان ما يقرب من 45 ألف عامل من العمالة المباشرة ويقترب من مثل هذا العدد عمالة غير مباشرة.

## تأسيس مصانع الرخام والجرانيت

وتأسست مصانع الرخام والجرانيت فى المنطقة فى أوائل الثمانينات إلا انها نشأت عشوائية بلا مرافق أو خدمات أو طرق ممهدة وبلا تراخيص صناعية، وتنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية بدأت محافظة القاهرة فى تفعيل الإجراءات لحل مشكلات منطقة شق الثعبان، ودعم صناعة الرخام و الجرانيت، واستقرار أحوال العمالة، وتوفير عائد جيد للدولة كما يلى :

- توقيع 2بروتوكول تعاون :
  - قامت محافظة القاهرة بتوقيع 2بروتوكول تعاون لإنشاء شركتين مساهمتين بهدف تطوير وتعظيم القيمة المضافة للمشروعات القائمة على إنتاج وتصنيع الرخام، بمنطقة شق الثعبان، وتحويلها إلى مدينة نموذجية لإنتاج وتصنيع الرخام والجرانيت .

- البروتوكول الأول :

- مع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، يتضمن إنشاء شركة مساهمة مصرية طبقا لأحكام القانون لإنشاء مصنع لتدوير وتصنيع مخلفات الرخام، وفقا لأحدث التقنيات بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان، على مساحة من الأرض المناسبة يقدمها جهاز الخدمة الوطنية، بنظام حق الانتفاع، على أن تقوم المحافظة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية لإصدار الموافقات والتراخيص اللازمة .

- البروتوكول الثانى :

- مع الهيئة العامة للتنمية الصناعية ويتضمن إنشاء شركة مساهمة مصرية لإدارة وتطوير المنطقة الصناعية بشق الثعبان، بما في ذلك المناطق اللوجستية والميناء الجاف، ومنطقة المعارض والخدمات، بما يساهم في زيادة الإنتاج والاستثمارات وزيادة الدخل القومي وتعظيم موارد الدولة وخلق فرص عمل جديدة، والمساهمة في إزالة كافة المعوقات والإشكاليات التي تواجه المستثمرين بالمنطقة بما يعود بالنفع العام على جميع الشركاء .

## شق الثعبان الحديثة

تعد منطقة شق الثعبان إحدى قلاع تصنيع الرخام فى العالم والشرق الأوسط حيث يُجلب الرخام والجرانيت من الجبال والمحاجر بواسطة عربات النقل الكبيرة على هيئة حجارة ضخمة وصخور من أسوان والمنيا والعين السخنة والجلالة، وتدخل للمصنع ليتم تصنيعها وتشكيلها.

**منطقة صناعية واعدة** :

وتعد شق الثعبان منطقة صناعية واعدة بكل لمقاييس؛ إذ تضم 18 مليار جنيه استثمارات وتصدر بحوالى 500 مليون جنيه سنويا، كما تعد رابع منطقة على مستوى العالم في تصدير الرخام.

ولم تغفل خطة التطوير اتخاذ عدد من الإجراءات للحفاظ على حقوق المستثمرين ومساعدتهم فى تطوير صناعتهم ومساعدتهم بتسهيل إجراءات التصدير والاستيراد ورفع كفاءة المنطقة وإنشاء مصنع لتدوير المخلفات الناتجة عن هذه الصناعة واعادة استغلالها لإنشاء ميناء جاف ومنطقة لوجستية من خلال شركة متخصصة لإدارة المنطقة.. ويجري استكمال أعمال توصيل المرافق وإحلال وتجديد شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء والقائمة بالفعل مع الإنتهاء من توصيل شبكات الإتصالات والإنترنت للمبانى الإدارية ومبانى الخدمات من المطافي وقسم الشرطة والإسعاف لسرعة البدء في تقديم خدماتها وإنشاء شبكة طرق داخلية وخارجية تربط المنطقة بالطريق الدائري الإقليمي وطريق الأوتوستراد، وتأسيس مدرسة ومعهد فني متخصص لتخريج عمالة فنية مدربة، ومع هذا التطوير تلفظ منطقة شق الثعبان عشوائيتها التى بدأت منذ نحو 30 عاماً، وتسعى أجهزة الدولة المعنية لتنفيذ توجيهات القيادة السياسية بحل مشاكل المستثمرين بالمنطقة وتوفير مناخ مشجع لهم وإعداد مخطط عام استثماري يليق بأهمية ومكانة المنطقة الصناعية.

**أهـم مشروعات قطاع البترول والغاز الطبيعى** :

1. مشروع إحلال وتجديد عدد 6 خطوط خام ومنتجات بترولية بين محافظات السويس والإسكندرية والقليوبية بإجمالي أطوال 92 كم، وبتكلفـــة 280 مليون جنيه، وقد تم تنفيذ المشروع خلال عام 2014.
2. مشـــروع إنشاءو إحلال وتجديد عدد 7 خطوط خام ومنتجات بترولية بين

محافظات القاهرة وأسيوط وسوهاج والقليوبية والسويس بإجمالي أطوال 233 كم، وبتكلفة 8.713 مليون جنيه، وقد تم تنفيذ المشروع خلال عام 2017

**توقيع** 99 **اتفاقية بحرية بترولية جديدة مع الشركات العالمية** :

وذلك باستثمارات تبلغ حدها الأدنى نحو 17 مليار دولار، ومنح توقيع تقدر بنحو 1.1 مليار دولار لحفر 384 بئراً خلال الفترة من يوليو 2014 حتى يونيو 2021، وذلك بعد التوقف عن توقيع الاتفاقيات منذ عام 2010 وحتى أكتوبر 2013.

## الغاز الطبيعى

## رحلة مصر الى الاكتفاء الذاتى والتصدير

### بنية تحتية قوية

تم تنفيذ عدة مشروعات في مجال البنية التحتية الخاصة بقطاع البترول والغاز الطبيعي، وتنوعت مشروعات قطاع البترول بين إنشاء وإحلال وتجديد خطوط الخام، وإنشاء خطوط غاز طبيعي ومستودعات لتخزين المواد البترولية، وأسفرت مشروعات القطاع عن الآتي:

1. إنشاء وإحلال وتجديد عدد 33 خط لنقل الخام والمنتجات البترولية، بإجمالي أطوال 13.1 ألف كم، وبإجمالي تكلفة 8.3 مليارات جنيه.
2. إنشاء عدد 36 خط للغاز الطبيعي، بإجمالي أطوال حوالي 905 كم، وبإجمالي تكلفة 4.11 مليارات جنه.
3. إنشاء عدد 40 مستودعاً بإجمالي سعة 484 ألف طن، وبإجمالي تكلفة 1.12 مليار جنيه.

**الاكتفاء الذاتي**:

في سبتمبر 2018، نجح قطاع البترول والغاز في مصر من العودة مرة أخري إلي الخريطة العالمية لتصدير الغاز الطبيعي والمسال.

و بعد أن تراجع العجز في إنتاج الغاز الطبيعي المسال،مع بدء تشغيل حقل ظهر،حيث سجل 4.9 مليار م3 في عام 2017/2018، وبلغ حجم الإنتاج 54.6 مليار م3، والاستهلاك 59.5 مليار م3.

**اليات التحول من الاستيراد إلي تصدير الغاز المسال**:

سعي قطاع البترول والغاز في مصر إلي تكثيف عمليات البحث وتنمية حقول الغاز الطبيعي، حيث تم تنفيذ 30 مشروعاً لتنمية حقول الغاز منذ يوليو 2014 حتى سبتمبر 2021، بإجمالي تكلفة استثمارية بلغت نحو 514 مليار جنيه.

وكانت نتيجة هذه المشروعات تنمية القدرة الإنتاجية الحالية لمصر من الغاز الطبيعي سنوياً، بفضل مشروعات تنمية حقول الغاز والتي بلغت 73.4 مليار م3، وتتمثل أبرز تلك المشروعات في مشروع تنمية حقل ظهر بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 28 مليار م3، ومشروع تنمية حقل ريفين بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 8.7 مليار م3، وأيضاً مشروع تنمية حقل نورس بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 4.6 مليار م3

تم الانتهاء من 31 مشروعا من مشروعات خطوط الشبكة القومية للغازالطبيعى والتجديد منذ يوليو 2014 وحتى يناير 2020 كما يلى:-

1. مشروع تنمية حقل ظهر بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 28 مليار م3.
2. مشروع تنمية حقل ريفين بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 8.7 مليار م3.
3. مشروع تنمية حقل نورس بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 4.6 مليار م3.

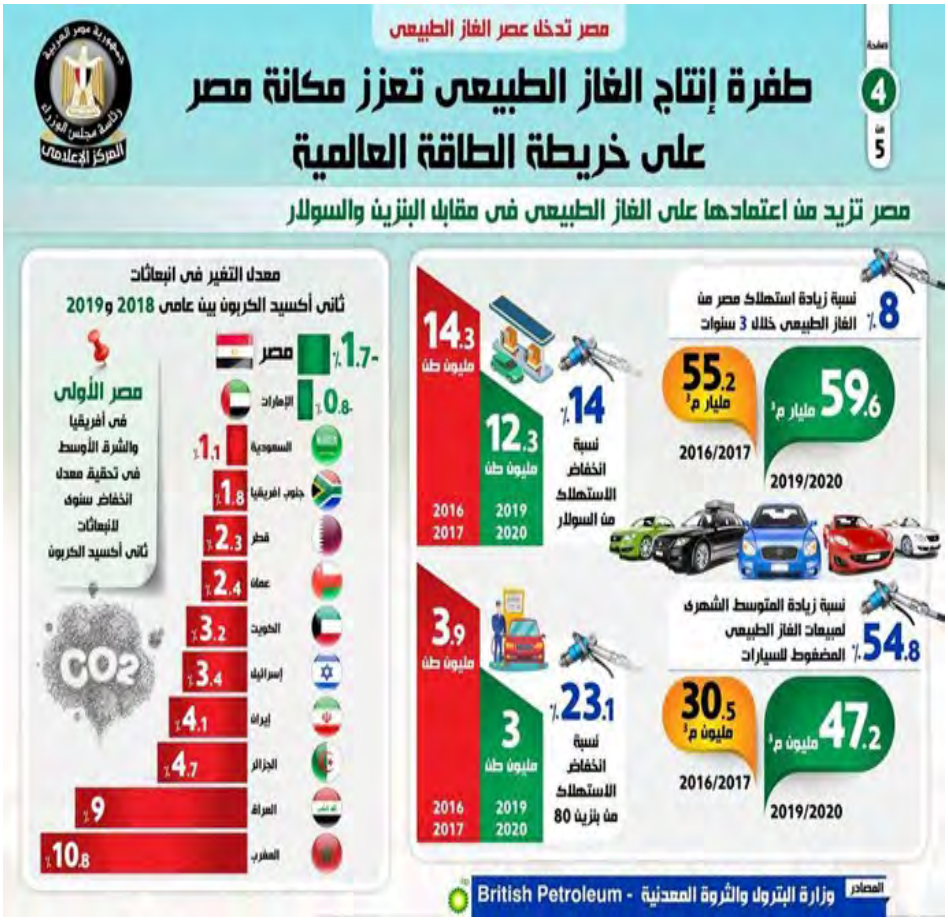


4. هذا بخلاف؛ مصنعي الإسالة بإدكو ودمياط والتي زادت القدرة الإنتاجية لهما إلي 12 مليون طن سنوياً، ومصنع دمياط للتصديرالذي كانت متوقف منذ ثمانية سنوات، لتخرج أولي شحنات التصدير من الغاز المسال من المصنع في مارس 2021. وأدت هذه المخرجات الجديدة إلي زيادة صادرات الغاز المسال بنسبة 123.3%، لتبلغ 6.7 مليون طن عام 2021، مقارنة بـ 3 مليون طن عام 2013 .

## المكاسب الاقتصادية للاعتماد على الغاز الطبيعي :

وسجل المتوسط الشهري لمبيعات الغاز الطبيعي المضغوط للسيارات ارتفاعاً بمعدل 54.8 في المئة ليصل إلى 47.2 مليون متر مكعب بين عامي 2019 و2020، مقارنة بـ30.5 مليون متر مكعب بين 2016 و2017. وتراجع استهلاك السولار بنسبة 14 في المئة ليصل إلى 12.3 مليون طن عام 2019-2020، في حين كان الرقم المسجل هو 14.3 مليون طن عام 2016- 2017 . وكذلك انخفض استهلاك البنزين بنسبة 23.1 في المئة، ليصل إلى 3 مليون طن عام 2019-2020، مقارنة بـ3.9 مليون طن عام 2016-2017

وبالانتقال للجهود التي بذلتها الدولة لتحويل المركبات للعمل بالغاز الطبيعي، حيث ارتفاع عدد السيارات المحوّلة للعمل بالغاز الطبيعي بنسبة 42.1 في المئة خلال 3 سنوات، كما ارتفع عدد محطات تعبئة السيارات بالغاز الطبيعي بنسبة 16.8 في المئة خلال 3 أعوام.

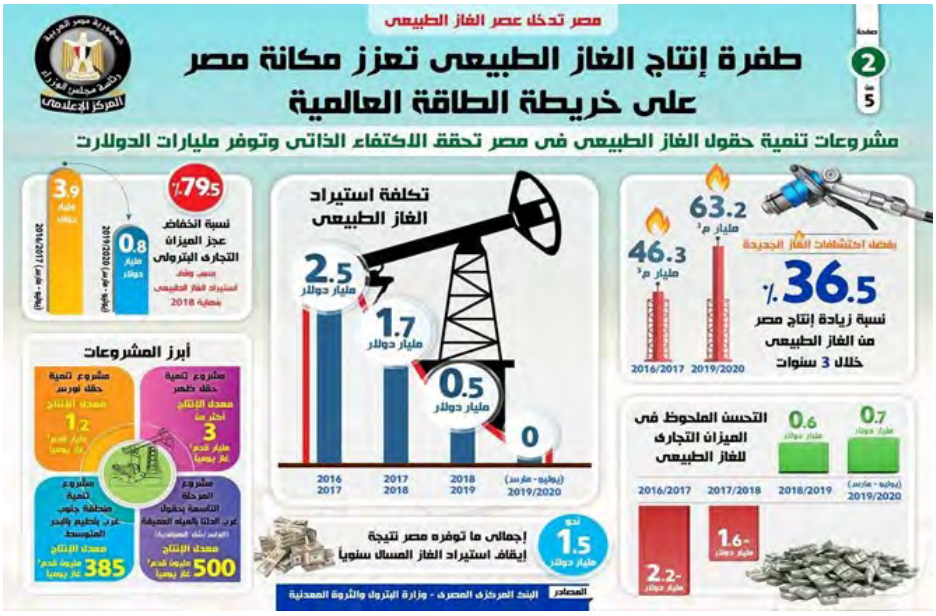


## المكاسب البيئية لاعتماد مصر على الغاز الطبيعى :

كان للتوسع فى استخدام الغاز الطبيعى بديلاً للوقود التقليدي، مردوداً ايجابياً على البيئة، حيث يقلل من انبعاثات بعض الغازات الضارة، ومنها غاز أول أكسيد الكربون بنسبة تتراوح ما بين 90 و97 في المئة وغازات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تصل لـ 25 في المئة، كما يسهم أيضاً في تقليل انبعاثات غاز أكسيد النيتروجين بنسبة تتراوح ما بين 35 و60 في المئة.

**جهود مصر لدخول قائمة أكبر موردي الغاز المسال للأسواق الكبرى:**

أطلقت الدولة المصرية استراتيجية قومية تقوم على جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال البحث والاستكشاف عن البترول والغاز، وتكثيف طرح المزايدات العالمية وتوقيع الاتفاقيات، بالإضافة إلى تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط،والذي مثل نقطة محورية وفاصلة في جهود مصر لتعزيز قدراتها الإنتاجية والتصديرية، لتصبح بذلك لاعباً أساسياً في سوق الغاز العالمي، وساهمت هذه الجهود المبذولة من جانب الدولة فى زيادة إنتاج مصر من الغاز الطبيعي بنسبة 36.5% على مدار الـ 3 سنوات الماضية بفضل اكتشافات الغاز الجديدة، حيث وصل مستوى الإنتاج في عام 2019/2020 إلى نحو 63.2 مليار م3، مقارنةً بـ 46.3 مليار م3 عام 2016/2017.

وهو ما أدى الى تحقيقها الاكتفاء الذاتي منه مماساهم في تقدم مصر عالمياً فى انتاج الغاز، وجعلها تحتل المركز الـ 14 عالمياً والخامس إقليمياً والثاني إفريقياً في إنتاج الغاز عام 2020، بحجم إنتاج سنوي بلغ 58.5 مليار م3، وذلك وفقاً لبريتش بيتروليم أن مصر حافظت على مستويات إنتاجها وتصديرها للغاز الطبيعي، بالرغم من أزمة كورونا وتداعيتها.

ففي عام 2020/2021 وصل حجم الإنتاج لـ 66.2 مليار م3، والاستهلاك 62.9 مليار م3، والفائض 3.3 مليار م3، بينما سجل الإنتاج 63.2 مليار م3 في عام 2019/2020، والاستهلاك 59.6 مليار م3، والفائض 3.5 مليار م3ن مصر نجحت في تحقيق الاكتفاء الذاتي في سبتمبر 2018، ومن ثم عادت إلى الخريطة العالمية لتصدير الغاز الطبيعي والمسال.

**صادرات مصر من الغاز الطبيعى** :

أدى عودة مصنع دمياط، بعد توقف دام 8سنوات، لفتح اسواق جديدة للتصدير.. ومن بين العوامل التى ساهمت كذلك فى تحول مصر إلى دولة مصدرة للغاز المسال، ارتفاع إجمالى القدرة الإنتاجية لمصنعى الإسالة بإدكوودمياط .

حيث قامت مصر بتصدير أول شحنة من الغاز المسال من المصنعين فى مارس 2021، ما أدى إلى زيادة صادرات الغاز المسال بنسبة 123.3%، لتبلغ 6.7 مليون طن عام 2021، مقارنة بـ 3 ملايين طن عام 2013. وشملت العوامل أيضاً فتح أسواق جديدة أمام الغاز المصرى المسال، حيث إن

هناك 20 دولة استوردت الغاز المصرى المسال منذ بدء عودة التصدير، منها 4 أسواق جديدة تم افتتاحها أمامه فى كل من تركيا وكرواتيا وباكستان وبنجلاديش. و جار تنفيذ مشروع مشترك لإعادة التصدير من قبرص إلى مصر، حيث يبلغ طول الخط المزمع إنشاؤه من قبرص حتى مصنع الإسالة بإدكو 380 كم، كما أن 8 دول يمكنها الاستفادة من عملية تصدير الغاز المصرى لأوروبا، كما يجرى حالياً إجراءات استئناف تصدير الغاز الطبيعى للبنان.

## ( الطاقة المتجددة فى مصر)

**زيادة قدرات مصر من الطاقة المتجددة** :

إنتاجية الطاقة الكهرومائية خلال العام المالي 2021 –2022 بلغت نحو 13878 جيجاوات ساعة، بينما سجلت مشروعات طاقة الرياح نحو 5737 جيجاوات ساعة، بما يعادل 11% من إجمالى إنتاج الطاقة الكهربائية الذي بلغ نحو 55 ألف ميجاوات.

كما ارتفع إنتاج مصر من الطاقة المتجددة بنحو 2000 ميجاوات خلال العام المالي نفسه، لتستحوذ الطاقة المائية على نصيب الأسد وتسجل نحو 2835 ميجاوات، تليها الطاقة الشمسية التى بلغت نحو 1740 ميجاوات، فيما سجلت طاقة الرياح نحو 1375 ميجاوات،و كان من المستهدف زيادة إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة 76% حتى يونيو 2020.

**الخطط المستقبلية**

- تخطط وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة لاستغلال المساحات الشاسعة بمحافظات الصعيد، للتوسع فى مشروعات الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء.
- كما أن هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة تسعى إلى زيادة نسبة الاعتماد على الطاقة المتجددة من الشمس والرياح، خلال السنوات المقبلة لتزيد عن 42% بحلول 2035 .
- السنوات المقبلة ستشهد تزايداً مستمراً فى الاعتماد على مصادر توليد

الكهرباء من الطاقة المتجددة، خاصة وأن النسبة العالمية أصبحت تمثل 27% من انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، وأن مصر اقتربت من هذه النسبة خلال فترة زمنية قصيرة.

- وهناك تعاقدات جديدة لإنشاء محطات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، بإجمالي قدرات تصل إلى 2500 ميجا وات، وهناك ما يقرب من 6 آلاف ميجاوات حاليا قيد التشغيل بالشبكة القومية للكهرباء، 25% منهم من الطاقة الشمسية ومثلهم من طاقة الرياح و 50% من الطاقة المائية.
- تُعد محافظة أسوان أرض خصبة للتوسع فى مشروعات الطاقة الشمسية، وجارى الانتهاء من إنشاء محطات جديدة بقدرة 700 ميجا وات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بمنطقة كوم امبو، وهناك مشروعات مستقبلية تصل قدرتها لـــ2000 ميجا وات.
- إلي جانب مساحة 4 آلاف كيلو متر بمحافظات بنى سويف وسوهاج واسيوط وغرب النيل سيتم إنشاء مشروعات للطاقة المتجددة عليها لتوليد الكهرباء.
- فالطاقة المتجددة فى مصر،ستتحول خلال الـــ 5 سنوات القادمة من مجرد مصدر لتوليد الكهرباء إلى عنصر مهم للحلول المتكاملة،التى تحتاجها الدولة فى المشروعات القومية.
- إلى جانب أن الطاقة المتجددة ستكون عنصراً أساسياً فى مشروعات تحلية المياه و انتاج الهيدروجين الاخضر، و التخلص الآمن من النفايات المشعة.

# مستقبل الطاقة الشمسية فى مصر

## الطاقة الشمسية في مصر

تُعدّ الاراضى المصرية إحدى المناطق الواقعة في المنطقة الوسطى للحزام الشمسي في العالم، حيث تقع مصر جغرافياً بين خطي عرض 22 و 31,5 شمالاً، وبذلك فإنها تعد من أغنى دول العالم بالطاقة الشمسية،و هي واحدة من أكثر الدول العالمية التي تستغل الطاقة الشمسيّة .

- واعتمدت وزارة الكهرباء المصرية سياسة البحث، وإجراء العديد من الدراسات من أجل معرفة خصائص الأشعة في مصر، وتم من خلاله معرفة مدى كمية الطاقة الشمسية التي يمكن استغلالها على مدار العام. أسفرت عن تحديث البيانات المتوافرة من محطة الأرصاد الجوية وإضافة بعض المحطات الجديدة ومعدات القياس المتطورة، وقد نتج عن ذلك إعداد أطلس للطاقة الشمسية في مصر .
- حيث تستفيد مساحة البلاد الإجمالية الممتدة من العاصمة القاهرة وحتى الأجزاء الجنوبية،حوالي ستة كيلو وات في الساعة لكل متر مربع يومياً، في حين تبلغ قيمة الطاقة الشمسية في الأجزاء الشمالية وحتى الأجزاء الجنوبية خمسة كيلو وات في الساعة، وفي منطقة الساحل الشمالي سبعة كيلو وات. – مع العلم بأنّ البلاد تتلقى سنوياً حوالي 4000 ساعة سطوع مشمس، وعشرين يوماً صافياً بلا سحب.
- وتصل كمية الإشعاع الساقط على مجمل مساحة مصر إلى ما يزيد على 6 تريليون كيلووات. ساعة يومياً أي ما يزيد على 100 ضعف الطاقة الكهربية المولدة خلال عام 1996/1997 بأكمله.

- وتتلقى البلاد من الأشعة الشمسية المشتتة حوالي اثني كيلو وات في الساعة لكل متر مربع في اليوم الواحد، وهذا يمثل 40% من قيمة الإشعاع التي تحصل عليه البلاد من الطاقة الشمسية الإجمالية، بينما ينخفض الإشعاع المشتت إلى حوالي 20% فقط في أقصى الجنوب.

## استخدام الطاقة الشمسية في مصر

### أولاً: التسخين الشمسي في العمليات الصناعية

تستهلك بعض القطاعات الصناعية كميات كبيرة من الحرارة في الدرجات المتوسطة والمنخفضة، وعلى رأسها صناعة الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية، والصناعات الكيماوية والدوائية، والصناعات المعدنية، والصناعات الحرارية مثل صناعة الطوب الحراري.

وقد تم تنفيذ مشروعين رياديين لاستخدام التسخين الشمسي في العمليات الصناعية في مصر، أحدهما في قطاع الصناعات الغذائية بأحد المجازر الآلية للدجاج، والآخر في قطاع الغزل والنسيج وهو مصنع "مصر-حلوان للغزل والنسيج".

### ثانياً: التسخين الشمسي للأغراض المنزلية والعامة

يُقدر عدد سخانات المياه الشمسية المركبة في عام 2005 بحوالي 200 ألف وحدة نمطية، سعة كل منها 150 لتر من المياه الساخنة، وتبلغ مساحة المجمع الشمسي السطحي لكل منها حوالي 2 مترمربع،أي مجموع مساحات هذه الوحدات السطحية يبلغ حوالي 400 ألف متر مربع، تساهم في توفير حوالي 80 ألف طن بترول مكافئ سنوياً، وبذلك فإنه يوجد سخان شمسي واحد

لكل 620 فرد، ويبلغ نصيب الفرد أقل من 0.24 لتر من المياه الساخنة بالطاقة الشمسية،وهو رقم يقل كثيراً عن الإمكانات المتاحة لمصر.

وذلك رغم أن تكلفة التشغيل للسخانات منخفضة حيث لا تحتاج إلى وقود أو كهرباء لتشغيلها، وتقتصر تكلفة التشغيل على بعض الصيانات البسيطة، إلا أن التكلفة تعتبر مرتفعة بالنسبة للمستهلك العادي، الأمر الذي يجعل المستهلك يفضل شراء السخانات الأخرى الأقل تكلفة، على أن يتحمل تكلفة تشغيل شهرية أكبر.

## مصر تبني أكبر محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في العالم

يقع مجمع "بنبان" لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية على بعد 30 كلم شمال مدينة أسوان في صعيد مصر. ويضم المشروع 32 محطة بقدرة إنتاج 1465 ميجاوات، أي ما يعادل 90 بالمئة من إنتاج السد العالي.

ويقام المشروع على مساحة قدرها 37 كلم مربع، في موقع قوة سطوع الشمس فيه تستمر طيلة أيام السنة.

وقدرت تكلفة المشروع،الذي تشارك فيه 39 شركة متخصصة ويعد الأكبر في العالم على الإطلاق، ثلاثة مليارات وأربعة مئة مليون يورو.

## خطط وزارة الكهرباء لبناء محطات الطاقة الشمسية

- خططت وزارة الكهرباء والطاقة لبناء محطات ريادية لتوليد الكهرباء في منطقةالكريمات،قدرتها 140-150 ميجاوات،تعمل بالطاقة الشمسية والغاز الطبيعي.
- وقد وصلت القدرة المركبة إلى 6800 ميجاوات مع بداية 2017،وتنتج 41 تيراوات ساعة سنوياً. - والذي يفترض أن يساهم فيه القطاع

الخاص بنظام الـــBOOT والجهات الدولية المعنية بالحفاظ على البيئـــة مثل مرفق البيئة العالمي (Global Environmental Facility) الذي يمول الفرق بين تكلفة أرخص بديل لتوليد الكهرباء وتكلفة بديل استخـــدام الطاقة الشمسية بمنحة لا ترد للمحطة الأولى فقط (في حالة مصر محطـــة الكريمات المشار إليها). و تلعب السياسات الدولية إزاء البيئة، مثل آليـــة التنمية النظيفة Clean Development Mechanismدوراً مهماً فـــى التمويل المطلوب، إلى جانب الإلتزام الدولي بدعم استـــخـــدام الـــطـــاقـــة المتجددة .

## انتاج الدولة المصرية للكهرباء من الرياح

**طاقة الرياح في مصر**:

جاءت مصر في مقدمة الدول العربية التي يرى مجلس طاقة الرياح أنها تمتلك إمكانات رياح هائلة، تؤهلها لرفع طموحاتها في مجال الطاقة المتجددة، والتوافق مع مسارات حيادية الكربون.

وقال التقرير، إن مصر لها تاريخ طويل في تشجيع التحول إلى الطاقة المتجددة، ومنها الرياح، على الرغم أنها تعدّ دولة منتجة للوقود الأحفوري، خصوصاً الغاز، إذ تأتي ضمن أكبر مصدّري الغاز المسال.

وتستهدف مصر وصول نسبة الطاقة المتجددة بقدرة توليد الكهرباء إلى 42% بحلول 2035، لتشمل 14% كهرباء مستمدة من طاقة الرياح، و21% من الطاقة الشمسية الكهروضوئية، بالإضافة إلى الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية المركزة.

ويشار إلى أن مصر نجحت برفع نسبة الطاقة المتجددة في قدرة توليد الكهرباء إلى 20% حالياً.

ويؤكد تقرير مجلس طاقة الرياح أن مصر لديها إمكانات أكبر بكثير من المستهدفات التي وضعتها الحكومة لعام 2023، مستشهداً بتقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، الذي أوضح أن مصر يمكنها توليد نحو 53% من الكهرباء عن طريق الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

ووفقًا للتقرير، تضمنت المرحلة الأولى لنشر طاقة الرياح على نطاق تجاري في مصر مجموعةَ مشروعات بإجمالي قدرة 545 ميغاواط بالقرب من منطقة الزعفرانة، وممولة من قروض ميسرة قادمة من ألمانيا وإسبانيا واليابان والدنمارك.

وخلال المدة من 2001 وحتى 2010، سُلِّمَت تلك المشروعات ودخلت الخدمة من قبل هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر.

وسجلت قدرة الرياح المركبة في مصر خلال المدة الزمنية من 2010 وحتى 2021، نحو 1638 ميغاواط.

ويرى التقرير أن الحكومة المصرية ستحتاج إلى جذب رؤوس أموال من القطاع الخاص لتلبية مستهدفاتها نحو زيادة حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة لديها.

كما قدّر البنك الدولي إمكانات الرياح البحرية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بنحو 166 جيجاوات، منها 27 جيجاوات من الرياح البحرية ذات القاع الثابتة، و139 جيجاوات من إمكانات الرياح البحرية العائمة.

## اكبرمزرعة لتوليد الكهرباء من الرياح في مصر

- أحد أضخم مشروعات وزارة الكهرباء في مصر والعالم، هي مزرعة لتوليد الكهرباء من الرياح بمنطقة جبل الزيت،والتي تُعد الأكبر والأحدث على مستوى العالم، وتكلفة محطة جبل الزيت تبلغ حوالي 12 مليار جنيه .
- وتقع على بعد 350 كيلو من طريق القطامية– العين السخنة،المتجه إلى مدينة الغردقة، وتحديداً عند الكيلو 118 بجبل الزيت بعد مدينة رأس غارب، على الجانب الأيمن، مساحتها التى تصل إلى 100 كيلو متر مربع تجعل من الصعب تفقدها سيراً على الأقدام إذ تضم 300 توربينة رياح من أحدث التوربينات الموجودة بمزارع الرياح على مستوى العالم.

- إجمالي المحطة تعمل بواقع ثلاثة مشروعات، والمشروع الأول بدأ في 2015 ويضم 120 توربينة بإجمالي قدرات 240 ميجا وات، تم الانتهاء 100 توربينة بقدرة 200 ميجا وات وربطهم بالشبكة وجاري أجراء تجارب التشغيل على الـ 20 توربينة بواقع 40 ميجا وات.
- المشروع الثاني يضم 110 توربينة إجمالي قدرات تبلغ 220 ميجا وات، وتم الانتهاء منه بالكامل وجاري الانتهاء من تجارب بعد ربطهم بالشبكة، المشروع الثالث يضم 60 توربينة إجمالي 120 ميجا وات تم الانتهاء منهم وجاري عمل تجارب التشغيل، و سيتم ربط ال 580 ميجا وات من طاقة الرياح, والتي تُعد القدرات الأكبر على مستوى العالم.
- ويذكر أن التوربينات بالمحطة، من أحدث التوربينات بالعالم وهي الأولى من نوعها في مصر والشرق الأوسط, التي يوجد بداخلها مصاعد كهربائية لتيسير عملية الصيانة الدورية، علاوة على أن دورنها يصل إلى 16 دورة في الدقيقة، وموقع محطة جبل الزيت يعد من أفضل المواقع المميزة بالعالم للاستثمار في مشروعات توليد الكهرباء من الرياح، وسرعة الرياح بالموقع تصل إلى 12 متراً في الثانية وأحيانا تسجل 33 متراً في الثانية علاوة على أن الأرض مستقيمة ولا يوجد بها منحنيات أو صخور.
- ومعدل الإنتاج بمحطة جبل الزيت حقق رقم قياسي عالمي، حيث وصل إلى 52% من إجمالي قدرة المحطة، في حين أن المعدل العالمي المتعارف عليه يتراوح ما بين 30 إلى 40 % بزيادة 10% عن المعدل العالمي.

## مزرعة الزعفرانة لتوليد الكهرباء من الرياح

تنتج مصر 554 ميجا وات طاقة جديدة ومتجددة من مزرعة الرياح العملاقة بمنطقة الزعفرانة، والتي تعد أول محطة تم إنشاؤها لإنتاج الطاقة من الريـــاح، وكانت أولى مراحل إنشائها عام 2000 على 8 مراحل مختلفة.

إن محطة الزعفرانة لإنتاج الطاقة من الرياح، تبلغ مساحتها 120 كيلو متـــر مربع تم إنشاؤها على 8 مراحل بداية من عام 2000 حتى 2010، تنتج 554 ميجا وات، أى ثلث ما ينتجه السد العالي، وتعد ثانى أكبر محطـــة فـــى شـــرق إفريقيا بعد محطة جبل الزيت التى تنتج 580 ميجا وات .

مزرعة الزعفرانة لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بها 700 توربينة، بإنتاج طاقة مختلفة، أن هناك 105 توربينات تنتج 600 كيلو وات الواحدة منـــهـــم، و117 توربينة تنتج 660 كيلو وات و478 توربينة تنتج 850 كيلـــو وات، و هناك توربينات حديثة تنتج 2 ميجا وات، والمساحة الإجمالية للمحطة كبيرة جدا ويمكن زيادة عدد التروبينات الحديثة بها لزيادة الإنتاج.

## أهداف توليد الكهرباء من طاقة الرياح

- يوفر الوصول إلى طاقة نظيفة وموثوقة ويدعم الانتقال إلى مصر أكـــثـــر استدامة.
- يسهم في دفع مصر نحو الوصول إلى أهدافها في مجال الطاقة النظيفة.
- تحقيق زيادة كبيرة في قدرة طاقة الرياح مما يجعل مصر في وضع قـــوي لقيادة زمام المبادرة نحو مصادر الطاقة المتجددة.
- خفض أكثر من 530 ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- يسهم في زيادة قدرة طاقة الرياح في مصر بنسبة 18%.

- جزء من مخطط الحكومة للبناء والتملك والتشغيل BOO»» بتمويل من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية.
- طويل الأجل على الجانب الاقتصادي، ويجري العمل على تطوير المرحلة التالية من الخطة المجتمعية المستدامة لمنطقة رأس غارب.
- خلق فرص عمل خلال فترة البناء.

## قطاع التعليم العالي

واجه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تحديات كبيرة قبل عام 2014، تمثلت في عدم تجاوز حجم الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير 11.8 مليار جنيه، كما لم يصل عدد الأبحاث المنشورة قبل عام 2014، إلى نحو 15 ألف بحث.

استطاعت الدولة منذ2014، وحتى الآن القيام بالعديد من الإنجازات في هذا القطاع ومنها زيادة عدد المستشفيات الجامعية لأكثر من 110 مستشفيات وإنشاء 5 جامعات جديدة، وإنشاء 6 جامعات أهلية دولية و5 جامعات تكنولوجية.

وتم زيادة موازنة التعليم العالي بنسبة 23%، لتصل إلى 47.4 مليار جنيه بمشروع موازنة 2019/2020، مقارنة بـ 38.5 مليار جنيه عام 2018/2019، وتم افتتاح 3 جامعات حكومية جديدة في الأقصر ومطروح والوادي الجديد، وتم إنشاء 89 كلية ومعهد عالي خلال عام 2019، كما بلغت

تكلفة إنشاء وتطوير 8 مستشفيات جامعية نحو 266.3 مليون جنيه، في حين تم إدراج 18 تخصصاً جديداً في العام الدراسي 2019/2020، منها الهندسة النووية، وعلم التحكم الآلي، والنانو تكنولوجي، والذكاء الاصطناعي.

**خطة الدولة للتنمية الريفية حتى** 2030

- الخطة التي تبنتها الحكومة للإسراع بمعدلات تنفيذ مبادرة "حياة كريمة" لتغطية 100% من القرى بنهاية العام المالى 21/2022، تعتمد على تنمية الألف قرية الأكثر احتياجا مع مراعاةالتوزيع الجغرافي لسكان الألف قرية بمحافظات الجمهورية –موزعين على 11 محافظة تتركز أغلبها فى الوجه القبلي–، وقد تم وضع خطط عمل تفصيلية لتلبية احتياجات هذه القرى من المشروعات التنموية،،و يُقدر إجمالى التمويل المطلوب خلال العام المالى2021 /2022 بحوالي 15 مليار جنيه، لتصل جملة مخصصات المبادرة لنحو 26 مليار جنيه.
- تبلغ التكلفة الكلية للمشروعات المدرجة والاعتمادات الإضافية لمبادرة "حياة كريمة" في خطة 2020/2021حوالى8 مليارات جنيه، منها 4 مليارات جنيه للمشروعات الاستثمارية الإضافية، كما تبلغ استثمارات الخطة الإضافية بقيمة 4 مليارات جنيه خلال العام 2020/2021 كالتالي: 1.5 مليار جنيه لمشروعات الإدارة المحلية في مجال الطرق والإنارة العامة، وتحسين البيئة والخدمات البيطرية وصيانة البنية الأساسية، و1.32 مليار جنيه مشروعات صرف صحي في 68 قرية، و680 مليون جنيه مشروعات مياه شرب، و500 مليون جنيه

مشروعات التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم والشباب والرياضة.

- تم ضخ استثمارات حكومية بقطاع الطرق والكباري بقيمة 319 مليون جنيه؛ وذلك ضمن المرحلة الأولى من المبادرة، استفادت منها 79 قرية في 8 محافظات، حيث تم الانتهاء من 85 مشروعا انتفع بها 1.075 مليون مواطن، كما تم الانتهاء من 11 مشروعا في أربع محافظات هي: البحيرة، والقليوبية، وأسيوط، وسوهاج، وذلك في مجال الطب البيطري، باستثمارات 7.674 مليون جنيه، انتفعت بها 14 قرية، ووفرت هذه المشروعات 4000 فرصة عمل.

**محاور استراتيجية التنمية الريفية** :

- هناك حاجة ملحة لتبني استراتيجية شاملة للتنمية الريفية، وهي استراتيجية مبنية على رصد دقيق للواقع وتستفيد من المبادرات والبرامج والاستراتيجيات السابقة، ما يُمّكن الدولة من تطوير منظومة التنمية الريفية في مصر، وذلك بالاستفادة من الخبرات الدولية ذات العلاقة بالتنمية الريفية والمسح الدقيق للأوضاع الحالية والفرص والتحديات بكل قرية.
- المحاور الرئيسية لاستراتيجية التنمية الريفية تشمل 4 محاور، في مقدمتها "التنمية الاقتصادية" التي تهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي للريفيين من خلال خلق فرص عمل وتحقيق الحيوية الاقتصادية بالريف المصري وزيادة التنافسية، فضلاً عن "التنمية البشرية"، و"التنمية

المؤسسية" التي تهدف إلى تطوير نظم الإدارة المحلية وأدوار الأطراف المحلية الفاعلة، مما يخدم الإدارة المتكاملة لبرامج ومشروعات التنمية الريفية، و"التنمية البيئية والعمرانية" التي تهدف إلى تحسين الظروف البيئية وتطوير مرافق البنية الأساسية بريف مصر والظروف المعيشية للسكان الريفيين.

## مؤشرات التنمية في الريف المصري

- يشيرالوضع الحالي لمؤشرات التنمية في الريف المصري إلى أن 98% من إجمالي القرى متصل بالشبكة العامة للكهرباء، و97.5 من إجمالي القرى بها شبكة مياه عامة ومتصلة بمعظم المساكن، و96% من القرى بها مدارس تعليم ابتدائي حكومية، ما يؤكد أن الحكومة تولي أهمية لتوفير مزيد من الخدمات الصحية وتوصيل الصرف الصحي للقرى.
- أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مؤخراً تقريراً حول مؤشر جودة الحياة ضمن مبادرة "حياة كريمة"، و هو مؤشر مركب يهدف إلى إيجاد أداة كمية تساعد في قياس أثر الجهود التي تقوم بها الدولة في مجال تنمية وتطوير التجمعات الريفية في إطار مبادرة "حياة كريمة".
- واستعرض تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية نموذجًا توضيحيًا لطريقة حساب مؤشر جودة الحياة للقرى من حيث أداء الاحتياجات الأساسية،، والوضع قبل التدخلات والوضع بعد التدخلات، ونسبة التحسن بالنسبة المئوية.
- وحول معدل التغطية بالوحدات الصحية ذكر التقرير أن الوضع قبل

التدخلات الحكومية كان 50% فيما أصبح بعدها 100%، وكذا كان معدل التغطية فيما يخص معدلات التغطية بالخدمات الرياضية، والخدمات البيطرية، ومعدل التغطية بخدمات مياه الشرب، ومعدل تلبية احتياجات الأسر ذات الأولوية من السكن الكريم، ومعدل الطرق المرصوفة.

- وحول معدل التغطية بخدمات الصرف الصحي بلغ الوضع بعد التدخلات 53.8% وفقًا للتقرير، فيما بلغ وضع معدل التغطية بالخدمات التعليمية (كثافة الفصول) بعد التدخلات 65%، كما بلغ الوضع في معدل تغطية المواطنين بالدعم النقدي بعد التدخلات حوالي 47%، و 53.8% لمعدل التغطية بخدمات شبكات الغاز الطبيعي. وأضاف التقرير أن الوضع بعد التدخلات فيما يخص مؤشر جودة الحياة بصفة عامة بلغ 82% بنسبة تحسن بلغت 44.1% مقارنة بالوضع قبل التدخلات.

## شروق جديد للقرية المصرية

- هناك خطة للتنمية الريفية المتكاملة"شروق جديد للقرية المصرية"حتى2030 بناءً على رصد وتحديد دقيق للاحتياجات والفرص التنموية على مستوى كافة القرى المصرية، من خلال تعاون كامل بين المحافظات والجامعات وتنسيق مع الهيئات المركزية ومنظمات المجتمع المدني، وتشاور مع المواطنين والقطاع الخاص .
- ويستهدف البرنامج القطاع الريفي بكل مكوناته ويغطي 4777 قرية وتوابعها على مرحلتين "2021 – 2024 " وهي مرحلة استنهاض التنمية، ثم المرحلة الثانية "2024 – 2027" وهي مرحلة الانطلاق، ثم مرحلة أخيرة " 2027– 2030" وهي مرحلة الاستدامة.

# الزراعة فى أرقام

يؤدى قطاع الزراعة دوراًرئيسياً فى دعم الدخل القومي وفى تحقيق الأمن الغذائى، وتوفيرالخامات اللازمة للعديدمن الصناعات المهمة كما تساهم الصادرات الزراعية فى تحسين ميزان المدفوعات، وتُعد من أهم مصادر النقد الأجنبى وهذا ماتؤكده المؤشرات التالية:

- أهم مستهدفات قطاع الزراعة تمثلت فى زيادة الإنتاج الزراعى إلى نحو 1075.1 مليار جنيه بالأسعار الجارية فى خطة عام 2020\2021، بمعدل نمو 14.5٪، وبما يعادل 11٪ من الإنتاج الإجمالى. مقارنة بنحو 938.9 مليار جنيه فى عام 2019\2020.
- استهدفت خطةعام 2020/2021 أن يبلغ الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع (الزراعة ) إلى نحو 768.3مليار جنيه بالأسعارالجارية -مقارنة بنحو670.1 مليار فى عام 2019\2020- وبما يعادل 11.8٪ من الناتج المحلى الإجمالى، بمعدل نمو سنوى14.7% .

**المشتغلون بقطاع الزراعة**:

يقدرعددالمشتغلين فى مجال (الزراعةوالصيدواستغلال الغابات) بنحو6.69 مليون مشتغل بنسبة 27.5%من إجمالي قوة العمل، وتبلغ نسبة الذكورحوالى 67.5%،و نسبة الإناث 32.5% . وإذاأخذنافى الاعتبارأن الأسرةالريفية تشارك بجميع أفرادها فى أعمال الزراعةلوجدناأن أكثرمن 55% من السكان بمصريعملون فى الزراعة بصورةغيرمباشر.

**الاستثمارات في قطاع الزراعة**:

تم توجيه استثمارات عامة قدرها حوالى 34.5 مليار لقطاع الزراعة فى خطة العام المالى2020\2021، مقارنة بنحو 33.9مليار جنيه استثمارات عامة لعام 2019 \202

بنسبة زيادة 2٪.

**الصادرات الزراعية**:

تصّدرمصرمنتجاتها الزراعيةإلى 25 دولة من بينهادول الاتحادالأوروبى وتسعى إلى مضاعفةهذاالعدد خلال الفترةالمقبلة،و وبداية من عام 2015 تم فتح أسواق جديدة لصادراتنا من الموالح في اليابان واندونيسياوالولايات المتحدةالأمريكية،

فضلاً عن زيادةالكميات المصدرة الى الصين إلى عشرةأمثالها. حيث تصدرمصرأكثرمن 5 ملايين طن منتجات زراعية إلى العديد من دول العالم سنوياً.

تحتل صادرات الموالح المركزالأول والبطاطس الثانى،والبصل المركزالثالث،،مصر لازلت فى المركزالأول فى العالم فى تصديرالموالح،وتصدرسنوياً 1.8 مليون طن منها. وكانت أكبرمُصدرللبرتقال فى 2019- حيث أنتجت مايقرب من 3.420 مليون طن بزيادةقدرها 7% عن 2018- للمرةالثانيةعلى التوالى،قبل إسبانيا-المنتج الأكبرللمحصول حول العالم - بكميات بلغت 1.680 مليون طن، وتستحوذمصرعلى 38 % من صادرات البرتقال عالمياً،بقيمة 662 مليون دولار. وتصدرت السعودية قائمةالدول الأكثراستيراداًللموالح من مصربكميات وصلت إلى 300 ألف طن،وروسيا 298

ألف طن، والصين 217 ألف طن.

ارتفعت صادرات الحاصلات الزراعية المصرية خلال أول 11 شهـرًا مـن الموسم التصديرى 2021/ 2022 إلى 4.11 مليون طن، بقيمة 2.6 مليـار دولار، مقابل 4.09 مليون طن، بقيمة 2.3 مليار دولار خلال الفترة المماثلـة من الموسم السابق 2020/ 2021، بزيادة قدرها 300 مليون.

ومن المتوقع مواصلةالارتفاع بنهاية 2023 – خاصة الخضروالفاكـهـة–، إذلم تتوقف مصرعن التصدير لدول العالم رغم أزمةكورونا.

وزارةالزراعة استطاعت فتح أربعة أسواق جديدةلأول مرة – رغم جائـحـة كورونا– من بداية يناير 2020، وهى أستراليا ونيـوزلـنـدا، والـبـرازيـل وموريشيوس، رغم صعوبة فتح الأسواق الجديدة وطول المفاوضات– فى ظـل تفشى الوباء– حيث تضع بعض الدول مواصفات فنية قاسية على واردتهامـن السلع الغذائية، ويؤكد المسئولون أن مصرلاتسـمـح بـتـصـديـرأىسـلـع غذائيةغيرجيدة أولاتتوافر فيها المواصفات الفنية التى تضعها الدول المستـوردة وذلك حفاظاعلى سمعة السلع المصرية فى الأسواق العالمية .

وتمتلك وزارة الزراعة أحدث المعامل لمراقبة ومتابعة السلع الزراعية وهـى مازالت فى الحقول والمزارع بالإضافة إلى معامل تحليل متبقيات الـمـبـيـدات والعناصرالثقيلة فى الأغذية .

وقد قفزالطلب على صادرات الحاصلات المصرية فى الفترة الأخيرة، خاصـة لدى البلدان الأكثرتأثراًبأزمة الحرب الروسية الاوكرانية، ومنهادول الخـلـيـج وأوروبا، ومدفوعة بتوقف أسواق رئيسية حول العالم عن تصديرالمنـتـجـات الغذائية تحسبًالأى ظروف طارئة لديها .

# مشروعات الدولة لتنمية الزراعة

1 -**المشروع القومي لاستصلاح** 1.5 **مليون فدان**:

يعد مشروع "المليون ونصف المليون فدان" نقطةانطلاق نحوالخروج من الوادي الضيق،إلى رحاب الصحراء،من أجل توسيع الحيزالعمران، وتوفيرآفاق جديدة للتنميةالمستدامة بإنشاء مجتمعات عمرانية عصرية متكاملة، تعتمدعلى الزراعة كمقوم رئيسي للتنمية، مايساهم فى زيادة المساحة المأهولة بالسكان فى مصرمن 6% إلى 10 %، وزيادة الرقعةالزراعية من 8 ملايين فدان إلي 9.5 ملايين فدان بنسبة زيادة 20٪.

ويغطى المشروع مساحات واسعة من الجمهورية، خاصة الصعيد وجنوب الوادى وسيناء والدلتا، حيث وقع الاختيارعلى مناطق فى ثمانى محافظات هى (قنا،أسوان، المنيا، الوادى الجديد، مطروح، جنوب سيناء، الاسماعيلية، الجيزة) وتم تقسيما لمشروع إلى ثلاث مراحل:

- المرحلةالأولى : تضم 9 مناطق بإجمالي مساحات 500 ألف فدان.
- المرحلةالثانية : تضم 9 مناطق بمساحات 490 ألف فدان.
- المرحلةالثالثة : بإجمالي مساحات 510 آلاف فدان.

وفي إطارمشروع المليون ونصف المليون فدان،شهدت واحة الفرافرة الجديدة الانتهاء من استصلاح المرحلة الأولي بالكامل علي مساحة 10 آلاف فدان بمنطقة سهل بركة، وجاري العمل حاليأًفي استصلاح المرحلةالثانية التي تتضمن 21 ألف فدان .

وقدأعلنت الحكومة إنشاء شركة قابضة لإدارة المشروع، وهى شركة "الريف

المصري الجديد" برأسمال حوالى 8 مليارجنيه تملكها وزارات المالية والإسكان والزراعة (تم اشهارالشركة فى 17 فبراير 2016، والتى تقوم بتنظيم العمل ووضع اللوائح والقوانين، ويكون لها الحق في الحصول علي قروض لتخفيف العبءعن موازنة الدولة،وهى المسئولة عن وضع الضوابط لحاكمة لطرح وتوزيع الأراضي علي الشباب وصغارالمزارعين والمستثمرين، بالإضافة إلي مسئوليتهاعن إدارة وصيانة وتطويرالبنيةالأساسية للمشروع بحيث تكون هذه الشركة كياناً مسئولاً عن المشروع بالكامل.

2 -**المشروع القومي لإنشاء** 100 **ألف صوبة**:

- تم تدشين المشروع تحت إشراف مركزالبحوث الزراعيةالتابع لوزارةالزراعةواستصلاح الأراضي،والذى قام بإعداد دراسةمتكاملةللمشروع ، والذى يستهدف إنشاءمجتمعات زراعيةتنموية متكاملة،تعتمدعلى مفهوم الجودةالفائقةللمنتجات الزراعية(من الخضروالفاكهة) الخاليةمن الملوثات بالأسواق المحليةبكميات كبيرة . إلى جانب إتاحةفرص عمل جديدةبمناطق الاستصلاح الجديدة،حيث يستهدف هذاالمشروع توفيرحوالي 300 ألف وظيفةلحملةالمؤهلات العلياوالمتوسطةوفئةالعمال والفلاحين.
- وتتم إقامة المشروع على مساحة 100 ألف فدان في 7 مناطق مختلفة ضمن مشروع 1.5 مليون فدان، وهى مناطق " غرب المنيا، وغرب غرب المنيا، والمغرة، وسيناء،والمراشدة 1، والمراشدة 2، وحلايب وشلاتين وذلك لزراعة الخضروالفاكهة وزهورالقطف.

3 -**مشروع تطويرالرى الحقلى**:

- يشمل مشروع تطويرالرى الحقلى مساحة 5 ملايين فدان على مستوى الجمهورية، ويصل عدد المحافظات التى يتم تنفيذه بها إلى 10 محافظات، والمشروع ممول من البنك الدولى والاتحاد الأوروبى، ويوفر حوالى 10 مليارمترمكعب من المياه كانت تفقد عن طريق التسرب فى التربة والبخرالجوى، بالإضافة إلى توفير 10% من الأراضي عن طريق تغطية المراوى والمساقى والفتحات واستبدالها بمواسير قطرية داخل
- وقد نفذت الدولة 75 مشروعا بتكلفة 17.5 مليار جنيه، شملت استصلاح أراض وتحسين كفاءة الري الحقلي بهدف ترشيد استهلاك المياه وزيادة الرقعة الزراعية، وإنشاء الصوامع والهناجر لاستيعاب قدرات تخزين فائقة للقمح باعتباره سلعة استراتيجية، كما طورت الوزارة الري الحقلي لـــ100 ألف فدان بمحافظتي البحيرة وكفر الشيخ بتكلفة 243 مليون دولار " 4.3 مليار جنيه"، بهدف تحسين كفاءة الرى وتوفير المياه وزيادة الرقعة الزراعية، واستصلحت 15 ألف فدان في مركز بئر العبد بشمال سيناء بتكلفة 381 مليون ج.

**مشروع الدلتا الجديدة**:

ويهدف لاستصلاح 2.2 مليون فدان، وتبلغ تكلفة المشروع 300 مليار جنيهًا، وتم استصلاح 200 ألف فدان، ومن المقرر استصلاح مليون فدان ويوفر المشروع 5 ملايين فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول 2025، كما يمثل المشروع 25 % من حجم المساحة المزروعة فى مصر.

كما يُقام حول المشروع مدن سكنية جديدة مخططة على بأحدث مستوى بخلاف المناطق الصناعية لتحويل المحاصيل الزراعية إلى منتجات غذائية، كما يجرى تنفيذ أكبر محطة معالجة للصرف الزراعى فى العالم بطاقة 2 مليار م٣ سنويًا، للاستفادة من مياه الصرف الزراعى بالدلتا القديمة بدلًا من القائها بمنطقة المكس، ويتضمن المشروع زراعات "الذرة والقمح والشعير وفول الصويا، والفول السودانى والبسلة وعباد الشمس، والكتان والبابونج وجميع أنواع الفاكهه والخضر.

و المشروع يستهدف رفع إنتاجية مصر من القمح من 9 ملايين طن عام 2020 إلى 14.2 مليون طن بحلول عام 2025، ورفع إنتاج مصر من الذرة الشامية من 7 ملايين طن عام 2020 إلى 10.4 مليون طن بحلول عام 2025، والمشاركة فى رفع إنتاجية مصر من السكر من 2.4 مليون طن فى 2020 إلى 4 ملايين طن بحلول عام 2025.

**زراعة** 500 **ألف فدان فى سيناء**:

المشروع يتمثل فى استصلاح وزراعة 500 ألف فدان بأراضى سيناء، واستخدام مياه الصرف الزراعى فى الرى وترشيد استهلاك المياه والتوسع فى مساحات أخرى وسط وجنوب غرب الوادى مثل غرب المنيا وسيوة وشرق العوينات فى مساحات تتخطى مليون فدان، وبجميع هذه المساحات تزداد الرقعة الزراعية من 8.5 إلى 11.7 مليون فدان، بما يؤهلنا إلى الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية، ويعتبر ذلك أكبر إنجاز مصرى يحدث فى قطاع الزراعة فى العصر الحالى.

**مشروع توشكى**:

ومن أهم المشروعات الزراعية العملاقة التى يتم العمل فيها حالياً "مشروع توشكى" على مساحة 485 ألف فدان، ومن خلاله سيتم الإعلان عن الإكتفاء الذاتي من أهم الحاصلات الزراعية، وتم بالفعل زراعة 30 ألف فدان قمح خلال أول 3 أشهر من بداية المرحلة الأولى، ويتم التجهيز حالياً لزراعة ما يقرب من 100 ألف فدان، كما تم تجهيز 100 ألف فدان أخرى نهاية 2022، وتم تنفيذ شبكات رى بإجمالى أطوال 420 كم، كما تم الإنتهاء من 415 كم من شبكات الطرق الرئيسية والمدقات ويتم حالياً تنفيذ 677 كم أخرى.

**أهمية مشروع توشكى**

- مشروع توشكى الزراعي نواة لتنمية وتعمير الصحراء المصرية وربطها بوادي ودلتا النيل وباقي مناطق الجمهورية وخلق تجمعات بشرية وسكانية مجاورة للدول المتاخمة لمصربالإضافة إلى تشجيع مشروعات التنمية حول بحيرة ناصر ومناطق جنوب الوادى في إطار متناسق ومتكامل للتنمية الشاملة فى منطقة واعدة تبلغ مساحتها الأرضية حوالى ٧٠ % من مساحة مصر الجغرافية. – و توشكى من المشروعات الكبرى الواعدة لدعم الاقتصاد المصرى وتوفير المحاصيل الاستراتيجية الهامة وسد الفجوة وزيادة الدخل القومى، وتعديل الميزان التجارى، وأن مشروع توشكى ضمن خطة البرنامج الرئاسى لاستصلاح 4.5 مليون فدان، وأنه من أبرز المشروعات الزراعية فى جنوب مصر، ويستهدف استصلاح مساحات من الأراضى، وزراعة المحاصيل الهامة مثل القمح، والذرة، والقطن، وبنجر السكر، والشعير، والمحاصيل الزيتية.

- توافرالحاصلات البستانية وأصناف النخيل عالية الجودة مثل البارحى، والمجدول، والخلاص، والسكرى، وهى من أجود أنواع التمور على مستوى العالم، وتقام حالياً أكبرمزرعة لزراعة المجدول فى الشرق الأوسط، كمايتوجه المشروع لإقامة عدد من الصناعات التكاملية التحويلية؛ وهناك اتجاه لإقامة مصانع لإنتاج السكر من بنجر السكر بعد التوسع فى زراعته، ومصانع لتجفيف وتغليف التمور وتسويقها، لأنه على الرغم من أن مصر تعتبر من أكبر الدول المنتجة للتمورعلى مستوى العالم، إلا أننا لا نصدر إلا 3 % فقط من ناتج التمور، لذلك كان الاتجاه لزيادة الإنتاجية من الأصناف عالية الجودة لرفع قيمتها التسويقية.

## تبطين الترع

وتبطين الترع يجرى من خلال وضع ألواح أسمنتية على جدارن الترع والقاع، بدلا من الطمي الموجود حاليا لأنه يتملأ بالثقوب التي تتسرب من خلالها المياه، كما أن الأسمنت أصم لا يسمح بهروب المياه من الترع، أما الترع الصغيرة فستتحول إلى مواسير.

وتعتبر محافظة سوهاج، من أكبر المحافظات التى فازت بنصيب الأسد لتنفيذ مشروع تبطين الترع والمصارف، حيث كانت بداية تنفيذ المشروع بترع مراكز ساقلتة، وأخميم بمساحة 167 كيلو، بالإضافة إلى 5 ترع داخل مدينة طهطا بمساحة 14 كيلو مترا

منها، القبيصات، وترعة أبوالجود مركز بالمنشأة فى حالة التشغيل الفعلي، فضلا عن طرح 65 ترعة بقرى المحافظة.

**هدف المشروع** :

تستهدف الدولة الوصول لأكثر من 20 ألف كم في هذا المشروع. الخطة القديمة كانت تستهدف تبطين 2000 كيلومتر سنوياً بما يعنى الانتهاء من المشروع فى نهاية عام 2030 .

أن المرحلة الأولى من ذلك المشروع تصل إلى 7 آلاف كم، ويتم العمل حالياً في أكثر من 3500 كم بواقع 50%. حيث يتم العمل الان في الترع ذات القطاعات الصغيرة المتعبة وقاعها أقل من 6 أمتار ب 14 محافظة منهم على سبيل المثال لا الحصر: الغربية، المنوفية، كفر الشيخ، سوهاج، بني سويف، الاسماعيلية .

كما يهدف المشروع القومى لتبطين الترع أيضا، إلى الحد من النفقات المتزايدة التى تنفق فى صيانة الترع ونزع الحشائش وغيرها، مما سيوفر من 20 إلى 25 % من هذه النفقات بجانب تحسين سريان المياه بهذه الترع، مشيراً إلى أنه تم وضع خطة محكمة ومدروسة لمشروع تبطين الترع منذ بداية شهر مارس 2020، وذلك عن طريق تحديد المساحات اللازمة لحفر الترع، وتعطيش القطاع ثم تسوية وتعديل وتنظيف الأرض، ثم تبطينها بأحجار الدبش ثم تسوية السطح بوضع خرسانة سمك 15 أو 20 سم فوق الأحجار، بحيث تصبح الترعة "ملساء" تحتفظ بالمياه داخلها دون تسريب من التربة، و تم حفر 160 كم من إجمالى القيمة المستهدفة 700 إلى 800 كم، داخل محافظة الإسماعيلية ضمن المشروع القومى لتبطين الترع .

# مشروعات الامن الغذائى فى مصر

## 1 - تطوير قطاع الأعمال الزراعي في مصر

أقر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية قرض قيمته 200 مليون دولار لمصر وخمس دول بمناطق البحر المتوسط وأوروبا الشرقية والبحر الأسود، لتعزيز قطاع الأعمال الزراعي في مصر من خلال مساعدة المزارعين المحليين على تبني ممارسات زراعية صديقة للبيئة.

ويستهدف التمويل الذي وفره البنك الأوروبي، تحويل سلسلة القيمة الزراعية في مصر إلى "الزراعة الذكية" من خلال منهجيات جديدة تشمل إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ واختبارات التحمل. كما ستعزز الأعمال التجارية الزراعية للمزارعين وتحسن مستوى الدخول من خلال تمويل مشتريات السلع الزراعية المختلفة مثل البندق ومنتجات الألبان الجافة والحبوب والبصل، في بلدان عمليات مختارة.

## 2 -دعم أكثر من مليون مزارع حتى 2030:

وخلال 2020 تم الإعلان عن توسيع نطاق الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، لدعم أكثر من مليون مزارع في 500 قرية، حتى سنة 2023، وذلك امتداداً للمشروع الذي تم إطلاقه في إطار استراتيجية التعاون المشترك بين وزارة التعاون الدولي والبرنامج والذي تم من خلاله بناء قدرات 280 ألف من صغار المزارعين في 64 قرية بمحافظة الأقصر، بالإضافة إلى أربع محافظات أخرى في صعيد مصر، من خلال تقديم التقنيات الزراعية الحديثة والذكية، فضلاً عن تقنيات الطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية، كما ستقدم المساعدة

للمزارعين لتنظيم أنفسهم في مجموعات من 70 شخصًا على الأقل في المجموعة الواحدة لتعزيز دمج الحيازات الزراعية، فيما بينهم ومضاعفة دخولهم.

## مشروعات للأمن الغذائى والزراعة المستدامة لمواجهة تغير المناخ

اولا: المشروع الخاص بالصوبات الزراعية، من اجل تحقيق الامن الغذائى والاكتفاء الذاتى، والذى يتم بالتعاون مع بعض الشركات الوطنية والعالمية، بهدف زراعة خمسة آلاف صوبة زراعية، على مساحة 20 ألف فدان، وهو ما تبلغ مساحته أكثر من 95% من هذه الصوبات، و 3 أفدنة لكل منها، اذ تبلغ مساحة بعضها 12 فدانًا فى الصوبة الواحدة.

ثانيا: مشروع استنباط المحاصيل الزراعية، حيث يتم تنفيذ مشروعات تسعى الى إستنباط محاصيل جديدة تتحمل درجة الحرارة والملوحة، وحاليا يتم تنفيذ خريطة تفاعلية لمخاطر تغير المناخ حتى2100، ووضع خطة للتخفيف من اثار التغيرات المناخية والأنبعاثات.

ثالثا: مشروع الاستزراع المائى، والذى يتضمن مشروع إنشاء نظام كبير للاستزراع البحري بالمحافظات الساحلية، من اجل تعويض انخفاض العائد من البحر المفتوح بسبب تغير المناخ، ويشمل مشروع الاستزراع المائى بركة غاليون، حيث يتم انشاء مجمع بكفر الشيخ، يضم عدد من مفرخات الاسماك، وحوالى 454 حوض سمك، وايضا 655 حوض جمبري، اضافة الى 156أحواض الحضانة. ويقام المجمع على مساحة 4000 فدان، كما يضم معمل علف، ومصنع لتعبئة الأسماك ويقدم حوالى 5000 فرصة عمل.

رابعا: مشروع التحول إلى الزراعة المحمية وأنظمة الرى الحديثة، ويعد هذا المشروع احد مشاريع برنامج بناء مرونة نظم الأمن الغذائى، والذى يعود بالفائدة القصوى على منطقة جنوب مصر، ويتم بالتعاون مع هيئة المعونه الالمانية.

خامسا: يعد مشروع التكيف في دلتا النيل للتغيرات المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، أحد المشاريع المتكاملة للمناطق الساحلية، بالتعاون بين وزارة الموارد المائية والري والبيئة، حيث يتم ضخ استثمارات ضخمة، من خلال هيئة حماية الشواطئ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، و بتمويل من الصندوق الأخضر للمناخ (GCF)، من اجل دعم أنظمة حماية الأراضي المنخفضة في دلتا النيل، لاتباع نهج النظم البيئية وتنفيذ مشروعات حماية الشواطئ المصرية، ومنها هذه المشروعات مشروع تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية بمنطقة الساحل الشمالي ودلتا النيل، وتقدر ميزانيته بحوالى 31.3 مليون دولار، بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والرى والبيئة.

سادسا: يعد مشروع استخدم أنظمة الجسور الترابية المزودة بأسوار من البوص و المثبتة في أعلى الجسور لاحتجاز الرمال المحمولة بالرياح، من احد المشروعات المرتبطة بالتصدى للتغيرات المناخية، والذى تنفذه وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الرى.

سابعا: يعد البرنامج المتكامل لإدارة المخلفات البلدية الصلبة، من ضمن المشروعات البيئية المرتبطة بالتصدى للتغيرات المناخية و يتضمن هذا البرنامج مبادرة لتحويل المخلفات البلدية الزراعية لإنتاج الوقود الصلب

المشتق (RDF) والسماد العضوى.

ثامنا: مشروع تقييم وتطوير إستراتيجية التصدى لأثار ارتفاع منسوب البحر، من احد المشروعات البيئية للتكيف مع التغيرات المناخية.

تاسعا: من ضمن المشروعات المرتبطة بالزراعة المستدامة ايضا كأحد الحلول لمواجهة التغيرات المناخية، حيث قدم برنامج الأغذية العالمي للمرأة الريفية في صعيد مصر، فرصة للتطور اقتصادياً وتوفير مصدر دخل، من خلال أنشطة التصنيع البسيط للمنتجات الأغذية، والقروض العينية لتبني سلالات محسنة من البط والماعز، و تعتبر أكثر تحملاً لدرجات الحرارة المرتفعة، من اجل العمل على زيادة قدرة المجتمعات على الصمود أمام الصدمات المناخية.

## جهود الدولة المصرية

إن الدولة المصرية قد وضعت ضمن استراتيجية التنمية الزراعية عددا من الأهداف استهدفت الحفاظ على الموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة وتحسينها ورفع كفاءتها والقيام بمجموعة من الإجراءات الاستباقية مكنت الدولة المصرية وبكل فخر من توفير الأمن الغذائي الآمن والصحي والمستدام لشعب مصر العظيم في وقت توقفت فيه كثير من الدول عن تحقيق هذا الهدف لشعوبها.

ومن بين الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الدولة المصرية: مشروعات التوسع الأفقي العملاقة رغم أن استصلاح الصحراء يتكلف مليارات الجنيهات وتحتاج إلى استثمارات هائلة،

# الزراعة الدقيقة .. الثورة الزراعية الثالثة

## ماهى الزراعة الدقيقة

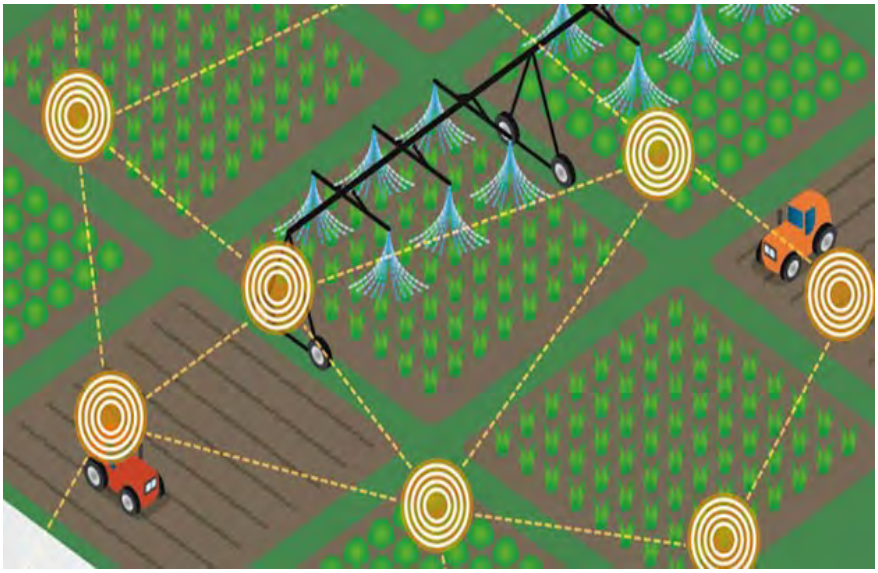

ويقصد بمصطلح "الزراعة الدقيقة" سلسلة من الإستراتيجيات والأدوات التي تسمح للمزارعين بتحسين جودة التربة والإنتاجية وزيادتها، وذلك من خلال سلسلة من التدخلات الرئيسة باستخدام التقنيات التكنولوجية، وتم وصفها "بالدقيقة" لكونها ترتكز على إجراء التدخل الصحيح، في المكان المناسب، وفي الوقت المناسب بمستويات عالية من الدقة، وتتميز الزراعة الدقيقة بقدرتها على زيادة الإنتاج باستخدام موارد أقل، مع الحفاظ على معايير الجودة الفائقة، ودون إحداث زيادة في استخدام الموارد مثل المياه والأسمدة، وذلك دون المساس بالصفات الفيزيائية والكيميائية للتربة؛ وبذلك تعتبر الزراعة الدقيقة الطريقة

الوحيدة لتنفيذ نموذج إنتاج غذائي مستدام.وتُستخدم مجموعة من التقنيات والتطبيقات التكنولوجية والتي تتمثل في الهواتف المحمولة Mobile phones والأقمار الصناعية Satellites، وأجهزة الاستشعار Sensors، والطائرات بدون طيار Unmanned Aerial Vehicles (UAVs

## مستقبل الزراعة الدقيقة.. بارقة أمل للأمن الغذائى

من المتوقع أن يسهم انتهاج الزراعة الدقيقة في تحويل القطاع الزراعي إلى قطاع أكثر تقدماً، لكن ما زال هناك العديد من فرص التطوير؛ حيث يتوقع أن تتضمن الخطوة القادمة الاعتماد بدرجة كبيرة على تحليل "البيانات الضخمة"،بهدف زيادة الإنتاجية وجعل الزراعة أكثر استدامة، وهناك تجارب ناجحة لاستخدام الزراعة الدقيقة فى مصر منها زراعة 150 فدانا من البطاطس لتقييم تجربة الزراعة الذكية فى مصر.

## قطاع السياحة

- بلغت استثمارات قطاع السياحة والآثار نحو 8,5 مليار جنيه في عام 2022/2021 مقابل نحو 5,2 مليار جنيه عام 20/2021 بنسبة نمو 64% ومقابل 5,5 مليار جنيه استثمارات فعلية عام 19/2020
- الجهود الرامية للنهوض بالقطاع السياحي وتنمية قدرته،تتمثل في مواصلة الدولة دعمها للقطاع السياحي، من خلال الإبقاء على الحزم التيسيرية والتحفيزية للقطاع،والتي شرعت في تطبيقها وأهمّها مواصلة تقديم التسهيلات المصرفية في صورة مُبادرات من البنك المركزي المصري والبنوك الوطنية لتمويل عمليات الإحلال والتجديد للمنشآت الفندقية والسياحية بشروط مُيسّرة، مع تطوير المنافذ لاستقبال الزائرين والارتقاء بمستوى الخدمات المقدّمة لمواجهة المنافسة الشديدة بين المقاصد السياحية، إثر التعافي من أزمة فيروس كورونا، بالإضافة إلى تكثيف برامج الترويج والتنشيط السياحي وفق أساليب تكنولوجية مُبتكرة، والتشغيل الكامل لنظام تأشيرة الدخول إلكترونياً، فضلًا عن التطبيق الفاعل لمعايير السياحة الخضراء والسياحة البيئية في إطار مفهوم التنمية المُستدامة.
- وبعد سنوات من المعاناة، عاد قطاع السياحة إلى الواجهة واستعاد عافيته حيث تم تنفيذ أكثر من 39 مشروعاً متنوعاً، تضمنت إنشاء وتطوير فنادق ومراسٍ نيلية ومناطق سياحية، باستثمارات إجمالية 5.4 مليارات جنيه وتطوير وإنشاء 10 فنادق بإجمالى استثمارات 2.6 مليارات جنيه.
- كما تم تطوير البنية الأساسية للمناطق السياحية والمراسى النيلية

باستثمارات 112 مليون جنيه، واستكمال شبكة طرق مركز نبق السياحى بطول 6 كيلومترات وتكلفة 16 مليون جنيه، والانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية من تطوير المراسى النيلية على مسار الرحلات النيلية الطويلة بتكلفة 11 مليون جنيه، ومع الاستقرار والأمن والأمان الذى نعمت به مصر فى عهد الرئيس عبد الفتاح السياحى أعلنت بريطانيا موافقتها على عودة الرحلات البريطانية مرة أخرى لشرم الشيخ.

## الاستراتيجية الوطنية للسياحة المستدامة فى مصر

## مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

السياحة المستدامة هي السياحة التي تراعي تماماً الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية،

وتلبية احتياجات الزوار والصناعة والبيئة والمجتمعات المضيفة، و يمكن أن تشمل السياحة النقل الأساسي إلى الموقع العام والنقل المحلي والإقامة والترفيه

والاستجمام والتغذية والتسوق، مع ترشيد استخدام الموارد السياحية لتبقى صالحة للأجيال القادمة والمستقبل .أما مصطلح الاستدامة في التنمية السياحية فقد جاء هذا التعبير لأول مرة في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث عرفها بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم.

وتتمثل الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية في:

- تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال تدفق رأس المال الأجنبي في المشروعات السياحية، والاستخدام الجيد للموارد الطبيعية ،هذا بالإضافة إلى ما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى داخل الدولة.
- توفير فرص عمل والتغلب على مشكلة البطالة، حيث إن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها سيسهم في توفير فرص عمل جديدة ومتنوعة وسيؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل .
- زيادة الفرص الاستثمارية،و سيتحقق ذلك من خلال تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع ،بما يضمن الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالقطاع السياحي وذلك من خلال استثمار وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية .
- تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم حيث ستؤدي التنمية السياحية إلى توزيع وإنشاء مشروعات سياحية جديدة في المحافظات المختلفة وبالتالي حدوث تنمية متوازنة للأقاليم التي تعاني من تراجع اقتصادها .

**الفرص المتاحة لمصر لتحقيق تنمية سياحية مستدامة:**

- الاستفادة من ارتفاع الطلب العالمي على الفنادق منخفضة ومتوسطة، لما يمر به العالم من أزمات اقتصادية من خلال الاهتمام بالفنادق ذات النجمتين والثلاث نجمات والعمل الجاد على الارتقاء بمستوى الخدمة السياحية بها.
- الاستفادة من ارتفاع الطلب العالمي على سياحة المغامرة كتسلق الجبال ورحلات السفاري في الصحراء،من خلال توفير سبل الأمان في تحقيق أقصى استفادة منها كمنطقة جبل سانت كاترين والترويج لها كمنطقة آمنة للتسلق.
- تصاعد الاهتمام بسياحة الطعام للاستمتاع بالأطباق الخاصة بثقافة كل دولة من إقامة مهرجانات وأسواق للمأكولات.
- تشجيع الشركات السياحية الآسيوية الكبرى على المجيء إلى مصر والتسويق لذلك ،ما يسمح بجذب سائحي تلك الدول خاصة أنها من الدول الأكثر إنفاقًا في العالم.
- الاستفادة من الاهتمام المتزايد لدى الأفراد بالتقاط الصور لمشاركتها على مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال تسهيل وتوفير السبل للتصوير في الأماكن الجاذبة للسياح.
- الاستفادة من رواج سياحة المعارض والمؤتمرات عالمياً،من خلال التركيز على النهوض بسياحة المعارض والمؤتمرات، عن طريق إقامة مكاتب للترويج للمؤتمرات،يمكن من خلالها التسويق للفنادق وقاعات المؤتمرات

القائمة القادرة على استضافة المؤتمرات والمعارض، مع البدء فوراً بالترويج المكثف لقاعة المؤتمرات بالعاصمة الإدارية الجديدة لجذب شريحة مهمة من السياح.

**تحقيق تنمية سياحية مستدامة:**

تقوم وزارة السياحة بمواكبة متغيرات صناعة السياحة عالميا وتحقيق تنمية سياحية مستدامة حيث قامت الوزارة بما يلي:

- التوسع في شبكة الفنادق المصرية الحاصلة على فندق النجمة الخضراء، وهي إحدى الشهادات التي تطبق المعايير الدولية للسياحة المستدامة لرفع الطاقة الاستيعابية للفنادق الخضراء إلى 10% من إجمالي الطاقة الاستعابية في مصر، حيث بلغ عدد الفنادق الحاصلة على تلك الشهادة 80 فندقا (حوالي 22 ألف غرفة فندقية) بنهاية شهر يونيو 2019.
- قيام وحدة السياحة الخضراء بالتنسيق مع بعض البرامج الوطنية لعمل دراسات تفصيلية عن استخدامات الطاقة والمياه في عدد 9 فنادق في مناطق سياحية مختلفة، لمساعدة الفنادق على تبني خطط استثمارية مناسبة للتحول إلى تلك التكنولوجيات،بالإضافة إلى تقديم دعم فني لعدد 10 فنادق لاستخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء بقدرة 150 كيلو وات لكل فندق ،بهدف تقديم نماذج ناجحة يمكن تكرارها بالقطاع الفندقي.
- التعاون مع وزارة البيئة للتوسع في أنشطة السياحة البيئية وإدماج التنوع البيولوجي في القطاع السياحي،من خلال وضع ضوابط واشتراطات لتصاريح مزاولة النشاط التجاري داخل مناطق المحميات الطبيعية وآليات

مراعاة الاشتراطات البيئية في الأنشطة السياحية .

- كما قامت وزارة السياحة بمراعاة إدراج الاشتراطات البيئية ضمن منظومة تحديث معايير تصنيف الفنادق المصرية.
- التعاون مع وزارة البيئة لتفعيل مشروع دمج إجراءات حفظ التنوع البيولوجي بقطاع السياحة، والذي يتم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمي،والذي يهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي في تنمية وإدارة قطاع السياحة،وخفض التأثيرات السلبية للبنية التحيتة لهذا القطاع على الموارد الطبيعية،ودعم وتطوير السياحة ودعم مصر كواجهة عالمية للسياحة البيئية .

**دورالمتحف المصرى الكبير فى تنشيط السياحة**:

- يقدم المتحف للسائح الذي يزور مصر تجربة مختلفة واستثنائية، تماشياً مع متطلبات العصر والتقدم التكنولوجي، ويُعيد تقديم الآثار المصرية للعالم في صورة تمتزج فيها الاصالة بالحداثة، لجذب شرائح جديدة من السائحين خاصة من الشباب الذين يبحثون عن تجربة سياحية مختلفة .
- بالإضافه الى موقعه المتميز أمام أهرامات الجيزة،و مطار سفنكس الذي يبعد ١٥ دقيقة من موقع المتحف( من المقرر أن يصبح مطارا دوليا عالميا يخدم المنطقة ككل وأن يقوم باستقبال جميع أنواع الطائرات، بكل الأحجام وأن يأتى السائح بطائرات خاصة أو طائرات صغيرة) ما يساهم فى تسهيل حركة السائحين،ويتيح لهم بعد زيارة المتحف فرصة التوجه للمدن السياحية المختلفة،مثل مدينة شرم الشيخ أو مدينة العلمين الجديدة

( السياحة الشاطئية ).

- ويساهم مشروع تطوير منطقة الاهرامات – الذى تشارك فيه وزارة السياحة ووزارة الآثار وعدد من الجهات المعنية–والذي سيتم ربطه بالمتحف المصرى الكبير فى رفع كفاءة المنطقة بأكملها وإمدادها بكافة الخدمات التي يحتاجها السائح من فنادق ومطاعم وغيرها، لتكون منطقة سياحية متكاملة (حدودها من الشمال والجنوب الطريق الدائري الإقليمي، وحدها الشرقي ترعة المنصورية ومن الغرب طريق الفيوم مع طريق الواحات ) تحتل الصدارة على خريطة السياحة العالمية.
- ويهدف المشروع لتحويل المنطقة إلى مزار عالمي، من خلال تنفيذ مشروع تطوير المسار المؤدي إلى المتحف المصري الكبير والمنطقة المحيطة به، ما يؤدي الى تعظيم العائد الاقتصادى من المشاهد المميزة وخاصة الهرم كأهم عجائب الدنيا السبع، والمتحف المصري الكبير كأحد أهم المتاحف عالمياً.

## المقومات الثقافية (القوة الناعمة )

- دور مصر الريادى على مستوى المنطقة العربية فى مجال "القوى الناعمة" بصفتها قوى تساهم فى تحول مصر إلى مجتمع معرفى مُبدع، وتدعم جهود استدامة التنمية، فضلا عن تأكيد الدور المصرى فى التأثير الثقافى على مستوى محيطها الإقليمى العربى.
- تعتمد القوة الناعمة بالأساس على ثقافة قومية وسياسات جاذبة. بيد أن

التوجهات الحديثة فى هذا الشأن تفيد بأنه لا يمنع أن تكون موارد القوى الصلبة أو المادية أحد موارد القوة الناعمة. فقد تنتج الجاذبية والاستمالة عن مصادر عسكرية أو اقتصادية، من خلال إعجاب الآخرين بصورة الدولة كنموذج للنجاح الاقتصادى، ودورها فى تقديم مساعدات التنمية المستدامة ودعم أهدافها، أو الإعجاب بالدولة كنموذج للتفوق العسكرى وتوظيفه لأغراض إنسانية مشروعة.

- وتقع المُنتَجات الإبداعية والثقافية فى بؤرة منظومة القوى الناعمة لمصر، حيث ترتكز من حيث المبدأ على توافر رأس مال بشرى "مبدع" قادر على الابتكار. وإنتاج سلع وخدمات رمزية مثل الأفكار والرؤى والتجارب والصور والموسيقى والتصاميم من خلال الاستثمار فى "الأصول غير الملموسة".
- وتفيد مؤشرات الاقتصاد والتكنولوچيا الدولية بأن أداء مصر يمثل نقطة انطلاق مناسبة نحو تطوير قواها الناعمة، وعودة دورها الرائد فى محيطها العربى والشرق أوسطى، إذ تحتل مصر المرتبة (43) فى مؤشر صادرات الخدمات الإبداعية والثقافية، والمركز (39) فى مؤشر صادرات السلع الإبداعية بدليل المعرفة العالمى فى عام (2018). فى حين تُقدر معدلات أدائها بدليل الابتكار العالمى بالمرتبة (28) من ضمن (126) دولة فى مجال السلع الإبداعية فى عام (2018). ومن ثم تَعْتبر التقارير الدولية للإبداع والابتكار هذا الأداء كإحدى نقاط التميز النسبى فى مجال القوى الناعمة. بيد أن تَحقق ذلك يتطلب

# تطوير التعليم

## ( جزء من القوة الناعمة)

- **في قطاع التعليم** :

ما تم اعتماده لموازنة التعليم في العام المالي 2021/2020 يبلغ 109 مليارات جنيه، وفي 2021/2022 كانت الموازنة 117 مليار جنيه موزعة على 35 جهة موازنية، وفي الموازنة الجديدة للتعليم في العام المالي الجديد 2022/2023، تم اعتماد 131 مليار جنيه

رصدت الدولة نحو 38 مليار جنيه، حتى يونيو 2020، لتنفيذ مشروعات تعليمية، حيث تم الانتهاء من نحو 50 ألف فصل خلال الفترة من يوليو2014، حتى يونيو 2020، وتم تجهيز 27.4 ألف فصل، وأكثر من 9 آلاف معمل بالمدارس، كما حصلت 3424 مدرسة على شهادة الاعتماد والجودة، وجارٍ العمل على زيادة المدارس الحاصلة على هذه الشهادة، وفي مجال تدريب المعلمين تم تدريب 1.78 مليون مُعلم وتدريب كوادر بالمدارس والعمل على تدريب 80% من المعلمين.

وتم تنفيذ 49.4 ألف فصل، وإنشاء 20 ألف فصل إضافيّ، وجارٍ استكمال تنفيذ المدارس اليابانية، إلى جانب إنشاء 13 مدرسة للمتفوقين والتكنولوجيا، وفي مجال محو الأمية، تم محو أمية أكثر من 2.6 ملايين مواطن، ومُستهدف محو أمية مليون مواطن آخرين حتى 2020.

وبالنسبة للتعليم الفني، فقد تم تجهيز 6079 مدرسة وتطوير 4098 فصلًا مطوّرًا وإنشاء 6 مدارس تكنولوجية تطبيقية.

- **المناهج الجديدة**

في عام 2018 تم البدء في تطبيق النظام الجديد على مرحلة الروضة والصف الأول الابتدائي، والتي تضمنت بناء مناهج جديدة تختلف اختلافاً تاماً عن المناهج في النظام القديم وتم وضعها وفق "رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 "، بالإضافة إلى اختلاف طرق التدريس، وذلك على مستوى المدارس بجميع محافظات مصر والبالغ عددها 55 ألف مدرسة لأن المستهدف الأساسي هو المدارس الحكومية المجانية التي يستفيد منها كل طبقات المجتمع .

مركز تطوير المناهج في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني – المركز يضم أساتذة في بناء المناهج من جميع الجامعات وتم التوصل في النهاية إلى منتج مصري 100 % –،بالتعاون مع كبرى المؤسسات التعليمية الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وفرنسا وسنغافورة

الكتب الجديدة ترسخ الهوية المصرية ومتسقة مع المعايير العالمية،حيث تم إعدادها مع دول تحتل المراكز الأولى في التصنيفات العالمية الخاصة بالتعليم، مشيرا إلى أن هذه الكتب استثمار لمصر لمدة 50 عاما على الأقل.

قد تم الانتهاء من بناء مناهج 5 سنوات دراسية كاملة من أصل 14 سنة وسيتم الإسراع في بناء المناهج الجديدة الخاصة بالـ 9 سنوات دراسية الباقية خلال 3 سنوات بتكليف رئاسي، أن هناك 6.5 مليون طالب مطبق عليهم نظام التعليم الجديد في مرحلة الروضة والصفين الأول والثاني الابتدائي، موضحا أن الحكم على نجاح المنظومة الجديدة يكون وفق طرق معيارية لقياس النجاح الأكاديمي.

وفي هذا الإطار تأتي إشادة البنك الدولي بالتجربة المصرية المتعلقة بتطوير التعليم والذي اعتبرها من أنجح التجارب في العالم.

وكان البنك الدولي قد حرص على تشجيع الدول علي الإستفادة من التجربة المصرية، على اعتبار التجربة المصرية "خريطة طريق ملهمة" لها في تطوير منظومة التعليم، مؤكداً أن بعض الدول طلبت المشاركة في بنك المعرفة المصري، وأيضا التعرف على منظومة الامتحانات الالكترونية، وهو ما يؤكد أن مصر تستعيد قوتها الناعمة، من خلال منظومة تطوير التعليم ورغبة الدول في الاستفادة من هذه التجربة.

## الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية

تتألف الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، من مجموعة من التدابير التي تضعها الحكومات وتنفذها،لتشجيع وتيسير استحداث الملكية الفكرية، وتطويرها وإدارتها، و كذلك حمايتها بفعالية على الصعيد الوطني، وهي وثيقة شاملة تبين الصلات بمختلف المجالات السياسية، لضمان التنسيق الفعال مع سائر الأنشطة.

## أهداف الاستراتيجية

تتضمن أهداف الاستراتيجية، العمل على تهيئة البيئة التشريعية للملكية الفكرية، والمراجعة الشاملة للتشريعات المرتبطة بها، كما تتضمن أيضاً تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية، من خلال تشجيع الاستغلال التجاري لأصول الملكية الفكرية بعد تقييمها مالياً وفق أحدث المعايير الدولية، وتعظيم الاستفادة منها فى عدد من القطاعات الحيوية، كقطاعات الصحة، والصناعة، والبحث العلمي،بالاضافة إلى والسياحة والتراث، وغيرها من القطاعات.

وتهدف الاستراتيجية إلى العمل على نشر وتعزيز مفاهيم الإبداع والابتكار والملكية الفكرية، والتوعية بها لمختلف فئات المجتمع المصري، و علاوة علي ذلك إدماج تلك المفاهيم بالعملية التعليمية بمختلف مراحلها.

## الملكية الفكرية في الاقتصاد

- إن الملكية الفكرية في الاقتصاد،هي حق الشعوب في تملك الخطط الاقتصادية التي تمكنها من تحقيق أهدافها التنموية على أرضها، والاستفادة من مواردها الطبيعية.
- فالملكية الفكرية هي شيء مهم بالنسبة للشعوب، لآن الشعوب النامية غُلبت على أمرها واُقتحمت عليها أوطانها بالقوة،بحجة العولمة وعدم الاحتفاظ بالملكية الفكرية، ما أدى إلى تعميق الفجوة الرقمية في الدول العربية والإسلامية .
- ولذلك فالصورة السلبية لمصر أو الوطن العربي على الخارطة المعلوماتية،ناتجة عن تقاعسنا واسترخائنا، أكثر منها نتاجاً عن ما يقوم به الآخرون من طمس وغزو فكري علينا.
- كذلك غياب عنصر التنسيق والمشاركة في الموارد، أدي إلى إسهام تشكيل صورتنا على الأنترنت، لأن الغزو الرقمي العالمي،قد سيطر على حقوق الملكية العربية ومنها الدولة المصرية".

## قانون الملكية الفكرية

- يأتي اعلان الحكومة عن الاستراتيجية،بعد عامين من موافقة مجلس النواب في الدورة البرلمانية السابقة، بشكل نهائي و بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس، على مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون حماية الملكية الفكرية الصادر، بالقانون رقم 82 لسنة 2002.

- فقد جاءت التعديلات انطلاقاً من التزام الدولة برعاية صغار المبدعين، وتشجيعاً لهم على الإبداع فى مجالات الثقافة والفنون، والتزاماً منها برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وفتح المجال لقيد أعمالهم الواردة على المصنفات، والتسجيلات الصوتية، والإذاعية الخاضعة لأحكام قانون حماية الملكية الفكرية، حيث ارتأت الحكومة تعديل القانون، بما يسمح بجعل هذا القيد لمن هم دون سن واحد وعشرين عاماً،برسم مقداره مائة جنيه، مع إعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة من هذا الرسم .

## حماية حقوق الملكية الفكرية

- أن العاملين في مجال النشر يعانون بسبب عدم الإلتزم بمعايير حماية "الملكية الفكرية"، وأن أغلب الكتب التي تتم طباعتها،من قبل دور النشر، تُسرق وتُطبع بخامات ورقية أقل جودة وتُباع بسعر أرخص، وهذا يضر دور النشر.
- كما أن حركة النشر من "كُتّاب و ناشرين" تتأثر وبشكل كبير، لعدم وجود أليات تحافظ علي الملكية الفكرية. وللحد من تلك الأزمة يجب وجود ضوابط وأسس كافية لمعالجتها.
- ولذلك فإن الاستراتيجية الوطنية لحماية الحقوق الفكرية، ستعود بالنفع الكبير من خلال تنظيم أليات العمل، وكلاً من الكُتّاب والناشرين سيعرفون ماهي واجباتهم وحقوقهم.
- عند تطبيق تلك الاستراتيجية سينتعش مجال النشر مرة أخري، ما يعطي إحساس بالأمان والحماية للُكتّاب، وسيرتفع طموحهم لعملية الكتابة والبيع.

## المقومات الحضارية

- **قطاع الآثار** :

شهد قطاع الآثار طفرة واضحة،منها على سبيل المثال تنفيذ 59 مشروعاً بتكلفة إجمالية قدرها 20 مليار جنيه، وكان فى مقدمة هذه المشروعات إنجاز «المتحف القومى للحضارة المصرية» بتكلفة 378 مليون جنيه، وإعادة إعمار متحف الفن الإسلامي فى منطقة باب الخلق بوسط القاهرة بتكلفة 57 مليون جنيه و تنفيذ 4 متاحف قومية فى محافظات مطروح وسوهاج والسويس والإسماعيلية بتكلفة إجمالية 384 مليون جنيه، وتطوير المنطقة الأثرية بهضبة الأهرامات بتكلفة 541 مليون جنيه، و وافتتاح قطاعات من طريق الكباش بتكلفة 60 مليون جنيه، وترميم 9 مساجد تاريخية بتكلفة إجمالية 65 مليون جنيه.

وشهد القطاع إنجاز كبير وهو الانتهاء من أكثر من 90 % من المتحف المصرى الكبير، وبلغ إجمالي القطع الأثرية التي تم نقلها للمتحف 49603 قطعة أثرية، تم ترميم وصيانة منها 46600 قطعة أثرية، بجانب استرداد 23 قطعة أثرية خلال عام 2019 فقط.

## المقومات الاجتماعية

- **قطاع الإسكان**

وجهت الدولة من يوليو 2014، وحتى عام 2021، استثمارات ضخمة لقطاع الإسكان بلغ إجمالي قيمتها لنحو 813 مليار جنيه خلال العام الجارى، حيث تم حتى الآن تنفيذ أكثر من 1019 مشروعاً، تضمنت مشروعات كبرى تتمثل في إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة للإسكان الاجتماعي والمتوسط، فضلاً

عن مشروعات توصيل شبكات مرافق مياه الشرب والصرف الصحي، إلى جانب القضاء على العشوائيات ونقل سكان المناطق غير الآمنة إلى مناطق عمرانية حضارية جديدة، ومشروعات معالجة مياه الصرف الزراعي.

نجحت جهود الدولة في توفير أكثر من مليون و775 ألف وحدة، منها 333 ألف وحدة إسكان اجتماعى، و102 ألف وحدة إسكان عشوائيات، و28 ألف وحدة إسكان متوسط، و2000 وحدة إسكان متميز، وإتاحة نحو 245 ألف قطعة أرض مُرفقَة بالمدن الجديدة بمختلف مستويات الإسكان، تم عليها إنشاء آلاف الوحدات.

وحول مشروعات مياه الشرب التي تم تنفيذها، فقد تم الانتهاء من تنفيذ 236 مشروعًا بقيمة 32 مليار جنيه، منها 41 مشروعاً في 2018، بإجمالى طاقة منتجة 1.5 مليون م3/ يوم؛ وذلك لتحسين الخدمة لـ 7.5 مليون مواطن، كما تم تنفيذ 609 من مشروعات الصرف الصحي بقيمة 20 مليار جنيه، منها 136 مشروعًا في 2018، بإجمالى طاقة منتجة 1.44 مليون م3/ يوم، وذلك لتحسين الخدمة لـ10 ملايين مواطن، فضلاً عن مشروعات معالجة المياه للصرف الزراعي بحجم 6 ملايين م3 / يوم وذلك في محطتي مصرف بحر البقر، ومصرف المحسمة.

و حتى يونيو 2022، تم تنفيذ 700 ألف وحدة سكنية متوسط واجتماعي ونقل للعشوائيات، إلى جانب إتاحة120ألف قطعة أرض جديدة لإقامة مشروعات، كما استهدفت الدولة إضافة طاقة لمشروعات مياه الشرب بنحو 3.26 مليون م3/ يوم بنهاية يونيو 2020، ليصبح الإجمالى 9.76 مليون م3/ يوم في الفترة بنهاية2020. وتم الانتهاء من مشروعات صرف صحي بطاقة 1.7 مليون م3/ يوم حتى يونيو 2020؛ ليصبح إجمالي ما تم تنفيذه 4.8 مليون م3/ يوم حتى 2020.

ونجحت الدولة في نقل السكان وأهالى المناطق العشوائية والخطرة لمناطق آدمية وآمنة، حيث رصدت الدولة 19 مليار جنيه لتنفيذ 215 وحدة سكنية كاملة المرافق والتجهيزات.

**الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الهمم** :

حرصت الدولة على إتاحة فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة وتفعيل اللائحة التنفيذية لقانون المعاقين الجديد (رقم 10 لسنة 2018) وتنظيم 97 ندوة توعية يستفيد منها نحو 97 ألف شخص، يشارك فيها 970 شركة خاصة وتنفيذ 261 حملة تعريفية بالقانون بشركات القطاع الخاص كما تم توظيف 100% من الأشخاص ذوي الإعاقة المتقدمين للحصول على عمل.

كما أتاحت وزارة التضامن في الدفعة الأولى 500 ألف بطاقة متكاملة للأشخاص ذوى الإعاقة وتقوم وزارة التضامن بإتاحة دعم نقدي لإجمالي 950.000 من ذوي الإعاقة بتكلفة سنوية تبلغ 5 مليارات جنيه ممولة من الموازنة العامة للدولة.

وتم دمج 260 طالباً وطالبة من الصم وضعاف السمع بكليات تربية نوعية في 8 جامعات مصرية (القاهرة، عين شمس، الإسكندرية، الفيوم، أسيوط، الزقازيق، المنوفية، وقنا) من خلال دعم أجور41 مترجماً ومترجمة لغة اشارة بالشراكة مع الجمعيات الأهلية. ومنح دراسية تصرف على مرحلتين للطلبة أصحاب الإعاقات البصرية

كما تم تقديم خدمات التشخيص والفحص النفسي لعدد 1789 شخصاً من خلال مركز التوجيه النفسي وتم تقديم خدمات التقويم المهني لعدد 2139 بمركزي التقويم المهني. تم تقديم خدمات تنمية المهارات اللغوية والتخاطب لعدد 245 طفلا بوحدة التخاطب.

وتم تقديم الخدمات التأهيلية لعدد 388 من حالات الشلل الدماغي بمركز

الشلل الدماغي وتم توظيف عدد 1045 من الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون والتنسيق مع الشركات والمصانع التابعة للقطاع الخاص.

## قطاع التموين

نجحت الدولة المصرية منذ 2014 في زيادة الاحتياطي الاستراتيجي لسلة السلع الاستراتيجية، كما تمت زيادة مخصصات البطاقات التموينية لحماية محدودي الدخل من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما تم تطوير أكثر من 105 شون وهناجر، وتم إطلاق مشروع المنافذ التسويقية المتنقلة؛ لتوفير فرص عمل للشباب، إلى جانب التوسع في طرح المناطق اللوجيستية والتجارية بإجمالي استثمارات تبلغ نحو 4.25 مليار جنيه، وإزالة جميع المعوقات التي تواجه عمل القطاع الخاص.

وأعلنت الحكومة في خطتها أنه تم ضمان توفير مخزون آمن من السلع الغذائية الرئيسية يكفي لمدة 9 أشهر بإنشاء 7 مجمعات تخزينية وزيادة عدد منافذ توزيع السلع الاستهلاكية لتصل إلى 6 آلاف منفذ.

## قطاع النقل

- يحظى قطاع النقل بالنسبة الأكبر من حجم الاستثمارات الموجهة للهيئات الاقتصادية خلال العام المالى 2022/2023 بنسبة (53.5%) وذلك بواقع 219.7 مليار جنيه من أصل 410.9 مليار خلال العام المالى الجديد.
- وقد تم خلال الفترة من يوليو 2014، وحتى الآن الانتهاء من 54% من الاستثمارات الاستراتيجية بقيمة 135 مليار جنيه؛ حيث تم إنشاء ورفع كفاءة وازدواج طرق بإجمالي 8.5 ألف كم طرق، كما تم إنشاء 245 كوبرى ونفقًا، و6 محاور على النيل.

- وفى مرفق السكك الحديدية تم تجديد 452 كم سكك حديدية، وتطوير وصيانة 97 محطة، إضافة إلى التطوير الشامل لنحو 335 مزلقان، وإضافة 212 عربة مكيفة جديدة، وتطوير 450 عربة أخرى، إلى جانب مشروعات جارٍ تنفيذها لتطوير نُظم الإشارات لنحو 1089كم. وفي مرفق مترو الأنفاق، تم توريد 24 قطارا مكيفا للخط الأول / الثانى، وتطوير وتحديث 17 قطارا، وتركيب 850 بوابة إلكترونية جديدة، وتركيب100 ماكينة تذاكر.
- شملت جهود الدولة في المشروع القومى للطرق تطوير طريق وادي النطرون – العلمين بطول 135 كم وتكلفة 1.920 مليار جنيه وإنشاء المرحلة الأولى من الطريق الدائري الأوسطي بطول 22 كم وتكلفة 536 مليون جنيه وازدواج طريق النفق – الشط – عيون موسى بطول 33 كم وتكلفة 128 مليون جنيه وازدواج طريق الصعيد – البحر الأحمر ( سوهاج – سفاجا ) بطول 180 كم وتكلفة 848 مليون جنيه وازدواج طريق قنا – سفاجا بطول 120 كم وتكلفة 448 مليون جنيه.

- وتضمن أيضا ازدواج القطاع الغربي من طريق الشيخ فضل – رأس غارب بطول 90 كم وتكلفة 317 مليون جنيه وتطوير طريق القاهرة – السويس في المسافة من الدائري الإقليمي حتى السويس بطول 70 كم وتكلفة 1185 مليون جنيه وإنشاء الطريق من المنيا إلى طريق الشيخ فضل – رأس غارب بطول 55 كم وتكلفة 585 مليون جنيه وإنشاء طريق شبرا – بنها الحر بطول 40 كم وتكلفة 3.5 مليار جنيه وإنشاء طريق الفرافرة – عين دلة بطول 87 كم وتكلفة 423 مليون جنيه وإنشاء القوس الشرقي من الطريق الدائري الإقليمي ( بلبيس – بنها ) بطول 33 كم وتكلفة 3.35 مليار جنيه.
- كما شملت جهود الدولة إنشاء 4 محاور على النيل و20 كوبريا علويا، بتكلفة إجمالية 4.2 مليار جنيه ومحور جرجا على النيل بتكلفة إجمالية497.5 مليون جنيه ومحور طلخا على النيل بتكلفة إجمالية 461 مليون جنيه ومحور بني مزار على النيل بتكلفة 340 مليون جنيه ومحور بنها على النيل بتكلفة 595 مليون جنيه وكوبري فوكة العلوي بمحافظة مطروح بتكلفة 89 مليون جنيه وكوبري الكلابية العلوي بمحافظة الأقصر بتكلفة 87 مليون جنيه وعدد 2 كوبري أعلى طريق الكباش بمحافظة الأقصر بتكلفة 57 مليون جنيه وتوسيع كوبري امتداد مطار الأقصر بتكلفة 45 مليون جنيه وكوبري المعنا العلوي بمحافظة قنا بتكلفة 96 مليون جنيه وكوبري أبو حماد العلوي بمحافظة الشرقية بتكلفة 27 مليون جنيه وكوبري العباسة العلوي بمحافظة الشرقية بتكلفة 30 مليون جنيه وكوبري المحمودية المتحرك بمحافظة البحيرة بتكلفة 21 مليون جنيه.
- وفي قطاع الموانئ، تم تطوير موانئ الغردقة وسفاجا ونويبع، كما تم

إنشاء أرصفة جديدة بميناء دمياط، وتم إنشاء محطة انتظار خارجية بميناء الغردقة، كما تم توريد قاطرات بحرية للعمل بالموانئ.

- وتواصل الدولة تنفيذ مشروعات تطوير مرفق السكك الحديدية، ومن المستهدف الوصول بالطرق التي يتم إنشاؤها وتطوير كفاءتها وازدواجها إلى نحو 10.8 ألف كم، وتنفيذ 38 كوبريا ونفقا، علاوة على إنشاء 4 محاور جديدة على النيل تنتهى جميعها في يونيو2020، كما من المقرر إضافة 38 قطار مترو، وتطوير 59 محطة سكك حديدية، ليكون اجمالى المحطات المطورة 156 محطة، إضافة إلى تطوير 775 مزلقان، ليصل الإجمالي إلى نحو 1100 مزلقان، وتوريد 1590 عربة سكك حديد، وتصل استثمارات جميع هذه المشروعات المستهدفة إلى 118 مليار جنيه.

وفيما يتعلق بتطوير وتوسعة شبكة مترو الأنفاق فقد تم إضافة نحو 97.2 كم جديدة لشبكة مترو الأنفاق.

## الموانئ البحرية

تنقسم الموانئ بمصر ما بين موانئ للصيد أو التجارة أو النقل النهري الجافة ويبلغ إجمالي عدد الموانئ البحرية المصرية 48 ميناء، بالإضافة إلى (2) ميناء تجاري تحت الإنشاء وهما (ميناء جرجوب غرب البحر المتوسط، وميناء رأس بناس جنوب البحر الأحمر)، وتنقسم الموانئ إلى: 15 ميناءً منها تطل على البحر المتوسط (6 تجاري، 9 تخصصي)، ويطل 23 ميناء على البحر الأحمر، وتنقسم إلى (9 تجاري، 24 تخصصي).

ويبلغ إجمالي أطوال السواحل المصرية حوالي 3000 كم (1000 كم بحر متوسط، 2000 كم بحر أحمر). ويقدر عدد الأرصفة بمصر بإجمالي 197

رصيفًا بطول 37.5 كم تقريباً.

ويقدر إجمالي سفن الأسطول التجاري الوطني العامل (شامل سفن الخدمات) حتى نهاية 2019 عدد 117 سفينة بحمولة كلية 901 ألف طن. ويقدر المتوسط السنوي لإجمالي البضائع المنقولة على السفن المصرية 8%. فيما يبلغ متوسط إجمالي الإيرادات السنوية المباشرة حوالي 13 مليار جنيه. ويعمل بالقطاع والهيئات البحرية حوالي 8200 عامل.

ويحتل ميناء الإسكندرية الصدارة بين موانئ مصر فيما يتعلق بحجم حركة التجارة حيث يتم من خلاله تداول ما يقرب من 60% من تجارة مصر الخارجية. فيمر به قرابة 26 مليون طن من الواردات، وحوالي 8 مليون طن من الصادرات.

خلال السنوات الماضية تم رفع كفاءة كوبري 27 الذي يربط ميناء الإسكندرية بالطريق الدولي الساحلي بتكلفة تجاوزت الـــ 60 مليون جنيه، مع متابعة صيانته بشكل دوري؛ وذلك لتخفيف العبء المروري على منطقة "القباري" غربي الإسكندرية. ويجرى تنفيذ مشروعين عملاقين، لإنشاء وصلتين لربط مينائي الإسكندرية والدخيلة ومنطقة العجمي بالطريق الساحلي الدولي، وذلك بتكلفة إجمالية تقدر بنحو مليار و13 مليون جنيه.

يليه ميناء الدخيلة، والذي تم بدء العمل فيه منذ عام 1980، وهو يعد امتداداً طبيعياً لميناء الإسكندرية، ويتميز بسهولة ربطه بالطرق القومية (طريق الإسكندرية / القاهرة الصحراوي)، وخط السكك الحديدية، ومشروع محطة توليد كهرباء غرب الإسكندرية مما يوفر تكلفة نقل الخامات المطلوبة.

فيما يعد ميناء دمياط من أقدم الموانئ في مصر منذ عهد الفراعنة، وازدهر ميناء دمياط بداية من حكم محمد على حيث شارك في بناء الأسطول المصري الحربي والتجاري، وكان الميناء من أهم الثغور المصرية حينذاك، وصدر قرار

رئيس مجلس الوزراء رقم 546 لسنة 1980 بشأن إنشاء ميناء دمياط الجديد بصورة متطورة علـــى أن يكـــــون طاقتـــه التصميمية 5,6 مليون طن عـــام 1985 بعدد 14 رصيف بإجمالي أطوال 3350 متراً.

وتعد محطة حاويات الميناء إحدى أهم المحطات في المنطقة، ويوجد بها أربعة أرصفة حاويات يبلغ طولها ألفا و50 مترا، وعمقها 14,5 مترا، وتحتل مساحة تبلغ 465 ألف متر مربع، ويوجد بها منطقة للتوسعات المستقبلية تبلغ نحو 800 ألف متر مربع، ومحطة حاويات الميناء مزودة بعدد عشرة ونشات، تم تزويدها بنظام معلوماتي، يساعد بفاعلية في تخطيط ومراقبة الساحات، ومعدات تداول الحاويات، كما يساعد على زيادة كفاءة المحطة، وتقليل معدات التداول.

وتقدر رحلات السفن في 2019 بـــ 14027 سفينة بزيادة 1% عنها بعام 2018، فيما يقدر إجمالي تداول البضائع بـــ 171.2 مليون طن بزيادة 9% عنها بعام 2018. فيما بلغت قيمة الإيرادات نحو 27.5 مليار جنيه. بينما بلغ إجمالي تداول الحاويات بـــ 7.2 مليون حاوية بزيادة 8% عنها بعام 2018، وكانت أكبر نسبة تغير بين العامين 2018 و2019 في إجمالي تداول البضائع الصادرة بـــ 52 مليون طن بزيادة 24% عنها بعام 2018 (42 مليون طن).

وعلى الرغم من أهمية الموانئ المصرية، على المستويين القومي والعالمي بوصفها حلقة وصل رئيسية للتجارة العالمية، إلا أنها عانت لسنوات من انخفاض عوائدها نتيجة ما عانته مما وصفته رؤية مصر 2030 بأنها عوائق بيروقراطية، تتمثل في أساليب فحص معقـــدة، وإجراءات جمركية بطيئة، وانعدام الشفافية في الإعلان عن الأسعار ونظم التقييم، وتواضع قدرة الخطوط الملاحية.

## منافسة اقليمية

وتحظى مصر بمنافسة شرسة داخل مجالها الإقليمي، فعلى الرغم من احتلال ميناء شرق بورسعيد المركز الخامس بين أكبر 10 موانئ على مستوى الشرق الأوسط، إلا أن (تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، قبرص، اليونان)، أبرز الدول المنافسة لمصر في منطقة البحر المتوسط، وبخاصة ميناء حيفا وأشدود بإسرائيل، وميرسين وإمبارلي بتركيا وبيريه باليونان. بينما تعد (السعودية، السودان، الأردن، اليمن، جيبوتي، إريتريا) أبرز الدول المنافسة لمصر في منطقة البحر الأحمر، وخاصة ميناء جدة بالسعودية.

وعلى المستوى الدولي، المنافسة المتزايدة بين الموانئ ألزمتها بتطبيق المعايير العالمية التي تضمن تقديم خدمات ذات اعتمادية أكبر ومعايير أعلى تتعلق بالجودة والأمن والسلامة والاستدامة المالية وحماية الموارد وحماية البيئة والمشاركة المجتمعية وكثير من هذه الجوانب مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

والتي تسهم في النهاية في تحسين ترتيب مصر العالمي في ٣ مؤشرات دولية مهمة: "التنافسية العالمية، وممارسة الأعمال، وبيئة الاقتصاد الكلى" من خلال سرعة إنجاز الإجراءات الجمركية وفق معايير منظمة الجمارك العالمية، مما يدفع إلى تحسين مناخ العمل وتحفيز الاستثمار، ويساعد في النهوض بالاقتصاد القومي.

وتقع مصر في مرتبة متوسطة بين الدول المنافسة، بمجال النقل البحري والجمارك، وفقًا لتقرير التنافسية العالمي 2019، ويرجع ذلك إلى تعقيد الإجراءات الجمركية، وطول مدة الانتظار بالمقارنة بدول الجوار.

## استراتيجية وزارة النقل لتطوير وزيادة القدرة التنافسية للنقل البحري المصري

أعد قطاع النقل البحري بوزارة النقل استراتيجية عامة لتطوير وزيادة القدرة التنافسية للنقل البحري المصري عام 2018 تتسق مع رؤية مصر 2030. تهدف إلى تطوير وتنمية وزيادة القدرة التنافسية للنقل البحري المصري من خلال تحقيق التكامل فيما بين الموانئ البحرية المصرية لتعزيز التنافسية مع الموانئ المجاورة لكي تصبح جاذبة للخطوط الملاحية والاستثمارات المحلية والأجنبية، ولاعبًا فاعلًا في الاقتصاد المحلي والعالمي ولتيسير التجارة وتحويل مصر إلى مركز عالمي للطاقة والتجارة واللوجستيات على المستوى الإقليمي والإفريقي والعالمي، بالإضافة إلى تنمية وتطوير الأسطول التجاري البحري الوطني وتعظيم دوره في نقل تجارة مصر الخارجية.

وذلك بهدف تحويل مصر إلى مركز لوجستي إقليمي وأفريقي وعالمي لخدمة حركة التجارة البينية. كذلك العمل على رفع التصنيف البيئي الدولي للموانئ البحرية المصرية إلى موانئ خضراء لتحقيق الاستدامة البيئية. وذلك من خلال إعداد مخطط تطوير الموانئ البحرية بواسطة مكتب استشاري ألماني عالمي بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

كذلك وصول الطاقة الاستيعابية للحاويات بالموانئ المصرية 11.6 مليون حاوية من خلال 6 شركات حاويات، في الوقت الذي يصل فيه متوسط التداول بالموانئ 7 ملايين حاوية، بواقع 150 مليون طن. وهو ما يسفر عن تنمية ودعم الأسطول التجاري البحري المصري بما يمكنه من نقل نسبة 25% من حجم تجارة مصر الخارجية.

## قطاع الصحة

حرصت الدولة على التعامل بصورة جدية وسريعة وحاسمة مع التحديات التي كانت تواجه القطاع الطبي قبل عام 2014، حيث كان هناك 401 مستشفى غير مستغل من أصل 514 مستشفى تكامليا لدى وزارة الصحة، وكانت نسبة انتشار الالتهاب الكبدي الفيروسي "سي" قد وصلت إلى 9.8 % طبقا للمسح الشامل في 2008، إضافة لعدم توافر 154 نوع من الأدوية في السوق المحلي، والنقص في الاحتياطي الاستراتيجي من الأمصال واللقاحات.

فعملت الدولة على توجيه استثمارات ضخمة لهذا القطاع الحيوي تقدر بقيمة 83 مليار جنيه؛ لتحسين منظومة الصحة وتم تنفيذ 348 مشروعاً، تضمنت إنشاء وتطوير 376 مستشفى، وعلاج أكثر 1.88 مليون مريض بفيروس "سي"، إلى جانب إضافة 300 سيارة إسعاف مُجهزة، لمنظومة الإسعاف، علاوة على تغطية 4987 كم، من شبكة الطرق بالخدمات الإسعافية.

وشملت جهود الدولة في قطاع الصحة إنشاء 30 مستشفى نموذجيّا وتجهيزها، كما نجحت الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأنسولين محلي الصنع، وتوطين صناعة أدوية الأورام والأدوية الحيوية وبعض الأمصال واللقاحات، ووجهت الدولة استثمارات كبيرة لتطوير معهد القلب القومي، ومستشفى أرمنت الجديدة، ومستشفى بنى سويف العام، إلى جانب تطوير المبنى التخصصي بالمعهد الطبي القومي بدمنهور.

كما تم في قطاع الصحة رفع نسبة المنتج المحلي من الطعوم إلى 60% من 15% وميكنة عملية صرف ألبان الأطفال الرضع وإنشاء كيانا جديدا للرقابة على الأدوية وخفض الأدوية ذات المستورد الواحد إلى 30% من 20% وتقليل أعداد الأدوية الناقصة إلى 10 أنواع من 70 نوعًا حالياً.

كما تم إنشاء مصنع لقاح مرض إنفلونزا الطيور بطاقة 400 مليون جرعة سنوياً ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الأنسولين إلى 80% وإنشاء مصنع لإنتاج علاج الأورام لخفض نسبة الاستيراد إلى 30% وإنتاج 92 مستحضرا لعلاج لأورام محليا.

كما تم خفض نسبة انتشار فيروس سي إلى 2.5% من 3.6% وتفعيل دور القوافل الطبية المتخصصة وتكثيف برامج التوعية وميكنة منظومة العلاج وتم ميكنة جميع جهات تقديم خدمات العلاج على نفقة الدولة وتفعيل نظام "فيديوكونفراس" لمناظرة المرضى داخل محافظاتهم وتطوير مظلة الحماية الاجتماعية للمستفيدين من "تكافل وكرامة".

**تطوير المنظومة الطبية**:

- ما يحدث من تطوير للمنظومة الصحية يؤكد أن الدولة المصرية تسير بخطى ثابتة في ركاب الدول المتقدمة في المجال الطبي.
- فالطفرة الكبيرة التي تحدث في القطاع الطبي ساهمت بشكل كبير في القضاء على قوائم الانتظار، والاستمرار في تطوير مشروع التأمين الصحي، وكذلك في جهود الدول في محاربة فيروس كورونا، وكلها كانت خطوات إيجابية تحققت بفضل استراتيجية وطنية .
- كما أن تطوير القطاع الطبي له آثار إيجابية كبيرة، منها الحفاظ علي صحه المواطنين،وتوفير العلاج والدواء اللازم لهم، بالإضافة إلى أن الاستثمار في هذا المجال سيفتح آفاق جديدة التنمية، وستكون مصر قبلة المنطقة وأفريقيا في الحصول علي أفضل خدمة طبيه، وتبرهن علي الريادة المصرية في كافة المجالات

**تطوير المعهد القومي للأورام**:

- تطوير المعهد القومي للأورام القديم هو أحد المشروعات الكبرى لجامعة القاهرة والذي بدأ العمل فيه عام 2018، بهدف رفع الطاقة الاستيعابية للمعهد إلى أكثر من 50 % بأحدث الأجهزة وفقا لكود المستشفيات العالمية، وإضافة 255 سريرا (بعد أن كان المعهد القديم طاقته الاستيعابية 275 سريرا فقط) منهم 145 سريراً للمرضى و 110 أسرة لعلاج كيميائي، بالإضافة إلى 6 غرف عمليات و18 سريرا للرعاية المركزة.
- وتم الانتهاء من أعمال تطوير ورفع كفاءة معهد الأورام القديم حيث تم الانتهاء من الأعمال المعمارية والإنشائية والواجهات، والأعمال الكهربائية مثل الشبكات ومحولات الكهرباء، وأنظمة الإنارة والحريق ودوائر المراقبة بالكاميرات، وكذا الأعمال الميكانيكية مثل الصرف وتغذية المياه وأنظمة التهوية والتكييف وخزان مكافحة الحريق، فضلًا عن الإحلال الشامل للمصاعد وإنشاء كامل لمحطة وشبكة الإمداد بالغازات.
- و جدير بالذكرأن المبنى الجنوبي للمعهد القومي للأورام كان متوقفا منذ عام 2009 وكان آيلا للسقوط، ويمثل حالياً 50 % من الطاقة الاستيعابية الخاصة بالمعهد ما يُعد نقلة كبيرة في الطاقة الاستيعابية للمعهد بشكل عام.
- كذلك تم رفع معدلات الإنجاز في المعهد القومي للأورام الجديد مستشفى 500 500، والذي نجحت الجامعة في استعادته خلال الفترة الأخيرة، ويُعد أكبر مستشفى تعليمي متخصص ومتكامل في العالم لعلاج مختلف أنواع الأورام لجميع الأعمار، وتم إنجاز ما يزيد على 70 % من أعمال إنشاءات المرحلة الأولى له، وانتهت الجامعة من واجهات المبنى الأمامي

للمستشفى، وتتم حالياً إجراءات شراء الأجهزة الطبية وجميع المستلزمات لاستقبال المرضى.

- وجامعة القاهرة تستمر في العمل على قدم وساق لتطوير مستشفى أورام الثدي بالتجمع الخامس،حيث تجري توسعات بنسبة 100% من الطاقة الاستيعابية بتكلفة إجمالية تصل إلى 192 مليون جنيه، والتطوير يشمل البنية التحتية والطبية سواء الكشف المبكر والتوعية والعلاج وزيادة العيادات الخارجية، وإنشاء استراحات للمرضى ومضاعفة الأجهزة التشخيصية وأسرة العلاج الكيميائي.

## أكبر مجمع طبي
## لعلاج الأطفال جامعة القاهرة

## أهمية المجمع الطبي

إن مشروع إنشاء مجمع طبي لعلاج الأطفال، يأتي استكمالًا وامتدادًا لمستشفيات طب الأطفال بقصر العيني، وفي إطار الاهتمام بتطوير منظومة الرعاية الصحية للمواطن المصري وتوفير خدمات علاجية لكل فئات المجتمع، كما أن المجمع الطبي يهدف إلى علاج الأطفال وتحسين أحوالهم الصحية، من خلال توفير أفضل مرفق للرعاية الصحية مع أفضل كوادر من الأطقم الطبية والجراحين والتمريض.

## الهدف من المشروع

يهدف المشروع إلى علاج الأطفال وتحسين أحوالهم الصحية، من خلال توفير أفضل مرفق للرعاية الصحية، مع أفضل كوادر من الأطقم الطبية والجراحين والتمريض . خاصة سكان الجيزة، نظرًا لاحتياج محافظة الجيزة إلى زيادة الصروح الطبية لتلبية احتياجات سكان المحافظة، كما أن المجمع الجديد يعد أفضل مرفق للرعاية الصحية ويضم كوادر طبية وتمريضية على أعلى مستوى.

## أهم المعلومات عن المشروع

استغرق إنشاء المجمع 3 سنوات بتكلفة مبدئية 3.4 مليار جنيه، بسعة سريرية تزيد عن 300 سرير إقامة، ما بين أسرة تمريض وأسرة رعاية مركزة وحضانات، ويتكون المجمع من 6 مبان وهي المستشفى الرئيس، وفندق إقامة أهالي المرضى، ومركز التدريب ومعهد التمريض، وسكن الأطباء والتمريض، بالإضافة إلى مبنى الخدمات الأول المخصص لغرف التكييف، والمبنى الثاني مخصص لمحطة الغازات والغلايات .

كما يضم قسم أشعة متكامل، وقسمًا للمعامل، وقسمًا للطوارئ، وقسمًا للغسيل الكلوي، وقسمًا للعلاج الطبيعي، وصيدلية مركزية، وصيدلية إكلينيكية،

ويضم المجمع قاعتي محاضرات كبرى و8 قاعات تدريس، ويوفر المشروع مساحات خضراء، حيث يقام المجمع وفقًا لمبادئ العمارة الخضراء والذكية.

- المشروع يتضمن عدداً كبيراً من التخصصات الطبية، والتي تقدمها مستشفيات جامعة القاهرة، وتصل إلى 14 مجموعة من تخصصات لكافة تخصصات طب الأطفال، بواقع 44 عيادة لتخصصات طب الأطفال.

## تخصصات نادرة

ويتضمن المشروع عددا كبيراً من التخصصات الطبية النادرة والتي تقدمها مستشفيات جامعة القاهـــرة، والتي تعد منارة الطب في الشرق الأوســـط، في 14 مجموعــة من تخصصات العيادات الخارجـــية، بواقع 44 عيادة بملحقاتها.

## تطوير معهد ناصر ليصبح مدينة متكاملة

- المعهد يقدم الخدمات العلاجية لـــ 2 مليون و200 ألف مريض في العام، بما في ذلك التخصصات الطبية الدقيقة، مثل جراحة القلب المفتوح وجراحة الأورام وجراحات المخ والأعصاب وزراعة الكبد والنخاع والكلى، ووحدة الأورطي، وكلها تخصصات دقيقة للغاية لا تجدها في مستشفيات وزارة الصحة إلا في معهد ناصر؛ لأنه أحد الركائز المهمة للعملية الصحية في مصر.
- ويلجأ الكثير لمعهد ناصر لأنه يقدم خدمة طبية متميزة، وجراحات متقدمة مثل جراحة القلب وزرع الكبد والكلى والنخاع، وكان من المفترض ألا يتم استهلاك طاقة المعهد في تخصصات أخرى أكثر سهولة يستطيع أي مكان آخر تقديمها بكفاءة للمريض، ويظل معهد ناصر متخصصا للخدمات المتقدمة التي لن تقدم في مكان آخر، لكن المؤكد أنه معهد التطوير سيتم زيادة عدد الغرف ومضاعفتها سواءً إقامة أو عمليات أو رعاية.

## خطة التطوير

هناك العديد من التخصصات التي سيتم استحداثها ضمن خطة التطوير بمعهد ناصر، منها الأمراض الوراثية للأطفال ولها نصيب كبير في تلك الخطة، بجانب جراحات القلب للأطفال التي لم تكن موجودة، وكذلك جراحات التشوهات الخلقية للأطفال، وكذلك وحدة جراحات الأورطي، والتي قد تكون الوحيدة في مصر، وكذا استحداث خدمات جديدة بوحدة المناظير، إنشاء مركز لاستقبال حالات علاج اليوم الواحد .

إن خطة تطوير معهد ناصر والتي تضمنت إضافة مبانٍ جديدة للأمراض الباطنية وأمراض الأطفال وعيادات خارجية ومركز أبحاث ومختبر للأمراض الوراثية ومهبط طائرات وخدمة إسعاف نهري وتوسعة مبنى الأورام.

## أهداف التطوير:

التطوير في الأساس يهدف إلى أن تتكامل الخدمات الطبية، والمعهد يؤدي خدمة طبية ومتقدمة ودقيقة، وكانت من أكثر المشاكل التي تواجهنا عدم وجود أماكن لأن أعداد المترددين على المستشفى أكثر من الطاقة الاستيعابية ومن مختلف أنحاء الجمهورية؛ كما يعتبر قبلة الأحداث التي تواجهها مصر لأنه يضم نخبة من الأطقم الطبية سواءً من الاستشاريين والأساتذة من مختلف الجامعات المصرية، وبالتالي فالغرض من التوجيه الرئاسي أن يتبوأ معهد ناصر المكانة التي يستحقها كأحد المراكز الطبية المهمة في الشرق الأوسط وأفريقيا. – ومع

المضي في تنفيذ هذه الخدمات، سنتمكن من مضاعفة أعداد المترددين على المعهد بما يحل كافة المشاكل.

## قطاع الشباب والرياضة

أنجزت الدولة أعمال تطوير 4 آلاف ملعب ومركز شباب، ورفعت كفاءة المدن الشبابية ومراكز التدريب والتعليم المدنى بتكلفة إجمالية 4.7 مليار جنيه،بجانب وجود 165ملعب مفتوح جديد و6 صالات مغطاة و2 نادى للمعاقين و5أندية رياضية جديدة و210 ملعب كرة قدم و25إستاد رياضي جديد في مختلف محافظات الجمهورية و4 مراكــز جديدة للتنمــية الرياضــية وتطوير 10 وحدات للطب الرياضي، بجانب 55 برنامجًا لاكتشاف الموهوبين رياضياً و2630 مسجل بالمشروع القومي للناشئين بنسبة نمو 23%.

## قطاع الاتصالات

عملت الدولة منذ2014 على النهوض بقطاع الاتصالات حيث نفذت الدولة عدداً من المشروعات باستثمارات إجمالية قدرها مليارا جنيه، وتم دعم القدرة التنافسية لمصر بالتحول للمجتمع الرقمي وتنمية الاقتصاد الرقمي وزيادة عدد المناطق التكنولوجية بنسبة 75% ونشر تطبيقات المدن الذكية وإنشاء 20 مجتمعا تكنولوجيا على مستوى الجمهورية وإنشاء المدينة الرقمية في العاصمة الإدارية وزيادة استقطاب الكابلات البحرية بنسبة 31% وتطوير 3000 مكتب بريد رئيسي بنهاية عام 2020، وتحويل 2000 مكتب بريد إلى مراكز بريدية متكاملة من إجمالي مستهدف 4000 مكتب بريد.

## المصادر والمراجع


1.
2. الموقع الرسمى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
3. الموقع الرسمى لرئاسة الوزراء (دعم واتخاذ القرار).
4. الموقع الرسمى لوزارة التضامن الاجتماعى .
5. تحليل الوضع السكانى مصر 2016 ، المجلس القومى للسكان.
6. د. إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى (2020)، أثــر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفتــرة (1977 –2018)، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 6 أكتوبر، مصر.
7. القضية السكانية في مصر، مشروع الحوكمة الشاملة، ورقة سياسة،رقم 2 ،آب ، الجامعة اللبنانية الأمريكية.
8. د. أيمن زهرى، الديموغرافيا الخطرة : سكان مصر في القرن الحادي والعشريــن، الجمعية المصرية لدراسة الهجرة.
9. أحمد عبد العزيز أحمد (2019)، تقرير تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتــهــا المكانية 2017، معهد التخطيط القومى، مصر.
10. تقرير التنمية البشرية فى مصر 2021 ، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
11. عبد الله العزيز الباحثون (2013م) "مهارات إدارة الوقت وعلاقتها بضغوط العمل من وجهة نظر موظفي وكالة وزارة المالية لشؤون الميزانية والتنظيم بالرياض" ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعوم الأمنية.
12. محمد مهدى صالح، د.م.سماح مؤيد (2017م)، " ادارة الوقت واثرها فى انجــاز المشاريع الانسائية – بحث وصفي تحليلي فى وزارة الاعمار والاسكان"، مجــلــة كلية بغداد للعوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالثة والخمسون.
13. كمال الصورى، (2008م)، " واقع إدارة الوقت لدى مديري العليم العام بمحافظــة غزة"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ص 31.

14. فوزية خلفان الغافرى، (2011م)، " فاعلية برنامج ارشادى جمعي فى تحسين مهارة تنظيم الوقت ورفع مستوى التحصيل لدى طلبة كلية العلوم بعبرى"، رسالة ماجستير، سلطمة عمان، جامعة نزوي، ص 42.
15. فهد عوض الله زاحم السلمي، (2008م)، " ممارسة إدارة الوقت وأثرها فى تنمية مهارات الإبداع الإدارى"، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.
16. حنان أبوسكين (2018 )، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان فى مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
17. الموقع الرسمى لوزارة المالية.
18. الموقع الرسمى لوزارة التخطيط.
19. موقع العربية نت، تقرير بعنوان " نمو الاقتصاد المصري 6.6% خلال العام المالي الماضي 2021 – 2022" بتاريخ 25 اغسطس 2022.
19. https://www.skynewsarabia.com/business/1559404
20. https://www.mobtada.com/
21. https://www.gantechs.com/
22. https://www.mena.org.eg/news/dbcall/table/textnews/id/9605892
23. https://www.exam-eg.com/
24. ( 2 ) Claudia Amar, Marie-Pascale Pomey, Claudia SanMartin, Carolyn De Coster, Tom Noseworthy (2015), "Sustainability: orthopaedic surgery wait time management strategies", International Journal of Health Care Quality Assuran ce, Vol. 28 Issue: 4, pp.320-331, https://doi.org/10.1108/IJHCQA-11-2013-0131.

# المحتويات


المقدمة ..... 5
جغرافيّة جمهوريّة مصر العربيّة ..... 6
الموقع ..... 6
المساحة والسكّان ..... 6
التّضاريس ..... 6
أهميّة موقع مصر الجغرافيّ ..... 7
أهميّة الموقع الجغرافيّ اقتصاديًا ..... 8
بناء الدولة المصرية الجديدة ..... 9
أولاً:المحور الاقتصادي ..... 9
ثانياً: المحور السياسي والمؤسسي ..... 9
ثالثاً: المحور الاجتماعي ..... 11
رابعا: محور الشباب ..... 11
مشروعات قدمت لاعداد الجمهورية الجديدة ..... 13
380 مليار جنيه لمشروعات العشوائيات ..... 13
550 مشروعا ضخما بقطاع مياه الشرب والصرف الصحي ..... 13
المشروع القومى لتنمية الأسرةالمصرية ..... 14
المحافظات المستهدفة خلال المرحلة الأولى ..... 15
الفئات المستهدفة ..... 15
محور التدخل الخدمى ..... 15
المحور الثقافي والتوعوي والتعليمي ..... 15
محور التحول الرقمى ..... 16
السياسة الخارجية ..... 16
المقومات الاقتصادية ..... 17
أبرز المؤشرات الاقتصادية ..... 17
الاقتصاد الأزرق فى مصر ..... 20
فرص الاستثمار في محافظة البحر الأحمر ..... 21
الموقع والمساحة..... 21
الفرص الاستثمارية بالمحافظة ..... 21

المشروعات الخدمية ..... 22
المشروعات التنموية ..... 22
مزايا متعددة ..... 23
أهم المشروعات على أرض الواقع ..... 23
المشروعات التنموية ..... 23
مشروعات اقتصادية ..... 25
مشروعات سياحية ..... 25
مشروعات رياضية ..... 26
مشروعات الأمن الغذائى ..... 26
مصر منطقة لوجستية عالمية متطورة ..... 28
أهمية الخدمات اللوجستية ..... 28
المنطقة اللوجستية بطنطا ..... 29
إنشاء المنطقة اللوجستية في طنطا ..... 30
تأثير المنطقة على الدلتا ..... 31
أكبر منطقة تجارية على مستوى محافظات مصر ..... 31
المنطقة تعمل بنظام إلكتروني ..... 32
منطقة لوجستية بالمنصورة ..... 32
مركز تجاري عالمى بالمنصورة ..... 33
الاستثمار الاجنبى ..... 33
القطاع الصناعى ..... 35
مؤشرات قطاع الصناعة ..... 35
إتجاه الدولة نحو تشجيع التصنيع ..... 36
خطوات في مجال التنمية الصناعية ..... 36
في مجال تحديث الصناعة ..... 37
إجراءات تحفيزية للنهوض بالقطاع الصناعى ..... 38
تصنيع الاثاث فى مصر ..... 39
(المجمعات الصناعية) ودعم المنتج المحلى ..... 41
أهمية المجمعات الصناعية ..... 42
جهود الدولة فى إنشاء المجمعات الصناعية ..... 42
تقديم مزايا وحوافز غير مسبوقة للمستثمرين بالمجمعات الصناعية ..... 44
المدن الصناعية الجديدة ..... 45

مدينة صناعية بـ(مدينة الغردقة) ..... 47
نبذةعن مدينة الغردقة ..... 48
الموقع ..... 48
ثانى أكبر مدينة صناعية فى مصر بالغردقة ..... 49
ملامح المنطقة الصناعية الجديدة ..... 50
معلومات عن المدينة الصناعية ..... 50
وحدة صناعية صديقة للبيئة ..... 50
مدينة شق الثعبان العالمية للرخام ..... 52
نبذة عن المنطقة ..... 52
تأسيس مصانع الرخام والجرانيت ..... 52
شق الثعبان الحديثة ..... 53
منطقة صناعية واعدة ..... 54
أهم مشروعات قطاع البترول والغاز الطبيعى ..... 54
توقيع 99 اتفاقية بحرية بترولية جديدة مع الشركات العالمية ..... 55
الغاز الطبيعى .... رحلة مصر الى الاكتفاء الذاتى والتصدير ..... 55
بنية تحتية قوية ..... 55
الاكتفاء الذاتي ..... 56
اليات التحول من الاستيراد إلي تصدير الغاز المسال ..... 56
المكاسب الاقتصادية للاعتماد على الغاز الطبيعي ..... 59
المكاسب البيئية لاعتماد مصر على الغاز الطبيعى ..... 60
جهود مصر لدخول قائمة أكبر موردي الغاز المسال للأسواق الكبرى ..... 61
صادرات مصر من الغاز الطبيعى ..... 63
( الطاقة المتجددة فى مصر) ..... 65
زيادة قدرات مصر من الطاقة المتجددة ..... 65
الخطط المستقبلية ..... 65
مستقبل الطاقة الشمسية فى مصر ..... 67
الطاقة الشمسية في مصر ..... 67
استخدام الطاقة الشمسية في مصر ..... 68
أولاً:التسخين الشمسي في العمليات الصناعية ..... 68
ثانياً:التسخين الشمسي للأغراض المنزلية والعامة ..... 68
مصر تبني أكبر محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في العالم ..... 69

**خطط وزارة الكهرباء لبناء محطات الطاقة الشمسية** ..... 69
**انتاج الدولة المصرية للكهرباء من الرياح** ..... 70
**طاقة الرياح في مصر** ..... 71
**اكبرمزرعة لتوليد الكهرباء من الرياح في مصر** ..... 72
**مزرعة الزعفرانة لتوليد الكهرباء من الرياح** ..... 74
**أهداف توليد الكهرباء من طاقة الرياح** ..... 74
**قطاع التعليم العالي** ..... 75
**خطة الدولة للتنمية الريفية حتى** 2030 ..... 76
**محاور استراتيجية التنمية الريفية** ..... 77
**مؤشرات التنمية في الريف المصري** ..... 78
**شروق جديد للقرية المصرية** ..... 79
**الزراعة فى أرقام** ..... 80
**المشتغلون بقطاع الزراعة** ..... 80
**الاستثمارات في قطاع الزراعة** ..... 81
**الصادرات الزراعية** ..... 81
**مشروعات الدولة لتنمية الزراعة** ..... 83
1 -**المشروع القومي لاستصلاح** 1.5 **مليون فدان** ..... 83
2 -**المشروع القومي لإنشاء** 100 **ألف صوبة** ..... 84
3 -**مشروع تطويرالرى الحقلى** ..... 85
**مشروع الدلتا الجديدة** ..... 85
**زراعة** 500 **ألف فدان فى سيناء** ..... 86
**مشروع توشكى** ..... 87
**أهمية مشروع توشكى** ..... 87
**تبطين الترع** ..... 88
**هدف المشروع** ..... 89
**مشروعات الامن الغذائى فى مصر** ..... 90
1 - **تطوير قطاع الأعمال الزراعي في مصر** ..... 90
2 -**دعم أكثر من مليون مزارع حتى** 2030 ..... 90
**مشروعات للأمن الغذائى والزراعة المستدامة لمواجهة تغير المناخ** ..... 91
**جهود الدولة المصرية** ..... 93
**الزراعة الدقيقة .. الثورة الزراعية الثالثة** ..... 94

ماهى الزراعة الدقيقة ..... 94
مستقبل الزراعة الدقيقة.. بارقة أمل للأمن الغذائى ..... 95
قطاع السياحة ..... 96
الاستراتيجية الوطنية للسياحة المستدامة فى مصر ..... 97
مفهوم التنمية السياحية المستدامة ..... 97
الفرص المتاحة لمصر لتحقيق تنمية سياحية مستدامة ..... 99
تحقيق تنمية سياحية مستدامة ..... 100
دورالمتحف المصرى الكبير فى تنشيط السياحة ..... 101
المقومات الثقافية (القوة الناعمة ) ..... 102
تطوير التعليم( جزء من القوة الناعمة) ..... 104
- في قطاع التعليم ..... 104
- المناهج الجديدة ..... 105
الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ..... 106
أهداف الاستراتيجية ..... 106
الملكية الفكرية في الاقتصاد ..... 107
قانون الملكية الفكرية ..... 107
حماية حقوق الملكية الفكرية ..... 108
المقومات الحضارية ..... 109
- قطاع الآثار ..... 109
المقومات الاجتماعية ..... 109
- قطاع الإسكان ..... 109
الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الهمم ..... 111
قطاع التموين ..... 112
قطاع النقل ..... 112
الموانئ البحرية ..... 115
منافسة اقليمية ..... 118
استراتيجية وزارة النقل لتطوير وزيادة القدرة التنافسية للنقل البحري المصري 119
قطاع الصحة ..... 120
تطوير المنظومة الطبية: ..... 121
تطوير المعهد القومي للأورام ..... 122
أكبر مجمع طبي لعلاج الأطفال جامعة القاهرة ..... 123

أهمية المجمع الطبي ..... 124
الهدف من المشروع ..... 124
أهم المعلومات عن المشروع ..... 124
تخصصات نادرة ..... 125
تطوير معهد ناصر ليصبح مدينة متكاملة ..... 125
خطة التطوير ..... 126
أهداف التطوير ..... 127
قطاع الشباب والرياضة ..... 128
قطاع الاتصالات ..... 128
المصادر والمراجع ..... 129